

الخلافة النخوي

في المنصوبات

منصور صالح محمد علي الوليدي

جدارا للكتاب العالمي

عَمَلُ الْكِتَابِ الْحَدِيثُ

الخلافا النحوى فى المنصوبات

منصور صالح محمد على الوليدى

٢٠٠٦

عالم الكتب الحديث
إربد- الأردن

جدارا للكتاب العالمى
عمان- الأردن

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٠٦ / ٤ / ٧٥٠)

٤١٥

الوليدى، منصور

الخلاف النحوي في المنصوبات/ منصور، صلاح محمد علي الوليدى - إريد: عالم الكتب

الطبعة: ٢٠٠٦

() ص.

ر. () (٢٠٠٦ / ٤ / ٧٥٠)

الواصفات: (قواعد اللغة) / (اللغة العربية)

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد

أخذ الإذن الخطي المسبق من الناشر والمؤلف.

ردمك: ISBN 9957-466-42-9

Copyright ©

All rights reserved



مكتبة الحديث

للنشر والتوزيع

إريد: شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: ٧٧٧٢٢٧١ - ٤٩٩٢ - خلوي: ٠٢٩٤٣٦٣ - ٧٩

فاكس: ٠٩٦٢-٧٧٢٦٩١٠٩

صندوق بريد: (٥١١٩) - الرمز البريدي: (٢١١١)

almalktob@yahoo.com

جدارا للكتاب العالمي

للنشر والتوزيع

عبان - العبدلي - مقابل جوهرة القدس

تلفاكس: ٥٦٦٧٢١١

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ح
شكر وتقدير	ط
المقدمة	١
التمهيد	٧

الفصل الأول

١٩	الخلاف في الأقسام والمصطلحات والحدود
٢١	المبحث الأول: الخلاف في أقسام المنصوبات
٢١	▪ الطريقة الأولى:
٢١	• عند المبرد
٢٣	• عند ابن السراج
٢٤	• عند الفارسي
٢٦	• الخلاف في المفعولات
٣٢	• المشبه به
٣٤	▪ الطريقة الثانية:
٣٧	• عند ابن شقير
٤٤	• عند ابن هشام وابن آجروم

٤٩	المبحث الثاني: الخلاف في المصطلح
٥٤	▪ النصب
٥٥	▪ المنادى
٥٦	▪ الاغراء
٥٦	▪ شبه المفعول
٥٧	▪ المفعول المطلق
٥٨	▪ الظرف
٦٠	▪ المفعول له
٦١	▪ المفعول معه
٦٢	▪ الحال
٦٣	▪ التمييز
٦٥	▪ لا النافية
٦٦	▪ خبر كان
٦٧	▪ المفعول الثاني لـ (ظن)
٦٧	▪ خبر (ما) الحجازية
٦٨	▪ خبر أفعال المقاربة
٧٠	▪ النعت
٧١	▪ العطف
٧٣	▪ البدل

الموضوع	رقم الصفحة
■ التوكيد	٧٥
■ عطف البيان	٧٥
المبحث الثالث: الخلاف في الحدود	٧٨
■ المنصوب	٧٨
■ الفضلة	٧٩
■ المفعول به	٨١
■ المنادى	٨٣
■ الاختصاص	٨٤
■ التحذير	٨٥
■ الإغراء	٨٧
■ المفعول المطلق	٨٨
■ المفعول فيه	٩٠
■ المفعول له	٩٣
■ المفعول معه	٩٦
■ الحال	١٠٠
■ التمييز	١٠٣
■ المستثنى	١٠٧
■ اسم إن وخبر كان	١١٠
■ اسم لا النافية للجنس	١١٠
■ التابع	١١١

١١٥	الفصل الثاني: أحكام المنصوبات
١١٧	المبحث الأول: شروط المنصوبات
١١٧	▪ المفعول له
١٢٣	▪ المفعول معه
١٢٤	▪ الحال
١٣٢	▪ التمييز
١٣٤	▪ لا النافية للجنس
١٣٧	▪ كان وأخواتها
١٣٧	▪ ما المشبهة بليس
١٤٤	▪ لا المشبهة بليس
١٤٦	▪ لات
١٤٨	المبحث الثاني: الخلاف في العوامل
١٤٨	▪ عوامل المنصوبات
١٥٥	▪ العامل في المفعول به
١٥٧	▪ العامل في المنادى
١٥٨	▪ العامل في المفعول المطلق
١٦١	▪ العامل في الظرف
١٦٤	▪ العامل في المفعول معه
١٦٨	▪ العامل في الحال

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

العامل في المستثنى	١٧٣
إعمال (إن) المخففة	١٧٦
ناصب الخبر بعد ما الحجازية	١٧٧
إعمال (إن) النافية عمل ليس	١٧٨
إعمال (لا) عمل ليس	١٨٠
إعمال (لات) عمل ليس	١٨١
المبحث الثالث: المنصوبات بين الإعراب والبناء	١٨٢
الخلاف في (إياك)	١٨٢
الخلاف في المنادى	١٨٥
الخلاف في الظرف	١٩٢
الخلاف في (غير)	١٩٥
الخلاف في اسم لا النافية	١٩٧
الفصل الثالث: رتبة المنصوبات	٢٠٥
المبحث الأول: التقديم والتأخير	٢٠٧
المفعول به	٢٠٧
المفعول معه	٢١٣
الحال	٢١٤
التمييز	٢١٨
المستثنى	٢٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
▪ أخبار كان وأخواتها	٢٢٣
▪ خبر ما الحجازية	٢٢٨
▪ لا النافية للجنس	٢٢٩
المبحث الثاني: الاحتمالات الإعرابية في المنصوبات	٢٣٠
▪ ما كان سببه الاشتراك في دلالة الصيغة	٢٣١
▪ ما كان سببه الحذف	٢٣٤
▪ ما كان سببه قبول الجملة لتعدد المعنى	٢٣٥
▪ ما كان سببه خروج الكلمة عن الحدود التي وضعها النحويون للوظيفة النحوية	٢٣٦
▪ ما كان سببه عدم ظهور العلامة الإعرابية	٢٣٩
▪ ما كان سببه تعدد الدلالة المعجمية للكلمة	٢٤٠
▪ ما كان سببه دلالة العامل	٢٤٣
▪ ما كان سببه تعدد آراء النحويين	٢٤٤

٢٤٦	نماذج من الشعر العربي
٢٤٩	▪ تعدد الوجوه في بعض التراكيب
٢٤٩	▪ جاء زيد ركضاً
٢٥٠	▪ ذهبت الشام
٢٥١	▪ جاء زيد وحده
٢٥٢	▪ قعد القرفصاء ورجع القهقري
٢٥٢	▪ طلبته جهداً وأرسلها العراق
٢٥٣	▪ أما صديقاً فانت صديق
٢٥٣	▪ أقائماً وقد قعد الناس
٢٥٤	▪ كلمته فاه إلى في.
٢٥٥	▪ عسى زيد أن يفعل
٢٥٦	▪ عجبك أنك مسافر وعجبك أن سافرت
٢٥٧	▪ زيد في الدار قاعداً فيها
٢٥٨	▪ (سوى) هل تلزم الظرفية
٢٦٠	الخاتمة ونتائج البحث
٢٦٣	المصادر والمراجع

مقدمة

لا يخفى أنَّ لدراسات النحوية اليوم ذات تدور في حلقة مصرعة، فهي في مجملها لم تتحرّر من عاءة الدرس لنحوي القديم، بل طلت تروح تحت وطأة مفهوماته وأسسها التي ساها لنحاة الأوتون مد شيدوا صرحه لراسخ، انطلاقاً من ثقافة عصرهم ووعي الموقع، لنحوي بكل تصيله وتوسيعاته التي حاولت كتب اللغة استيعابها وتدوينها ورد كان منهج النحويين يومك سليماً، لأنصرفهم إلى جمع للغة وتصنيف مودها، فإن منهج النحويين وقع تحت طائلة قحام مدهيم ثقافة العصر إلى عندهم، فكان، لتعليل وكان لتأويل وكان الاحتجاج، ومن ثمّ مترج تعيد اللغة بنشاط فكري وسع أثقل الدرس النحوي بما ليس منه ومع انطلاق صيحات جريئة من مدن بعض القدماء لرفض كثير من هذا لفضول الذي لا جدوى

منه، بل لا صحة له، على نحو ما وجدنا عند السهيلي و من لطراوة
و من مصاء من الأندلسيين، وأخرى مثلها من بعض محدثين مثل
إبراهيم مصطفى ومهدي الخزومي ومن نسح على منوالهم، مع كل
هد فربا نجد جمهور المعاصرين من الدارسين الأكاديميين في مجال
الدرس الحوي بدورون في دوامة لقدماء بكل تعقيداتها وإشكاها
وأوهامها ولعل هذا يفسر الإخفاق لو ضح في عملية تدريس النحو
في الجامعة وهزال لتيجة التي باء بها الدرس الحوي، على كثرة
الجهد المدول فيه، وغزارة الساعات المخصصة له

ومع إقرارنا بأن ظاهرة الازدواج اللغوي لحادة ولثنائية
الدعوية التي يعيشها مجتمعنا العربي بعامة تقف وراء نؤس لخصيلة
المرتبة على هذا الجهد، فربا لا نستطيع أن نتجاهل أن لطريقة
العقيمة التي تعرض بموجبها مسائل النحو وأبوابها دورها، لو ضح
في هذا الإخفاق الذي يعزل الدرس لنظري تماماً عن لغة لعصر وما

ستحدّ فيها من تطوّر الأساليب وتنوع الاستخدام وما لم نلتفت إلى
لغة الثقافة المعاصرة في محمل تحليّتها في الأدب والصحافة والمدوّات
علمية بادرس والتحليل فسوف نظلّ بدور في مآهات التقعيد
لضري الذي يعزل الطالب عن مجتمعه وعصره لدي يحيا كل يوم
و نحن علم علم اليقين أنّ وطيفة علم النحو وصف اللغة و ستقرأ
قويها وهد ما فعه القدماء بجذرة في لغة معاصريهم الماثلة في
لإستاح الأدبي والبص القرآني ومحاور ت أهل اللغة في بيئاتهم
العربية الخالصة

والو ضح أنّ جرءاً من تحقيق هذه المهمة بدأ من مراجعة
جهود لقدماء والطر، ليها بعين النقد والتحليل والتقويم

وفي طني أنّ محاولة السيد منصور صالح في هذه لدرسة
استحيية لظاهرة لصب في لعربية انطلقت من نيّة واعية في تقديم
تفسير لعوي دلالي هذه الظاهرة، ودورها في بناء الحملة العربية،

بعيداً عن تكهّنات لقدماء وتفسير تهم المضطربة، ولعلّه في هذا الجهد
يقدم مشدّكة واعية في إعادة النظر في تفسير لطوهر الإعرابية مع
كونه واحه صعوبة بالغة في التحرّر من عبء الموروث لقديم في
تفسير والتعبير لذي هيمن ولا يزال يهيمن على الفكر النحوي
لعربي القديم والمعاصر

أرحو أن يجد لقرئ لكريم وعياً حديداً ومذاقاً طريفاً في
هذه ادرسة لطاهرة لنصب في الأسماء تكون جزءاً من سيج واسع
أمل أن يردهر وتتسع مساحته في عالم النحو والدراسات النحوية
يسهر به زملاؤه من لشباب لدارسين ليوصلو بها مسيرة لرواد
لأفدذ لدين أتحفوا المكتبة النحوية بالدراسات المستنيرة والنظريات
لرائدة ستي لم تجد حتى الآن ما تستحقّه من اهتمام ونباه لتؤدي
دورها في توعية الدارسين الذين لا يزالون يرحلون ليوم تحت وطأة

التركة لثقيلة مفاهيم لمناطق النحاة ومن جرى على أثرهم من
الألفاء بقلدين

أدعو الله أن يوفق صاحب هد الجهد ويعهده له لسليل
لدرسات مستيرة قادمة لا تزال بحاجة ملحة إليها

صاحب أبو جناح

تعزى ٢٤ ٩ ٢٠٠٥م

التمهيد

التمهيد

١. الحديث عن (الخلاف) هو حديث عن النحو برفته، إذ يرتبط (خلاف) بموضوعات لحنوية جميعاً -تقريباً- ولا تكاد تطالع موضوعاً لحنوياً، دون أن نجد اختلاف اللحنويين في تفسير طواهره، أو تعييله، أو بيان عامله، أو نحو ذلك، كما أن طبيعة النحو العربي تساعد على نمو (خلاف) ١، إذ به علم اجتهددي، فللحنوي فيه أن يرتجل من المداهب ما يدعوى إلى القياس ما لم يخالف نصاً ٢

٢. هذه الطبيعة الاجتهادية قادت لحنويين إلى التفكير في تعليل لصور اسعوية، فهم لم يكتفوا بوصف ما يلاحظونه، بل مصّوا بعلونه تعليقات خرجت بهم في غير موضع عن روح اللغة، وفهم أساليبها، وتصورها ثم ذهب لحنويون أيضاً إلى لبحث عن أصول بعض المسائل، وكان يثار بينهم لحد، وتقدم بينهم المناظرات، ولعلها -أي المناظرات- لانداء الحقيقي للخلاف ٣

ورداً أصعب إلى حد أن التراكييب العربية لا تخضع لنظام واحد في التقديم و التأخير، وردا عليه ما جاء عن العرب من تركيب تخلف القياس، أو تخلف أكثر كلام العرب، واختلاف نظرة لحنويين لهذه التركييب، عرفنا أن الحديث عن (الخلاف) هو حديث عن النحو ٤

نظر لأفراح بسيوطي (٣٥)

نظر خلاف لحنوي بين بصريين والكوفيين وكتاب لأبصار د محمد خير الحلوي

وإد. كان الحديث عن الخلاف هو حديث عن النحو، فكيف يكون الحديث عن المنصوبات التي يدور البحث في الخلاف فيها؟ فهي أكثر أنواع نحو العربي اتساعاً وخلافاً، بل إن النصب - كما قال الخليل - حُرارة النحو،^١ وإد. كان لرفع عند النحويين عدماً للفاعلية، والنصب عدماً للمفعولية، والحر علماً للمصاف إليه، وحدنا أن المحرورات محصورة، وكذلك المرفوعات، أما المنصوبات فهي تشمل كل ما عد ذلك. وهذا فيما نجد أن لنحويين قد تَخَيَّرُوا في تقسيم المنصوبات، واستعملوا أكثر من طريقة لتوضيح ذلك، ومن هنا فجعل النحويون نصب عدماً للمفعولية^٢ وما شئت به فيه نظر، لأن النصب يشمل مجموعة من الوظائف ((لا يربط بينها رابط معين من معنى، أو حكم، سوى حالة النصب التي تعميها جميعاً))^٣ فالمفعولات الخمسة، والحال، وتمييز، والمستثنى، ونقبة المنصوبات، لا جامع يجمع بينها إلا النصب، وإنما نصب هذه الوظائف لأنه ليس هناك ما يوجب لها الرفع أو الخفض، وكان النصب أخف الحركات

قال القرطبي ((وإنما نصب التمييز لأنه ليس له ما يخفضه، ولا ما يرفعه، وكان النصب أخف الحركات فجعل لكل ما لا عامل فيه))^٤ والملاحظ هنا أن القرطبي لا يرى للنصب عاملاً، بمعنى أن المنصوبات حرارة نصم كل ما خلا عن الإسناد أو الإضافة وبهذا يكون النصب

^١ مصطلح النحوي وسمي في كتاب العين د. صاحب أبو جراح (٢٤)

^٢ ينظر شرح الرصافي (١/ ٢٠٠ و ٣٤٣)

^٣ دراسات في نظرية النحو نظمها (٢٥)

^٤ تفسير القرطبي (٣/ ١٣٧)

أوسع أبواب النحو العربي، أو كما قال الخليل (خرانة النحو)، وإذا كان
لأمر كدس، فربما نستطيع أن نتجاوز كثير من المشكلات التي توحه
سحويين في تقدير عمل «نصب» في هذه الكلمة، أو ذلك التركيب، وهذا
يقودنا إلى الحديث عن نظرية عامر، وسيأتي للكلام عنها في مسبحث
قدم

وإذا كان نصب خربة سحو فربما خلاف فيه وسع أيضاً، وقد
حظي خلاف بصورة عامة بالبحث والتدقيق قديماً وحديثاً، وأقيمت عليه
دراسات تركزت على توصيح صورة الخلاف بين المدرستين، أو في إطار
مدرسة واحدة، وستحدث هنا عن الخلاف بصورة موحدة

أسباب الخلاف:

هناك عدة أمور كانت سبباً في بروز خلاف أهمها

١- المادة اللغوية

بأن طسعة المادة اللغوية التي تثار بالروية، والسعة، وعردة
لأنها ط، كانت سبباً في شؤ الخلاف ((العربي يرجع إلى حسه المطري
نقاً ويؤخر في آخره لكلام، ومن هنا كان سحوي يجتهد بقدر ما يملث
من حس سحوي، ونقاد ذهني، يفهم بهما العبارة العربية فهماً قد يختلف
عن فهم غيره، وهذا يعسر بكمية يبرداً لتلميذه ابن كيسان ((هذا
شيء حذر لي فحدثت سحويين)) وكلمة ابن جني^٢ ((والخلاف إذن
بين أعماء أمة من عرب ودينك أن الأعماء احتنفوا في الاعتلال ما

١- السبعة والوسطى ٩٢

٢- خصائص ٢٨

تفقت العرب عليه كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكره ذهب مدهماً، وإن كان عصه قوياً، وعصه ضعيفاً)) (١)

كما اختلفت المفردات من قبيلة إلى أخرى، وربما استعمت هذه بقسلة بمرودة المستعملة عند القبيلة الأخرى بمعنى معابر تماماً، كما أن لمادة النحوية نفسها كانت تحتل لاختلاف، لأنها بقيت مدونة بحروف غير معجمة إلى مدة ليست بالقصيرة

كما أن عدم ظهور الإعراب على بعض مفردات ساعد على فتح باب الاجتهاد، مثل اختلافهم في «عرب» (الذين) في قوله تعالى «وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(٢) ونحو ذلك من للكلمات التي لم يظهر فيها لإعراب

٢ الاختلاف المنهجي:

اختلفت مذهب علماء عند جمع المادة العلمية، ومن ثم عند لتطبيق ووضع لقواعد، فكل منهم أسلوبه الخاص، ويتضح ذلك في استعمالهم للأصوات النحوية كقياس، والسمع، والرواية،^(٣) فالكوفيون (كانوا يمارسون صوتاً كلها تقوم على الرواية لواسعة كالقراءات، ولتفسير، ولشعر، فأنكروا على الصريين إهدار ما سمّوه غير فصيح من كلام بعض القبائل، وحوّروا القياس على كل ما سُمع من لعرب، حتى ولو كان بيتاً واحداً، وإن حالف الشائع، لأفشى في كلام العرب، وساء

١ خلاص النحوي محمد خير الحلبي (٦٨) ولاحتجاج وأصونه به أيضاً (١٧)

٢ من الآية (٣) من سورة الأنبياء، ويظهر ببيان في إعراب القرآن بتكملة (٢) ١ ٩ والبيان

في إعراب العرب (٢) ١٥٨ ومسائل لخالص نحوية بكريم سلمان محمد (٢٤)

٣ يظهر مسائل لخالص نحوية (٥٣)

على ذلك لأصل حوزوا أن تنى قاعدة نحوية بدقة على المثال
نوحه، وهو ندي سغه بصريون شاداً)) وهذا لقول وإن كان يعتقد
إلى بدقة، فيه مؤشر على لمسلط الكوفي في توسيع الخلاف في لغة
حول ما يحور وما لا يحور في اللغة
وقد ثروى بعض النصوص وبشواهد برويات مختلفة، فتكون
هذه برويات سباً في الخلاف^٢

٣ العامل الزمني

لقد اختلف لحويون في قضية الاحتجاج، وحاولوا أن يحصرو
مادة معوية التي يحتج بها في حقبة معينة، وكل ما جاء فيها فهو صحيح
سواء قدمه مروء القيس، أو قاله ابن هرمه ((وقد حمل انتطور اللغوي في
خمة نبي منقت دراسات الحوية صيغاً وكلمات تحجرت مع الزمن،
ورلت منها أصوات، وأصيغت إليها أخرى، ثم إن هذه الكلمات أثارت
سبب ما أصدها من تطور جديلاً بين النحاة))^٣ فكان لذلك أثر في
اختلاف لطر إلى مثل هذه المبررات^٤

٤ سعة الاطلاع

هذا أمر يرجع إلى العلماء أنفسهم إذ تختلف سعة مروياتهم
وقدريتهم على التحليل اللغوي وفهم مقاصد العرب في كلامها

شاه خلاف في نحو مصطفى سما بحله مجمع لغة العربية القاهرة ١٠١ ٩١

٢ ينظر كتاب (٤ ٢٠٣ و ٢٠٤) والخصائص ١ (٧٤) و (٢ ٢٤١-٣٤١)

٣ خلاف اللغوي ٦٥ وينظر الاحتجاج وأصوله في نحو العربي بخلواني (٤٠٠)

٤ ينظر خلاف بين عماد انصهره لعبد محمد موسى (٢٠)

نشوء الخلاف وتطوره:

بدأت بوادر الخلاف بين عبدالله بن أبي إسحاق الحصرمي وعيسى بن عمر من جهة، وأبي عمرو بن لعلاء من جهة أخرى، حينما عارض الحصرمي الفرزدق في رفعه (مجلّف) وجرّه (ريز)، وصعده (موليا) من بصرف، فحوز أبو عمرو الرفع على تقدير (لم يبق مجلّف) كما أن عيسى بن عمر كان يأخذ على السابعة رفعه (لسم رفع) وحقه أن يصب. وهناك مسائل أخرى تدور في تلك حقبة ويهدد يكون بدء خلاف نشوء لسحو تقريباً، لأن قواعده السحو كدت تحمّل أكثر من وجه

ثم أحد الخلاف يسو سموّ بسحو، حتى جاء الخليل وتلميذه سيبويه، فتوّعت القصاها، وتفرّعت مسائل، واحتلّت وجهات نظر، وبدأت طوهره تقوى في الماطرات التي كانت تجري بين العلماء في محسّس المناظرة واسحث حول آية أو بيت أو عبدة^٦

ثم بدأت الخلافات تأخذ شكلاً آخر مع بروز مدرسة الكوفة وتأسيس أصولها على يد لكساني والبراء ((ولم يته بقرن ثلثي حتى طوت بهيته (أو بعده بقليل) حياة سيبويه، ولكساني، والبراء، وأحفش، وحتى تبدّل الراء السحوي الذي أملتة المدفسة بين هؤلاء لعلماء، فاستحل في أدهر المتأخرين خلافاً بين طرفين ينتمي كل منهما إلى بدء، سيبويه وأحفش على ما بينهم من ورق في نهج ولراي

يظهر مسائل الخلاف سحرية ٦ - ٦ - ٦ وشاء الخلاف في سحو ٩

يظهر مسائل الخلاف سحرية ٨

يصح نحوهما عند من جاء بعدهما نحواً بصرياً، مضافاً إليه آراء الخليل
ويوسر. ويصح ما حقه لكساتي، ولقرء، ممثلاً لمذهب آخر ينتمي إلى
مدرسة كوفة^١))

ثم جاء عصر ثعلب والمرد، واشتد الخلاف بينهما، وكل منهما
رأس مدرسته، ويطاهر أن ثعلب أول من أكثر من ذكر آراء البصريين
و كوفيين مهروناً بعضها إلى بعض، فهو يستعمل (قال البصريون)، أو
أهل بصرة^٢، و (قال الكوفيون)، أو (أهل الكوفة)^٣

وجاء بعد ذلك أبو بكر بن السراج، والرجاح، وأبو بكر بن
لأساري، وأبو موسى الخامص، وأخذوا في المصالة بين المذهبين
ثم ظهرت أخيراً طقة من النحويين حاولوا إجماع بين آراء
هاتين مدرستين، ولتوفيق بينهما، أمثال ابن كيسان وابن الخطاط وغيرهما

كتب الخلاف:

ظهرت في تاريخ النحو لعربي كتب عرست الخلاف بين
نحويين، سواء كان ذلك بين اللذين (بصرة والكوفة) أو بصورته
لعمامة بين النحويين جميعاً، وكثير من هذه الكتب مفقود، أو غير مطبوع،
ومن هذه الكتب

١ (المهدى في النحو) لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري ٢٨٩هـ

٢ (ختلاف النحويين) لأحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١هـ

خلاف النحوي ٤٢

^٢ ينظر بحسن ثعلب ٥٨ ١٧٨، ٢١٦، ٢٤٩

^٣ ينظر مجالس ١٠٦ ٣٥٩

- ٣ مسائل على مذهب نحويين مما اختلف فيه البصريون
و (كوفيون) لأبي الحسن بن كيسان ٢٩٩ هـ
- ٤ (مفتح في اختلاف البصريين و الكوفيين) لأبي جعفر الحاسي
٣٣٨ هـ
- ٥ (إرد على ثعلب في اختلاف النحويين) لأبي محمد بن درستويه
٣٤٦ هـ
- ٦ (بصرة لسبويه على جماعة النحويين) لأبي درستويه أيضاً
- ٧ (لاختلاف) لعبد الله الأودي ٣٤٨ هـ
- ٨ (اختلاف بين النحويين) لأبي الحسن عيسى بن عيسى الرمادي
٣٨٤ هـ
- ٩ (الانتصار لثعلب) لأحمد بن فارس ٣٩٥ هـ
- ١٠ كفاية لتعلمين في اختلاف النحويين) لأبي فارس أيضاً
- ١١ (مسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة و الكوفة) لعدد
معهم بن محمد بن عربط ٥٩٧ هـ
- ١٢ (الإسعاد في مسائل الخلاف) لأبي محمد بن إيدر ٦٨١ هـ
- ١٣ (مذهب لمذب في مذاهب نحوة) ليوسف الكورني لكردي
٦٦٨ هـ

وقد ذكرت بعض دراسات التي ناقشت الخلاف النحوي كتاباً
في الخلاف سمى (لواسط) لأبي بكر محمد بن القاسم لأنباري^١
و صحيح أنه ليس من كتب الخلاف^(٢) وقد نسبه سعيد الأفغاني لأبي

١ نظر مسند خلاف النحويين (٩٩) وفي أصول النحو (٢٢٨) ومن تاريخ سحر (٩٢)

٢ نظر مقدمه سبيل معكري تحقيق الدكتور عبدالرحمن بنعيمين (٨٠)

بركات الأساري صاحب (إبصار)، وهي نسبة غير صحيحة، بل هو
 لأبي بكر محمد بن تقسم المتوفى في سنة ٣٢٨هـ، وقد صرح بذلك ابن
 شجري في أماليه

أما ما وصل إلينا من كتب الخلاف، فنحوي فهي

- ١ (الإبصار في مسائل، خلاف بين البصريين والكوفيين) ^٢ لأبي
 لبركات الأساري ٥٧٧هـ
- ٢ (تنبيه عن مذهب الحويين لبصريين والكوفيين) ^٣ لأبي البقاء
 العكري ٦١٦هـ
- ٣ (تتلاف لبصرة في، اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) ^٤ لعبد اللطيف
 لشرحي بربدي ٨٠٢هـ

كما حقق الدكتور محمد خير الحلواني كتاباً في الخلاف سمّاه
 «مسائل خلافة في النحو» لأبي البقاء العكري، والصحيح أنه قطعة من
 كتاب لتبيين ^٥

ينظر أمالي بن شجري (٢/ ٤١٥ و ٤١٤) ومسائل الخلاف النحوية (٩٩).

فصل على كتاب كثير من الدرر منات مثل

(إبصار و خلاف بين مدر من نحوية) رسالة دكتوراه بدكتوراه عماد محمد

حسين في جامعة عين شمس

ب اس لأبي في كتابه لإبصار، رسالة دكتوراه بدكتوراه محيي الدين توفيق إبراهيم

في جامعة القاهرة

ح خلاف النحوي بين بصريين وكوفيين وكتاب (إبصار) رسالة ماجستير

بدكتور محمد خير الحلواني جامعة بغداد

د أبو بركات الأساري ودرر منات النحوية بدكتور فاضل السامرلي

حققه بدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين رساله ماحتر

حققه بدكتور طارق عبد عود الحبابي

ينظر تنبيه (٧٢-٧٣)

الفصل الأول

الخلافا في الأقسام والمصطلحات والحدود

- ❖ المبحث الأول خلافا في أقسام المنصوبات
- ❖ المبحث لثاني خلافا في المصطلحات
- ❖ المبحث لثالث خلافا في الحدود

المبحث الأول

الخلافاً في أقسام المنصوبات

اختلف النحويون في طريقة تقسيم المنصوبات وحصرها، وقد
سلكوا في ذلك ما يناسب مذهبهم، واصطلحوا بينهم، وما يرويه لأصوب
بناءً على قواعدهم، التي وسموها
وهناك طريقتان في تقسيم المنصوبات

الطريقة الأولى:

وهي طريقة الإجمال ثم التفصيل، وأول ذكر لهذه الطريقة جاء
في (المقتضب) حيث قال ((عَمَّ أَنَّهُ لَا يَنْتَصِبُ شَيْءٌ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ
مَفْعُولٌ، أَوْ مَشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ فِي لَفْظٍ أَوْ مَعْنَى، وَالمَفْعُولُ عَلَى
صُرُوبٍ))

وبلاحظ أنَّ المبرد قد حصر المنصوبات في هذين النوعين
مفعول ومشبه به ثم ذكر من المنصوبات بعد ذلك المصدر،^(١)
والمفعول به، والمفعول فيه، والحال، وأحبار كان وأحوالها،^(٢) ومفعولات
(علمت) و(طست)، وسم لا النافية للجنس،^(٣) والمستثنى^(٤) مع أن
أحبار كان وأحوالها واسم لا النافية ليس من المفعولات، ولا من
لمشبهات بها

-
- | | |
|-----|----------------------|
| ١ - | المقتضب للمبرد ٤ ٢٩٩ |
| ٢ - | ينظر للمقتضب ٤ ٢٩٩ |
| ٣ - | ينظر للمقتضب ٤ ٣١٧ |
| ٤ - | ينظر للمقتضب ٤ ٣٥٧ |
| ٥ - | ينظر للمقتضب ٤ ٣٨٩ |

في حين نجد أن من السراح في كتابه ، لأصول في النحو) كان
أكثر وضوحاً و اهتماماً بتقسيم ، إذ قسم مصوبات قسمة أولى على
صريين

الضرب الأول: وهو العام الكثير، كل سم تذكره بعد أن
يستعي لرفع المرفوع، وما يتبعه في رفعه . إن كان له تابع وفي الكلام
دس عليه، فهو نصب

وقوه (وفي الكلام دليل عليه) لا يريد أن ثمة محذوف بل يريد
مائه وضعة في الجملة

وهذا لضرب ينقسم على قسمين

- ١ المفعول
- ٢ المثنى بالمفعول

و المفعول ينقسم على خمسة معولات هي

- ١ المفعول المطلق
- ٢ مفعول به
- ٣ المفعول فيه
- ٤ المفعول له
- ٥ مفعول معه

أما المثنى بالمفعول فهو قسمان^٢

الأول ما يكون فيه المنصوب في لفظ هو المرفوع في المعنى، وهو
يشمل ثلاثة أقسام

ينظر لأصول في نحو لسان السراج ٥٨
ينظر لأصول في نحو ٢٢

أ م كان ،عامل فيه فعلاً حقيقياً وهذا يشمل الحال والتمييز

ب ما كان لعامل فيه ما هو على لفظ القعر، وليس فعل^(١)

وهذا يشمل حر كان وأخواتها

ح م كان لعامل فيه حرفاً جامداً^(٢) وهذا يشمل إن وأخواتها

ويلاحظ أن تشبيهها من جهة حركة لا من جهة المعنى، لأن

مشتبه بالفعل حقيقة هو من قبل (دهت الشام)

الثاني م يكون منصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض

لمرفوع^(٣) وهذا يشمل المستثنى

الضرب الثاني من «تقسمة الأولى» ((كل اسم تذكره لفائدة بعد

اسم مضاف، أو فيه نور ظهيرة، أو مصمرة، وقد تماً بالإضافة والنون،

وحات لنون وإضافة بينهما، وبولاهم يصلح أن يضاف إليه))^(٤)

وهذا يشمل تمييز المقادير والأعداد

ويلاحظ على من السراج م بني

١ تقسيمه المشبه بالفعل على ثلاثة أقسام بدءاً على العامل وسيأتي

الكلام عن العامل في موضعه

نظر المرجع نفسه ٢٢٨

نظر لأصول في النحو ١ ٢٢٩

نظر المرجع نفسه ٢٢٨

٢ المرجع نفسه ٥٩ وينظر ١١ ٣٠٦

٢ - قوله إن (كن وأخواتها) ليست بأفعال فيه نظر، فهي - أصلاً -
 دنة على حدث مقترن بزمن، بدليل ورودها دنة في بعض
 استعمالاتها

٣ - عابته - بتقسيم وتمييز كل نوع من غيره، وقد ذكر في تقسيمه
 المفعولات الخمسة، والحال، وتمييز النسبة، والمستثنى، واسم إن
 وأخواتها، وحر كان وأخواتها، كما عدّ تمييز المقادير ولأعداد
 (تمييز بدت) قسماً قائماً بنفسه، بخلاف تمييز النسبة الذي جعله
 مشهاً بالمفعول

وقد تنوع أبو عبي نادرسي شيخه من لشرح في هذه القسمة،
 فقد قسم المصوبات على ضربين
 ((أحدهما ما يجيء بعد تمام الكلام (ولا يريد تمام الكلام تمام
 معناه، من يريد تمام الإسناد باستيفاء جزئية، والواضح أن معنى الكلام
 يقتقر في تقدمه إلى المصوبات التي يقوم عليها مدار الإخبار في أغلب
 تركيبات)

و لأخر ما يجيء متصّباً عن تمام الاسم
 فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين
 ١ - مفعول

٢ - مشبه بالمفعول

فالمفعول صروب مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه،
 ومفعول معه، ومفعول له))^(١)

لإصحاح مصدي لأبي عبي نادرسي (١٩٣)

أما المشتهر بالمفعول فهو على ضربين

الأول ما كان منصوب فيه هو المرفوع ويلاحظ أنه لا يأتي
بعد تدم الكلام بل لابد من ذكره بتم الكلام ومعنى
أيضاً

ثاني ما كان منصوب فيه بعض المرفوع

والأول على ضربين منها ما كان خبراً وأحوالها، وخبرها،

وسمها، وأحوالها، ومنها خبر، وتتميم

ثم ذكر مستثنى بعد شرحه بلحاح وتتميم، وهو ما قصده

هو أنه ما كان منصوب فيه بعض المرفوع

وأنصرف ثاني من بقية الأولى وهو ما تنصب عن تدم

لأنه وهو ما خبر عنه حصل قوله تنصب عن تدم الكلام، ويكون في

الأعداد والمقادير

وفد سار بحويون على هذه بقية، وحلوا للمعولات أصلاً

في نصب، وغيره محمولاً عليها،^٢ غير أنهم لم يمتروا لنصب ثاني من

بقية الأولى، بل جعلوه لتتميم سار وحد، وبكأنهم بعد ذلك حتموا

في عدد المعولات، ولم تنفق كمنهم عند حديثهم عن مشتهر بالمفعول

نصب (أصله) ٢٩

٢٩ موصوح . على قد . كى شجرة . شرح سار في بقية فقط بل في مشتهر

نصب سار في عدد . صادر ٢٣٣

نصب سار في عدد . صادر ٢٥٢ . وتوجيه جمع لاس . ٦١ . وشرح سار في

نصب سار ٣٤٣ . و (أصله) . في عدم (أصله) . ٢٣ . وشرح لاس في معط

نصب سار ٥٢٢ ٥٢٤

الخلافا في المفعولات

هذه مسألة فيها عدة أقول

القول الأول أنه لا مفعول بلا لمفعول به، أم بقية مفعولات

فهي مشبهة بالمفعول به

وهذا القول نسب إلى كوفيين، وقد نقل ذلك نسيوطي عن

أبي حنبل في شرح نسهل

وقد عني الدكتور مهدي محرومي سب إطلاق كوفيين

سمة مفعول على مفعول به فقط ((بأن كل واحد منهن ليس بمفعول

عند المدعى بحث يكون وقعاً عليه فعل فشبهه به، لأنه يشركه في

نصب، على نحو يكون لفعل واقعاً فيه، أو به، أو معه))^١

وهذه مفعولات لأربعة بقي عندها كوفيون مشبهة بالمفعول

به أطلق عليها علماء مصطلحات غير مفعولية، فقد سمي المفعول به

بـ «مفعول» كما أطلق مصطلح «المحل» على المفعول فيه، في حين

سمي بكسائي مفعول فيه (صفة)^٢ وقد يستعمل علماء أحياناً

مصطلح «مصدر» ويريد به المفعول بطلق^٣

ويكن هذا القول م يكتسب له بقول، وم شتهر في كتب

حجوير، ويصعب إقناع لعدم به، ولا سيما في صل عدم يصح لرؤية

عد كوفيين أنفسهم، إذ لم يتفقوا على مصطلحات محددة للمفعولات

١- جمع في مع نسيوطي ١٣٠ وشرح نصريح بالأهري ١٠١، ٩٠.

٢- به كوفيه ٩٠ ٣

٣- مع في شرح ٢٠ ١ ٦٣

٤- شرح نصريح ٥٥٥ ومصطلح نحوي يعود لـ محمد بن علي ٦٣

٥- مع في شرح ١٠٠

٦- مع في شرح كوفي محمد بن محمد بن محمد بن محمد ٢٢

لأربعة كما رأيت، ثم هذه مشبهت بمفعول (لمفعولات لأربعة) مد
 سميها^١ وم يرق بينها وبين بقية المنصوبات^٢ أيضا سرجع إلى قول
 نصريين لآتي

القول الثاني: أنها ثلاثة مفعولات المفعول به، والمفعول لمطبق،
 والمفعول فيه ((أما منصوب بمعنى اللام، والمنصوب بمعنى (مع فيسا
 مفعولين)^٣

وهذه مذهب الخوارج^٤ وسنة من الخدر إلى الرحاح، قد
 من خدر ((وأسقط أبو إسحاق الرحاح مفعول معه، وذكر في المعنى أن
 مفعول به ينتصب انتصاب المصادر، فصارت المقاميل عنده ثلاثة)^٥
 كما ذكر من هشام أن الرحاح صير مفعول معه مفعولاً به،
 وقد (سرت وحدوت ليل) وم يذكر مذهب في المفعول له^٦
 وقد قدما لبحث في (معاني لقرآن) للرحاح إلى أنه قد اختلف
 قومه عند العرب ما جاء مفعولاً له، فتارة يصرح بأنه مفعول به،^٧
 وأخرى يجعله (منصوباً على معنى المفعول له)،^٨ وأحياناً يقول ((وإنما
 نصه أنه في تأويل المصدر)،^٩ وهو مصدر حقيقة وقد أردت التأويل أنه

ص ٢٦

شرح الفصل في صفة لإعراب موسوم باسم الخوارج ١ ٤٠٧

سرجع نصه

نوجه جمع لأحد من الخدر من الخدر ١٦٥

نظر شرح قصر مدى لأس هشام ٣٣٤

ينظر معاني نقر - وعنه به الرحاح ٩٧، ٣ ١٩٣ و ٢٣٦

مصدر سابق ١ ٢٦٩

مصدر سابق ٩٧

في حكم مفعول المطلق وأحياناً يجمع بين كونه مصدراً ومفعولاً له،
وأحياناً أخرى يجوز الأمرين في الإعراب^٢

ويتصحح -حلياً- اهتمام الراحح بالمعنى في تناوئه لهذه
مصدوت، فهو يفسر ما يعر به ليتضح المعنى، وبكته في تفسيره هذا يقرب
ما أعربه مفعولاً له من المفعول المطلق، يد يوههم أنهم عنده سواء فمثلاً
عند إعراب قوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ
حَذَرِ الْمَوْتِ﴾^٣ يقول ((وي نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول به،
و المعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصه بسقوط للام، وي نصه
أنه في تناويز مصدر، كأنه قال يحذرون حذراً، لأن حقلهم أصابعهم في
أذانهم من لصواعق يذن على حذرهم الموت))^٤
وعندما استطرده في شرح بيت حاتم

وأغفر عوراء الكريم أذخاره

وأعرض عن شتم اللثيم تكرماً

قال ((المعنى وأغفر عوراء الكريم لأذخاره، وأعرض عن شتم
لثيم لتكرماً))^٥

١- مصدر سابق ١٧٣

٢- مصدر سابق ١ ٣٢٢

٣- من الآية ٩ من سورة بقره

٤- معني عرآن وعربه ١ ٩٧

٥- معني عر وعربه ١ ١٧٣

ولنحس نلاحظ أنه أعرب (حذر لموت) مفعولاً له، ولكنه في تفسيره وتوضيحه للإعراب مثله بالمفعول مطلق وقد تكرر^١ هذا أيضاً في إعراب قوله تعالى^٢ ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾

ورب تعارفت أقوال نزجاج عند إعراب المواضع المشبهة، فهي الآية السابقة في سورة البقرة ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ قال ((وليس نصه (أي حذر لموت)) لسقوط لام، وإى نصه أنه في تأويل المصدر))^٣ وفي إعراب قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^٤ قال (ونصب (حذر لموت) على أنه مفعول له، والمعنى خرجوا لحذر لموت فبم سقطت اللام نصب على أنه مفعول به))^٥

هذا مع وجود تشابه المواضع بين الآيتين ويبقى الإشكال في اختلاف إعراب لرحاح لما جاء مفعولاً له من بة في أخرى، وربما أوهم قوله ((وإى نصه أنه في تأويل المصدر)) مع تفسيره ما يعرفه وتقديره لفعل من جنس المفعول لأجده، أنه يعدّ لمفعول لأجده من جنس المفعول مطلق، وقد كذت أقول به، إلا أن ما حجري عن هذا أنه حوّر لأمرين معاً (المفعول له والمصدر) في إعراب قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ

^١ نظر معاني عرب وعرابه ١ ١٧٣

مر الآية ٩١ من سورة البقرة

^٢ معاني القرآن وعرابه ١ ٩٧

من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة

^٣ معاني عرب وعرابه ١ ٣٢٢

الْمَوْتُ) مما يدل على تغايرهما عنده إذ قال ((ونصب (حذر الموت) على أنه مفعول به، والمعنى حرجو حذر الموت، فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له وحرار أن يكون نصبه على المصدر، لأن حروجهم يدل على حذر الموت حذراً^٢)

وقد سب نحويون إلى لرحاج أيضاً أنه يسقط مفعول معه. وجمعه مفعولاً به، ويقدر (سرت وحوورت سبل)^٣ وليس في بدب م يدل على صحة هذه السسة أو خطئها. ولكن ما وجدناه في معاني لقرآن وعربه لا يثبت هذه السسة، بله وه في تفسير قوله تعالى ﴿فاجمعوا أركانكم وشركاءكم﴾^٤ عبط^٥ من رعم أن المعنى (اجمعوا أركانكم ودعو شركاءكم)، كما أنه في عرب قوله تعالى ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾^٦ قال (ويجور أن يكون (ولطير) نصب على معنى مع، كما تقول (قمت ورید) أي قمت مع زيد، والمعنى أوبي معه ومع نصير^٧)^٨ وهو كان يسقط للمفعول معه م ذكره، نوحه، أو لتأوله غير م تأوله به

من الآية ٢٤٣ من سورة نمر

معاني نمر وعربه (٣٢٢)

^٢ نصير شرح لمصدر ٢ ٤٩، وتنس عن مذهب نحويين نمر ي ٣٧٩ وشرح

نصير ٥٣ ولا تصادف ١٢٤٩ ونوحه نمر لأم الحد ٢٠٠

من الآية ٦ من سورة يوسف

يقدم معاني عرب وعربه ٣ ٢٧ ٢٨

من الآية ١٠ من سورة يوسف

معاني نمر وعربه ٤ ٢٤٣

القول الثالث: وهو مذهب لسيرافي لذي زد سادساً وهو
 مفعول منه نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^١ لأن المعنى
 من قومه^٢ فـ ((من أثبت المفعول منه صارت عنده ستة))^٣ ولم ينضم
 أبو سعيد من تنقد قد قل أن يار موحهاً نقده إلى مذهب أبي سعيد
 ((وهو ضعيف جداً لأنه يقتضي أن يُسمى نحو قولك (نظرت إلى زيد)
 مفعول به (و نصرفت عن أحد) مفعولاً عنه))^٤

ونكت لا يعرف هل يحري أبو سعيد (المفعول منه) على كل
 منصوب يرفع الخفض، أو أنه -عنده- مقصور على السماع
 القول الرابع أن مفعولات خمسة وهي المفعول به، والمفعول
 مطلق. والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه وهو قول للصريين،^٥
 وسنة بن خدر إلى جمهور لعلماء،^٦ ونعنه بن هشام أنه هو
 صحيح^٧

وهو مذهب أشهر من غيره وأقرب إلى فهم المتعتم، وأحسن
 في تيسير على المتدئ، وهو الذي درج عليه سحويون في كتبهم^٨

١ من الآية ٥٥ من سورة الأعراف
 ينظر شرح لفظ سدى لأم هشام ٣٣٤
 ٢ موحه نسم ٦٥
 ٣ لأشده ونظائر موطئي ٥ ٥
 ٤ ولا و تعبیر بن یحیی، في عنده لمذهب أبي سعيد لأن من يار مثل بمثابة مجرورين
 و أبو سعيد مثل مثنى منصوب
 ٥ ينظر جمع ٨ ٣ وشرح بصريج ٤٩٠
 ٦ نظ موحه نسم ٦٥
 ٧ ينظر شرح لفظ سدى ٣٣٣
 ٨ ينظر لأصوب في نحو ٥٩ وجمع نرججي ٦ ٣ و لأصباح بك سى ٩٣
 و جمع لأبى حي و عنوانه و موعده شهابي ٢٥٣

وهناك مذاهب أخرى تؤكد تكون اصطلاحات لأصحابها، مثل
مذهب الجرمي الذي يعدّ للمفعول له منتصباً انتصاب المصادر التي تكون
حالاً، ويقدر في قومه تعالى (حذر الموت) محاذرين الموت ولكن هذا لا
يُطرد به في كل مفعول لأجله^١

كما يُسمى الجوهرية المستثنى مفعولاً دونه^٢ غير أنه لا يعلم
شيئاً عن اصطلاحات الجرمي والجوهرية في بقية المفعولات

المشبه بالمفعول

يقصود به م عدد المفعولات الخمسة من المنصوبات، إذ شبهها
لجويون بالمفعول، وبنّا أن سأل -هنا- هل وجه الشبه بين المفعول
وبقية المنصوبات قائم على وجود لصب فقط؟ وهل هذا يكفي للقول
بالشبه؟ لا أطرد ذلك لأن المفعولية وطبيعة لها خصائص لا توجد في خبر
ك، ولا في اسم إن، ولا في مستثنى، ولا في لتمييز
ومهم يذكر من أمر فلا يوجد خلاف حقيقي فيه، وإنّ وُحد
فهو أقرب ما يكون إلى الخلاف لاصطلاحه الذي يشأ به على تنويع
لعنماء لمؤلفاتهم

فمثلاً نجد أن من السراج يقسم شبه المفعول على قسمين^٣
الأول م يكون فيه المنصوب في لفظ هو، ويرفوع في معنى

^١ ينظر شرح تكافؤ نرصي ١ (٦١٠)

^٢ ينظر شرح لفظ بندي (٣٣٣)

^٣ ينظر لأصوب في سحر ١ (٢٢٢)

الثاني: م يكون المنصوب في بلفظ غير مرفوع، والمنصوب
عص مرفوع

والأول يشمل عنده الحان، والتمييز، وحر كان وأخواتها،
و سم إن وأخواتها
و ثني يشمل المستثنى

إلا أن س لسرح - ومثله أبو علي لغارسي، الذي حاره في
تقسيمه هذا أخرج من جملة مشته بالمفعول تغيير المقادير ولأعداد،
و يظهر أن سب ذلك أنهم لم يجدوا عملاً فعلياً أو ما في حكمه يفسر
نصب عنى م حررت عليه موضوعات، يحويين غير أن كثيراً من
سحويين بعد ذلك أدخلوا تغيير المقادير ولأعداد - وهو م جعله س
سرح ولغارسي تبعاً لما ذهب إليه الخليل، ينتصب عن تمام لاسم
في سب تمييز، ولعنهم فعنو ذلك حتى تتميز المصطلحات وتتصح
أما س الخدر فيقسم مشته بالمفعول قسمة أولى على
قسمين^٢

الأول: م كان المنصوب فيه عص المرفوع
وهو يشمل - عنده - لتمييز، والاستثناء
الثاني م كان المنصوب فيه نفس المرفوع

وهو يشمل حر كان وأخواتها، و سم إن وأخواتها، والحال
ثم يقسمها تقسيماً آخر على فصلات، وعمد

نظر كتاب ٢ ٢٠ و ٢٣٠

نظر د حه سمع ٢ ٢ ٢٠

فالفصلات عنده م يحور تركه مثل الحال، ولتمييز،
ولمستثنى وم ذهب إليه ه موضوع نقاش، لأن من هذه تنكملات التي
تسمى فصلات ما يكون مدار الإحار أو الإشاء ومحور اهتمام المحر
ولسمع فلا يمكن تركه

والعمد ما لا يحور تركه مثل حر كان، وسم إن
وهذا من ذكر المشته بالمفعول بصورة تفصيلية،^١ وأصاف إلى
ما سبق معرفة المنصوبة بالصفة المشته باسم الفاعل، وسم لا لافية
لحس وهو مبي لا معرب، وحر م ولا المشتهتين ليس، غير أن هذه
ثلاثة يمكن أن تلحق بما تقدم، فمعمول الصفة، المشته يدرج في معول
أو تمييز، ولا لافية بلحس تعمل عمل إن، وحر م ولا المشتهتين
ليس يلحق بالحر ليس^٢

الطريقة الثانية

وهذه لطريقة في تقسيم المنصوبات هي طريقة لتفصيل أي ذكر
عدد المنصوبات بصورة مفصلة، وأول ما نجد ذلك عند ابن شقير في
كتبه (مخلى في حواء الصب)، فإنه عدد واحد وحسين وجهه لصب
أدرج فيها تنوع ومنصوبات الأفعال وفرع في باب الواحد مثل حال
ولتمييز والمفعول به وسو ه وهي^٢

١ صب من معول به

نظم شرح منه ابن معط بموصلي ٥٢٣-٥٢٤

نظم محر في حواء لاس شعب ٢

٢	نصب من المصدر
٣	نصب من قطع
٤	نصب من الحال
٥	نصب من ظرف
٦	نصب بـ وأخواتها
٧	نصب بحر كـ
٨	نصب من تفسير
٩	نصب من تمييز
١٠	نصب بالاستثناء
١١	نصب بالنهي
١٢	نصب بـ وحتى وأخواتها
١٣	نصب بـ نحو بـ وهـ
١٤	نصب بـ تعجب
١٥	نصب بـ في عنه مفعول ومفعول في عمل
١٦	نصب من بـ سكرة الموصوفة
١٧	نصب من لإعرء
١٨	نصب من لتحدير
١٩	نصب من سم بحركة سمين
٢٠	نصب بحر هـ نـ وأخواتها
٢١	نصب من مصدر في موضع فعل
٢٢	نصب بالأمر
٢٣	نصب بالمدح

٢٤	نصب بالدم
٢٥	نصب بالترحم
٢٦	نصب بالاختصاص
٢٧	نصب بالصرف
٢٨	نصب بـ (ساء) و (شس) و (نعم)
٢٩	نصب من خلاف المضاف
٣٠	نصب على لموضع لا على لاسم
٣١	نصب من تحت سكرة لمقدم على لاسم
٣٢	نصب بانداء لمضاف
٣٣	نصب على لاستعاء
٣٤	نصب لذي يقع في الداء مفرد
٣٥	نصب على لنية
٣٦	نصب بدعاء
٣٧	نصب بالاستفهام
٣٨	نصب ببحر (كفى) مع لاء
٣٩	نصب بالوجهة
٤٠	نصب بمقدّر الخافض
٤١	نصب بـ (كم) إذ كان استفهاماً
٤٢	نصب بذي يحمل على معنى
٤٣	نصب بدل
٤٤	نصب بالمشاركة
٤٥	نصب بالقسم

- ٤٦ نَصَب بِإِضْمَارٍ كَانِ
 ٤٧ نَصَبٌ بِاتِّرَافِي
 ٤٨ لِنَصَبِ ب (وَحْدَهُ)
 ٤٩ لِنَصَبِ بِالتَّحْثِثِ
 ٥٠ نَصَبٌ مِنْ فِعْلِ دَائِمٍ بَيْنَ صِفَتَيْنِ
 ٥١ نَصَبٌ مِنَ الْمَصْدَرِ لِقِيٍّ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنْ الْفِعْلِ لِدَاخِلٍ عَلَى الْخَرِ
 وَلَا اسْتِمَافًا

ولكن بعد دراسة هذه لوحوه وحدها الملاحظات التالية

١ قصر من شقير هـ التقسيم على الأسماء، بل أدخل فيه
 لأفعال، مثل المنصوب بجنى وأحوتها، والجواب المنصوب بعد
 لفاء، كما أدخل الحروف مثل سوف، ولأسماء المسية مثل أين،
 ولأعداد المركبة مثل خمسة عشر، والمركبات المرجية، مثل معدي
 كرب، ولأفعال لماضية وما شته بها مثل إنَّ وبيت

٢ أدخل في حمة المنصوبات بعض اصطلاحاته، مثل (نصب
 بالصرف) بد مثل نه أولاً لأفعال، مثل (لا أركبُ وتمشي) و (لا
 أشعُ وتجمع)، ثم أدخل فيه بعض الأسماء وجعلها منصوبة على
 بصرف، مثل «بَلَى قَادِرِينَ» و«سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رُحِيمٍ»^١
 ويستطيع أن يقول إنَّ بعض الأنوع ليست من المنصوبات
 أصلاً، أم سوع لثاني عشر، وثالث عشر، وخمس و ثلاثون، فظهر

من الآية (١) من سورة بقره
 من الآية ٨٥ من سورة يس

وأم النوع سبع وعشرون فتمثييه بالأسماء مثل (قادرين) و(قولاً) وما يشبهه لا يُسَمُّ له بها لأنها ليست نوعاً قائماً بنفسه، بل تلحق بالمنصوبات لأحرى كما سنأتي

وأم نوع تسع عشر فقد مثل فيه نبيي والمعرب، والمعرب فيه أنصب يس قائماً بنفسه

، در يبقى ستة وأربعون قسماً منصوباً، غير أن دراسة وتمحيص هذه الأقسام تعيد الحقائق لتبينة

أولاً عجل ما تبقى من منصوبات ابن شقير ستة وأربعون نوعاً، ويرى الناظر وللوهلة الأولى - تصريحاً واسعاً في الأعاريب
فمثلاً

١- المنعول به ذكره ست مرات بأسماء مختلفة

- | | | |
|---|---------------------------------|---------|
| ١ | لصب من المعور به | برقم ١ |
| ٢ | صببت تتعجب | برقم ١٤ |
| ٣ | لصب لدي فاعله معور ومفعوله فاعل | برقم ١٥ |
| ٤ | لصب من الإعرء | برقم ١٧ |
| ٥ | صب من خلاف لصب | برقم ٢٩ |
| ٦ | لصب بالوجه | برقم ٣٩ |

وهي لأمانة التي سبق لذكر نوع تقريباً - من هذه الأنوع
لستة نجد أن منصوب فيها هو معور به، ولكنه تارة يأتي
في سياق تتعجب، وتارة في سياق الإعرء، وهكذا

٢- المصدر ذكره أيضاً ست مرات، بأسماء مختلفة أيضاً

- | | | |
|---|--------------|--------|
| ١ | صب من المصدر | برقم ٢ |
|---|--------------|--------|

- ٢ لنصب من مصدر في موضع فعل برقم ٢١
- ٣ لنصب بالأمر برقم ٢٢
- ٤ لنصب بالدعاء برقم ٣٦
- ٥ لنصب بالاستفهام برقم ٣٧
- ٦ لنصب من مصادر بني جعلوها بدلاً من لفظ بداخر على الخبر ولاستفهام برقم ٥١

٣- الحال وقد ذكره ثمانية مرات

- ١ لنصب من القطع برقم ٣
 - ٢ النصب من حال برقم ٤
 - ٣ لنصب بخبر ما بال وأحوالها برقم ٢٠
 - ٤ نصب من بعث السكره لمقدم على الاسم برقم ٣١
 - ٥ النصب على الاستعلاء برقم ٣٣
 - ٦ النصب بالترشي برقم ٤٧
 - ٧ نصب بـ (وحده) برقم ٤٨
 - ٨ نصب من فعل دائم بين صفتين برقم ٥٠
- وهو يسوق أمثلة في كل نوع من هذه الأنواع لشمالية،
و مصوب فيها دائماً يكون حالاً، ولكن صيغاته تختلف من
نوع إلى آخر

٤ التمييز ذكره خمس مرات

- ١ النصب من تفسير برقم ٨
- ٢ لنصب من تمييز برقم ٩
- ٣ نصب بـ (ساء) و (شس) و (اعم) برقم ٢٨

- ٤ لنصب بـ بجر كفى مع لاء برقم ٣٨
- ٥ لنصب بـ (كم) إذا كنت ستمهام برقم ٤١
- ٥ التعت المنصوب على القطع: وقد ذكره ثلاث مرات، مع أنه تابع لما قبله في إعرابه.
- ١ النصب بالمدح برقم ٢٣
- ٢ نصب بالمدح برقم ٢٤
- ٣ نصب بـ بترخم برقم ٢٥
- ٦ لعطف على محل المنصوب. وقد ذكره أربع مرات، مع أنه أيضاً تابع لما قبله في إعرابه
- ١ نصب على موضع لا على لاسم برقم ٣٠
- ٢ لنصب بـ يقع في البدء المنفرد برقم ٣٤
- ٣ لنصب الذي يُحمل على المعنى برقم ٤٢
- ٤ نصب بالمشاركة برقم ٤٤
- وفي كثير من أمثلة هذه الأنوع تداخل وقد حملها على لأعب

أما، لأنواع التي لم تُكرّر فهي:

- ١ لنصب من ظرف برقم ٥
- ٢ النصب بـ وأحوالها برقم ٦
- ٣ نصب بالاستثناء برقم ١٠
- ٤ لنصب بالنهي (اسم لا سافية لنجس) وهو مبني برقم ١١
- ٥ النصب من تحدير وهو في باب المفعول برقم ١٨

- ٦ انصب من الاختصاص وهو كساقه برقم ٢٦
 ٧ نصب بالبدن وهو تابع لما قبله برقم ٤٣
 ٨ لنصب بالتحثيث وهو معمول به برقم ٤٩

ثانياً: هناك تداخل يبدو لأول وهله في أمثلة بعض الأنواع فمثلاً:

١ لوع الخمس عشر (الذي فاعله معمول ومفعوله فاعل)، وهو المسمى عند المحويزين بالإعراب على القلب مثل (حرق الثوب لسمار) وكسر برحاج الحجر وقد أدخلناه في مفعول به، مثل له بالأمثلة التالية

﴿وَقَدْ بَلَغْنِي الْكِبَرُ﴾^١

﴿مَا إِنْ مَقَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾^٢

﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^٣

ومصوب في المثال الأول هو لصير (ياء) معمول به والأصل فيه أن يكون فعلاً سعت الكبر، وفي المثال الثاني (مفاتحه) سم إن، والموقع ليس له فالأصل م إن العصبة لتنوء بمفاتحه أو تنوء العصبة بمفاتحه وفي المثال الثالث شيب وهو تميز وأصله ارفع والتقدير اشتغل شيب برأس ولا يمكن أن نجعل هذه الأنواع قسمًا واحدًا مصوبًا بل كلٌ يلحق بما يناسبه، وبما أصبح أن المصنف اعتمد لأساس الأسلوب في تصنيف مصوبات، ومعلوم أن

١ من الآية ٤٠ من سورة آل عمران

٢ من الآية ١٧٦ من سورة القصص

٣ من الآية ٤١ من سورة مريم

المصوبات شغلت أوسع أبواب الوظائف لنحوية في لأساليب
عربية بخلاف المرفوعات والمجرورات المقتصرة على دائرتين
محدودتين من دوثر موقع لإعرابية لذ أطلق اخليل مقولته
نصب حرمة سحو)

٢ النوع التاسع والعشرون (نصب من خلاف المصاف)
مثل فيه بأمانة تشمل المفعول به والفاعل والمصدر وهذا يرجع إلى
ما ذكرناه من اعتماده محور لأساليب والمعاني لا المطهر للإعرابي
وحده

٣ هناك بعض المنصوبات مثل لها في طار مصوبات أخرى، ولكنه لم
يذكرها باسمها مثل

١ لا المشبهة بنس، فإنه مثل لها في النوع الحادي عشر وهو
(نصب نسفي)، ومثل فيه لا الباقية للجنس أكثر من لا
مشبهة بنس لكثرة استعمالها في نسفي وقلة لأحيرة
٢ معذور الصفة مشبهة، مثل به في سياق النوع التاسع
والعشرين ندي تقدم الحديث عنه

ثالثاً أغفل ابن شقير ذكر بعض المنصوبات هي

١ المفعول لأحده
٢ المفعول معه
٣ حر كد وأحوتها وهو جملة فعلية جعلها سحويون في
موضع نصب قدساً على أحون كن وهي مساة طية وعنة
أهمها هد لسب

- ٤ حر بقية حروف المشبهة بيس، وهي (ما وإر ولات)
- ٥ لتوكيد المصوب
- ٦ معمولاً طر وأحوتها وعلله ستعنى عنهما بالمعول به
لأنهما منه
- ٧ معمولات أعلم وأحواتها وهي مثل سابقاتها
- و يعرب أنه يفرع المصوبات في واحد وخمسين وجهاً من حيث،
فيذكر حال ثماني مرات، وناصطات متعددة، وكذا المفعول
لمطلق، وغيره، في حين يعفل من حيث آخر ما تقدم ذكره
وإذ خصص المصطلحات، وجمع المتفرق، وحدداً أن من شقير ذكر
تسعة عشر مصوباً هي

- | | |
|----|---------------------|
| ١ | المفعول به |
| ٢ | بصدر |
| ٣ | حال |
| ٤ | طرف |
| ٥ | اسم، ن |
| ٦ | حر ك |
| ٧ | المميز |
| ٨ | مستثنى |
| ٩ | سم لا النافية للجنس |
| ١٠ | مادى |
| ١١ | تقدير |

- ١٢ نعت
١٣ لأحتصاص
١٤ العطف على محل المنصوب
١٥ رفع الخافض
١٦ سدن
١٧ الإعراء
١٨ لا بعمدة عمل ليس
١٩ مشته بالمفعول

و لأحيران نداء على تمثيله هم وإن لم يسمهم

كما أنما نجد طريقة التفصيل في ذكر المنصوبات بوصوح في
المؤلفات التعليمية، وللمقدمات النحوية، مثل المقدمة الأجرومية، وشذور
لذهب، وغيرهما ففي هاتين المقتدمتين يرى أن بن هشام، وبن آخروم،
قد جعلوا للمنصوبات خمسة عشر نوعاً، اتفاقاً في معظم هذه الأنواع،
وختلف في لقليل منها

فمما اتفقا عليه المفعولات الخمسة، والحال، والتمييز،
والمستثنى، وسم إن وأحوالها، وحبر كان وأحوالها، واسم لا السمية
سبحس، فهذه أحد عشر نوعاً وأضاف ابن هشام حبر لأحرف المشبهة
بليس، والمشته بالمفعول، وخبر كاد، وأدخل الفعل المضارع المنصوب في
حمدة المنصوبات، في حين أضاف ابن آخروم للمنادى، والتابع للمنصوب،

ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام (٢١٣)، وشرح الكعروبي للأجرومية ١٢٧-١٢٨.

وسبب عن المنصوب «خمس عشر» كما أنه عدّ «مفعول فيه نوعين قبل ذلك

وستطيع أن تقول في حلاصة هذا البحث إن الطريقتين كسيتهم تؤديان هدفاً واحداً، وهو حصر المنصوبات وإفرادها عن غيرها، غير أن هاتين الطريقتين لا تخلوان من موضع للنقد، فقد انتقد بعض لُحويين الطريقة الأولى (طريقة لإحمار ثم التفصيل) بأن النحويين قسموا المنصوبات إلى قسمين أصل في الصب وهو «المفعولات الخمسة» ومحمول عليه وهو «الحال» وتعمير، والمستثنى، وغيرها والذي جعلوه حارجاً للمفعولات يمكن أن يدخل بعضه في المفعولات ومثلاً للحال عند بعض لُحويين يمكن أن تدقق «لطرف»، لأن الفعل يقع فيها (أي جاء في حال كذا)، بل قد أطلق بعضهم على حال أنها مفعول فيه^١ ويعترض عليه بأنها لا تدل على زمان ولا على مكان بل هي وصف لصاحبها، ولم تنبئ في الإعراب تفریقاً بينها وبين «سعت للزوم النعت للمفعول وانتقال حال، وميرو بينهما أيضاً ملزوم تكير الحال كما أن المستثنى يمكن أن يعدّ مفعولاً، بشرط «جراحه»، وكأنهم آثروا التحفيف في التسمية،^٢ ففي حقل المفعول معه والمفعول له أصلاً في الصب لكونهما مفعولين، وحقل المستثنى، والحال، فرعين بظن

أما «طريقة الثانية (طريقة التفصيل) فيمكن أن يؤخذ عليها تنطوّل لذي يؤدي إلى صعوبة الحصر، فقد تفوق المنصوبات عند

بظن شرح بكافه ١ (٣٤٣)

١ بظن شرح الحاصل لابن عصفور (٢) (٤٦٤)

٢ بل قد سماه الجوهري مفعولاً دونه كما تقدم

معصم خمسین نوعاً، وقد فصل عند بعضهم بی ستة وعشرین
نوعاً.^۱ كما أنه قد یقسم المصوب لواحده إلى عدة أنواع طبقاً لتکثیر
واحده بقول ابن لصب علامة لکن م لم یکن مسنداً إليه أو
تبعاً له ولا محروراً مصفاً إليه أو تبعاً له وهذا یشمل

۱. مفعول به
۲. مادی
۳. الاختصاص
۴. لإعرء
۵. تَحْدِیر
۶. مفعولي ص
۷. مفعولات أعلم
۸. مشبه مفعول
۹. مصوب سرع الخافض
۱۰. مفعول مطلق
۱۱. ظرف لزمان
۱۲. ظرف لمكان
۱۳. مفعول لأخيه
۱۴. المفعول معه
۱۵. خبر
۱۶. تَمْیِیر

^۱ نظر محو لاس شعر ۲

^۲ نصر کم کب سریه لاهور ۳۶۵۱

١٧	مستثنى
١٨	سم، ن وأحواتها
١٩	سم لا الدية للجنس وهو مبي
٢٠	حر كن وأحواتها
٢١	حر لحروف المشبهة ليس
٢٢	حر كد وهو حنة فعلية يجعله سحويون في موضع نصب قياساً على حر كن
٢٣	عطف لين منصوب
٢٤	لعت المنصوب
٢٥	لتوكيد منصوب
٢٦	سدل منصوب
٢٧	عطف لسق على المنصوب

وهذه النواحي ليست أصنافاً مستقلة بل تتبع ما قبلها

فإد ادحسا مادي، ولاحتصاص، والإعراء، والتقدير، ومفعولي طر، ومفعولات أعلم، والمشبّه بالمفعول، والمنصوب سرع خافض، في مفعول به، وأدحسا الظرفين في (المفعول فيه)، وجعل اسم ن وأحواتها، وسم لا لدية للجنس، وما عمل هذا العمل في نوع واحد هو (منصوب الأحرف الثمانية)، وإن كان اللفظ يختلف وطيفة ودلالة عن ن وأحواتها وأحق لأحرف المشبهة ليس ب(كن وأحواتها)، وكن ينهي في ليس وخروف المشبهة بها يختلف دلالة ومعنى عن حر كن وجعل لتوايح نوعاً واحداً، تنحصر له اثنا عشر نوعاً هي

١	المفعول به
٢	المفعول المطلق
٣	المفعول فيه
٤	المفعول له
٥	المفعول معه
٦	حال
٧	تمييز
٨	مستثنى
٩	سم لأحرف، شمائية
١٠	حر كان وما حمل عليها
١١	حر كاد وأحوتها وهو منصوب، فراضاً لأنه يأتي حمدة لا مفرداً
١٢	لتابع للمصوب

المبحث الثاني الختلاف في المصطلحات

إنَّ لبحث في المصطلح النحوي سعيًا إلى تاريخ ظهوره، وتبلور مفهومه، أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم، يصطدم بالمتاعب نفسها التي يواجهها الباحث في نشأة النحو وتكوّن مادته وتطورها قبل ظهور كتاب سيبويه

ونظراً لأهمية المصطلحات في لميزان النحوي، فقد اهتم بها د. رسول، لأنها تدرج حاشاً من ملامح كل مدرسة، فهي في لعالب تخضع مر بها وتندو فيها حصانصها^(٢)

وكلمه (مصطلح) -كغيره من الكلمات لم تأحد معناها إلا بعد مدّة رميّة ليست بالقصيرة، ولم يتضح هذا المعنى إلا في وقت متأخر فالمصطلح لغةً لفظ مأخوذ من مادة (صلح) بقبض فسد^(٣) أم في الاصطلاح فتعني ((تفاق حمدة على أمر مخصوص))^(٤) فإنّ تم هذا لاتفاق بين علماء الحديث فهو مصطلح حديثي، وإنّ تم بين علماء الفقه فهو مصطلح فقهي. وإنّ تم بين علماء النحو فهو (المصطلح النحوي) ولاسم. و يعر و لحرف، و لفاعل، و المفعول، كلها مصطلحات تُطلق

ينظر، شكيب بريح نشأة المصطلح النحوي مجلة المعجنية (٤٧٧)

ينظر، خو لمر + تكوفس خديجة ميني (٣٣٩)

ينظر ساس العرب لاس منظور مادة (صلح)

مصطلح نحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث (٢٢١)

على مسميات معينة عند النحويين، وقد يكون هذه المسميات دلالات أخرى عند غير سحويين والنحويين، فمثلاً مصطلح (همز) يذن - عند النحويين وسحويين - على تحقيق همزة في سم أو فعز، ولكنه يعني معنى آخر عند لاطقين دبلغة، فقد حكى لأصمعي قال ((قمت لأعرابي أتهمر إسرائيل ؟ فقال بي يذن لرجل سوء قمت أنجر مسطير ؟ قال بي يذن بقوي)) ولأعرابي لا يعرف بلهمر معنى سوى لثتم، ولا للحر معنى سوى السحب، أم للنحويون فيعرفون معينين حريين هذين مصطلحين

وقد كان للعلماء المتقدمين كاس أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو، والحليل، وسبويه، والكسائي، وغيرهم الفضل في ظهور المصطلحات سحوية، ثم أخذها عنهم تلاميذهم، والنحويون من بعدهم، وقبلوا منها، وردوا، وناقشوا، واعتراضوا، حتى استقر الحال على لصورة نبي نعرفها الآن. ويرى بقي أكثر من مصطلح معنى واحد كالبعث والوصف، إلى يومنا هذا

إن صبيعة المصطلح وتحديدته على وجه الدقة قضية لها وجهان الأول: وجه تاريخي يتصل بتطور المصطلح، وتطور صيغته عبر عقود لأولى من تاريخ الفكر السحوي عند العرب، فالمصطلحات غير موحدة، بل قد يرد للطاهرة الواحدة مصطلحات بل أكثر، وهي (المصطلحات) متناثرة في كتب النحويين المتقدمين على غير نظام ثابت، وهذه ظاهرة واضحة في كتب المتقدمين مثل كتاب سبويه، ومعاني

قرر - نفرء، و مقتضب للمبرد، لأن مصطلح نحوي لم يكن قد استقرار
 بعد على صورته ثبته وموحدة على نحو ما مجده في كتب المتأخرين
 الثاني وجه توثيقي يتصل بالعلاقة بين ما اصطاح عليه
 سحويون بصريون أو كوفيون، وبين ما نسب إليهم في كتب السحو
 أم قضية اختلاف سحويين في المصطلحات، فأمر أمله ما هج
 عينية التي يتبعها سحويون، وأصور كل طائفة، وفلسفتها، ونظرتها، إلى
 سعة و سحو

وطبعي أن يحصر المصطلحات التي سنناقشها في مصطلحات
 مصورات وما يتصل بها ونكن قل ذلك نقرر ما يلي

سب سحويون متأخرون إلى الكوفيين مصطلحات عدة، وتناقل
 سحويون ذلك في كتبهم، حتى شاعت سنة هذا المصطلح أو ذلك
 بينهم دون التأكد من صحة هذه السنة، ويرجع سب ذلك في
 تقديره إلى اندثار مؤلفات كوفيين، إذ لم يبق في أيديهم
 شيء، وما تبقى من كتب كوفيين فهي ليست كتباً مؤلفة في أبواب
 سحو ومبانيه، وإنما هي كتب معاني للقرآن، أو مجالس أمليت، أو
 نحوها، وفيها شيء من لسحو - قل أو كثر ونكه لا يعطى
 لصورة متكاملة عن سحو كوفي، نعم، أقيمت كثير من
 دراسات على سحو لكوفي، وانصحت كثير من معالمة، ولكن
 عدم وجود كتب للكوفيين أنفسهم فتح باباً لاجتهاد الدارسين
 بسحو من بني تفسير عبارات لفراء أو ثعلب بما يفهمونه هم، لا

بما أرده المراء أو ثعلب، ولا لوم على هؤلاء الدارسين، لأن هذا هو منتهى اجتهدهم في تفسير عبارات الكوفيين

٢ كُتِبَ بصريين متوافرة، كنكتاب، والمنقضب، ولكن صعوبة عدات الكتاين فتح -أيضاً- أنوياً في تفسير مرد سيويه أو المرد، وربما نسب إليهم ما لم يريداه، نسب سوء فهم مرادهما، فرب شرحاً مصطلحاً، أو مسألة، وتوسعا في الشرح و لتقريب هذه مسألة، فيحصل الخلط بين ما ذكره أولاً، وما شرحه ثانياً

٣ لم تستقر صورة لمصطلح لحوي إلا بعد مدة رمية ليست بالقصيرة، وربما كان لقرن الرابع هو ابتداء استقرار المصطلح لحوي، أم ما قبل ذلك فإن المصطلحات متداخلة تدحلاً عجيباً، لا أقول بين البصريين والكوفيين، ولكن أقول بين البصريين أنفسهم، أو بين الكوفيين أنفسهم وربما اختار أحد الكوفيين مصطلح البصريين أو العكس، مما يستتبع صعوبة في نسبة هذا لمصطلح أو ذلك إلى البصريين أو الكوفيين

٤ تعدد لمصطلحات عند لحويين المتقدمين ظهيرة و ضحة جداً عند دارسين، ولصرب أمثلة على ذلك

١ المفعول المطلق:

سماء سيويه (أحدث والحدثن) و (الفعل) و (مصدراً وتوكيداً)

وسماء الكسائي (المعل)

وسماء الفرء (مصدر)

٢- الظرف:

سماء سبويه (طرف) و(المستقر) و(الغاية) و(الحين)
و(طرف ، دهر)
وسماء بكسائي (صفة)
وسماء نمرء (لحن) و(الصفة)
وسماء ثعلب (الصفة) و(الأوقات)

٣- التفسير:

مصطلح كوفي أطلقه نمرء على (التفسير) و(المفعول لأحده)
و(سدر مطاق)

٤- البديل

سماء الكوفيون (ترجمة) و(لتبيين) و(مردود) و(لتكرير)
وقر مثل ذب في مصطلحات أخرى مثل الحال، وانعت،
ويعطف، والصفة، وغيرها

النصب:

نصب للمعربات عند البصريين، ويقابله (الفتح) عند

الكوفيين

قال لرصي ((والتمييز بين أنقاب حركات الإعراب وحركات
سواء وسكوبهما في اصطلاح بصريين متقدميهما ومتأخريهما تقريب على
السمع، وأم الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في سي وعلى بعكس،
ولا يفرقون بينهما))

وسبويه في أول كتابه يذكر هذا التفریق، فيجعل الرفع و نصب
و الجر و حرم للمعربات والفتح و كسر و ضم و لوقف للمبنيات^١
و نصب أيضاً من مصطلحات الخليل^٢

وكذلك صنع درد،^٣ غير أن سبويه و لم يرد في وقع مهم
تساخر مصطفى أنقاب لإعراب على ألقاب الباء^٤
وما مرء فهو كغيره من الكوفيين لم يفرق بين (لنصب) و
الفتح^٥

١ شرح كافه ٢

بصر كتاب ٣ و ٥

٢ بصر كتاب ٢ و ٦٠ و ٨ و ١ و اصطلاح نحوي و شعري في كتاب نحوي

بصر مختص ٣

بصر حاشية عصيمه على نصب ١ و ٤ و ٥

بصر معاني مرء ٦ و ٨ و ٧

الإغراء

هو من مصطلحات الخليل، دقل ((ويه مصونة، عراء))،
ونكر سيويه سمّاه (الأمر) " كما استعمل أبو عبيدة مصطلح
(الإعراء)،^١ وهو أيضاً من مصطلحات بكوفيين،^٢ ثم استعمله
متأخرون^٣

شبه المفعول

هذا اصطلاح كوفي، ويقصدون به المفعولات لأربعة المشاركة
للمفعول به في النصب، ويقامه عند البصريين لمفعول المطلق، والمفعول
فيه، والمفعول له، والمفعول معه^٤
وقد ربط الدكتور مهدي المحزومي بين اصطلاح البصريين
والتأثير الكلامي، لأن الإطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين^٥
وهذا المصطلح (شبه المفعول) يكتفه، بغموض، وما وحده لشبه
بين هذه (الشيئات بالمفعول) والمفعول به، ثم ألا يسوّع هذا شبه

ينظر مصطلح نحوي، نحوي في كتاب معن (١٩١)

ينظر كتاب ١١ ٢٥٣.

ينظر المنصب ٤ ٢

ينظر كتاب معكزي (١ ٣٤٦) و الإنصاف لأبي الهيثم ١ ٢٢٨

ينظر الحسن بن حجاجي (١٢٤٤) و معن في نحو اللورق (٢١٥).

ينظر شرح نصريح ١١ ٤٩١ وجمع هو مع ٨/٣

ينظر مدرسه نكوفه ٩ ٣

تسميتها بالمفعول سواء كان مطلقاً أو مقيداً (به أو معه أو فيه) ^١ وكيف
 يفرق مثلاً بين المفعول المطلق والمفعول له في ظل تسميتها جميعاً بـ
 تشبيهات بالمفعول ^٢

المفعول المطلق

هو صطلح نصري، وقد أطلق عنه سيويه عدة تسميات
 كـ حدث وحدثان، و(فعل) ^١ و(مصدراً وتوكيداً) ^٢
 كما سعمل لأحفش وحرد ^٣ (المصدر) بدلالة على
 مفعول مضيق وقد عنه له ديه (المفعول أحدثه الفاعل) ^٤ أي أنه
 مفعول بدي صدق عليه سم مفعول حقيقة لأنه من عمل الفاعل
 ثم كوفيور فلا يرون مفعولاً، لا مفعول به كما تقدم غير
 أنهم سسعملو صطلحات أخرى، ونكسائي سماء (فعل) ^٥ ولفراء
 بسميه حيث مصدر ^٦ وأحياناً يجمعه (مضروباً بفعل مصدر) ^٧
 وقد عن برمحشري تسميته بمصدر (لأن لفعل يصدر
 عنه) ^٨ ثم إطلاق مصطلح (فعل) فمن حيث كونه حركة للفاعل

٣٠	فعل كـ
٢٢٢، ٢٢	فعل كـ
٢٣، ٣٧٨، ٣٨	فعل كـ
٩، ٢، ١٦٥	فعل معاني
٢٠٧، ٢، ١٣	فعل منصرف
٧٠	فعل
٢٠	فعل، عرب كـ، معاني
٣٥، ٢	فعل معاني
٥٧، ٢	فعل معاني
٥٠	فعل منصرف

فعل منصرف ٥٠ وقد سسعملو معاني غير مدغم بصريير

كما قد مر من بحث وأما مصطلح (الحدث) لأنه أصلاً مصدر فهو
حدث غير مفيد برمان

وقد حذف سحويون في تسمية المصدر المنصوب بفعله أو ي
نزل منه مفعولاً مطلقاً، فمنهم من قد يسمي مفعولاً مطلقاً لأنه
يصلو عنه قصد (مفعول) ولا يقيّد بصفة، بخلاف باقي المفعولات التي لا
يطلق عنها لفظ (مفعول) إلا بتقييد (بها) أو (فيها) أو (معها)
وقيل لأن فعل يصل إليه نفسه، وتقية مفعولات يصل إليها
فعل بتقدير (في) ١

قد مر من عصور (وكلاهما حسن) ٢ وكما أن أول أشهر في
كتب سحويين ٣

الظرف

هو اصطلاح البصريين ١ كالخليل، ٢ وسيويه، ٣ ولأحفش، ٤
ومبرد، ٥ ويطلق عليه مسويه أيضاً (مستمر) (و) رعاية، ويسمي
ظروف برمان (ظروف لدهر)، (وردين) ٦

نظر مر = نصير ٩

نظر مر = ظمر (أر عصور ٢ ١٦٢

نظر نصير = نو

نظر سرع = صدح ٩٠، وجمع ٣ ٩٠، وحاشه صبا ٢ ١٢٥

نظر رصير = رجو ٤ ٢ وحاشه صبا ٢ ٦٠٠ ومدسه كوى ٩ ٣

نظر حباب ٣ ٢٨٩

نظر حبا ٢، ٢، ٣، ٣ ٢٨٤

نظر معاني مر ٩ ٩٩

نظر نصير ٣ ٦٠

نظر حبا ٥٥ و ٢ ٢٠، ٣ ٥٣ قال سبه في شرح كتاب ٢ و

٢ صر = حرود ظمر حبا سمي سمر لأنه كسر سبه

نظر حباب ٧ ٢٨٦

نظر حبا ٩ و ٨٨

١٠ كوفور ولا سعمور (ظرف)، بل هم صلاحت
 حرى و كسائى . ه نوء، و ثعب، بسمويه (لصقة) كما يكثر نوء
 عن سمويه (محل)،^٢ ويسميه ثعلب أبيض لأوقات^٣ كما نسب إلى
 كوفور عنهم مصطوح عدت^٤

وقد عترض كوفور على مصطوح ظرف، لأن ظرف هو
 ما ياء مساهي ومن سم نرمان و سم مكر كذلك، وأحب أن هو
 اصطلاح محاري ولا مشاحة في الاصطلاح^٥

ومن ساحتين من صوت رأي نوء في تسمية ظرف (محل)،
 لأن ظرف محل ما يقع فيه سوء كـ دلاً على رمان، أو دلاً على
 مكر ولا شك أن مصطوح (محل) قريب في معنى من (الظرف)،
 ولكن ماد نوء عن مصطوح (لصقة عند كوفيين) ندي يتدخل مع
 نعت

١١ وقد أحد جمهور من سحويين بمصطوح ظرف^٦

١٠ عن نعي ٢٠٦ و تجانس مع ٦٤ و لاصول في نحو ٢٤ و ٢٦

نعر معدي ٢٠٦ و لاصول في نحو ٢٤

١١ عن نعي ٢٠٦ و ٢٠٦ و ٢٠٦

١٢ عن نعي ٢٠٦

١٣ عن نعي ٢٠٦

١٤ عن نعي ٢٠٦

١٥ عن نعي ٢٠٦ و نعي ٢٠٦ و نعي ٢٠٦

١٦ عن ٢٠٦

المفعول له:

لمفعول له من مصطلحات سيويه، وقد قال في توضيح هذا مصطلح (فاتتصب لأنه موقوف له ولأنه تفسير سم كان) ^٢ ويلاحظ أن سيويه يفسر لتصب ها بكونه تكمة وعدة لا قسه ولم يفسره بعامل قطبي وسماء، بمرء والطبري (تفسير)، ^٣ وأصق عليه الطبري أيضاً (المرء)، ^٤ ونسب إلى الرجاء أنه يعد للمفعول له نوعاً من أنواع المفعول مطلق. وقد دققت هذه مسألة في بحث الأول، ودرجتها أنه يفرق بينهما ^٥

والحقيقة أن مصطلح (الجزء) ليس هو مصطلح المناسب لهذا الباب، فهو يطلق أيضاً في باب الشرط

أما مصطلح لمرء (تفسير)، وهو يضمن كلام سيويه أيضاً من مرء نفسه أطلقه على عدة مسميات منها (التمييز)، والندل (مطابق)، ^٦ ثم إن المنسوب في هذا الباب لا يصحح أن يطلق عليه (تفسير) دون إضافة، فهو تفسير لحدث أو عذر عنه، أو بلعذر كما قل سيويه ^٧ - ولهذا نجد أن مصطلح (لتفسير) هو إلى باب التمييز أقرب منه إلى باب المفعول له

ويبقى مصطلح المفعول له سالماً من الاعتراض

بظر كتاب ١٣٦٩

كتاب ١ ٣٦٧

بظر معاني المرآة ١ ١٧، ٧٣) وتفسير بطري ١ ٣٥٤، ٥١ ٩١

بظر تفسير بطري ٢ ٣٤٠

بظر بحث كور ٢٤

بظر دراسة في النحو النكوي (٢٢٦ - ١٢٣٠، وبظر معاني نقرأ ١ ٦٩، ٢٢٥، ٢٢٦)

بظر كتاب ٣٦٧

المفعول معه

هم من مصطلحات سيبويه إذ قل بعد أن مثل - (ما صنعت
و ب و بو تركت بده وفصلها برصعها) (ب) أردت ما صنعت مع
ب و بو تركت بده مع فصلها. وفصل مفعول معه و لأب
كذلك غير أنه في باب نفسه فربه مفعول به. فقل (أهد باب ما
يضمير فيه معر ويتصل فيه لاسم لأنه مفعول معه ومفعول به) ^٢
و ب و بده ب مثل - (ما ريت ورند) أي ما ريت تريد حتى فعل
فهي مفعول به

هـ طوى عليه حرف مصطوح صرف^١، كما أطلق مصطوح
نفسه على حرف مص ع لمصوب بعد و و مص حنة، أما ثعب فقد مثل
ستوى ماء و خشية، ثم قد (يجمعون 'و و بمعنى مع)^٢
وقد استعمل 'نحويون بعد ذلك مصطوح سبيويه، وكتب^٣ هـ

۲۷۷	و سحر	۲۹۵	ب. ن.
		۲۹	س
		۲۹۸	ک. ب.
۳۱	طهر معجزی	-	
۳۳	معجزه خدا		

بظرف (ص ۷۹) و طمس = ۳ + لإيضاح ۹۳ و هو أنه و هو عهد بنماشي

معص نحويين لحد من (المعول فيه)، وذلك لأنهم رأوها منتصبة عن
 قدم الكلام. ومقدرة (في)، مقيدة للفعل، فسموها (معولاً فيه) لشبهها
 طرف برمان ولكن لاصطلاح استقر على المعيرة بين الحال
 ونظرف. والحد تكون ليدل هيئة لدعل والمعول ونحوهما، وليس
 نصرف كذلك. فسمو هذا النوع من توصف حالاً^٢

لتعيز

أطلق لنحويون على (تتميز) مصطلحات عدة كالتمييز
 ومتمر وتفسير ومفسر، وتبين وتبين^٣
 ولا شك ان هذه مصطلحات جميعاً متفردة بدلالة وعند
 متقدمين من نحويين نجد خير يسميه (التبين والتفسير)^٤ وسيبويه
 وصنفه ومثل له^٥ وربما سماه (التفسير)،^٦ كما يتداخل أحياناً مع
 حد^٧
 وسماه لأحمش (تفسير)^٨، في حين أطلق عليه مرد (تبين
 وتفسير)^٩

نظر شرح لمحمد لابن عصفور ٢ ٤٦٤
 بنظر شرح نصير محمد مي ٤٢٤ وشرح نصير لاس يعين ٢ ٥٥ و كشيء
 و طائر ٤ ٥٤
 بنظر رتشاف نصير لأبي حد ٤ ٦٢ وشرح لأبيه للأندلسي ٣/٣ وجمع
 ٤ ٦٢ وحاشيه نصير ٢ ٧٥٣
 بنظر كتاب ٢ ٨١
 بنظر كتاب ٤١٧ و ٢٢ ٢٦ ٢٢ و ٧٢ و ١٤
 بنظر كتاب ٢ ٧٣
 بنظر كتاب ٢ ٨٢ وبنظر حاشيه هارون ١٦ ٦٢
 بنظر معني بقرآن ٣٩ ١
 بنظر منصوب ٣ ٣٢ و ٢٥٩ و ٢٦٢

أم الكوفيون كالفراء،^١ وثعب^٢، فيسمونه أيضاً (التفسير)
وهكذا نجد أن مصطلح التفسير مستعمل عند الخليل، وسيبويه،
ولأحفش من البصريين، مثلما هو مستعمل عند لفراء وثعب كما
ستعمل الخليل وتورد أيضاً مصطلح (التبيين)
ونخرج من هذا خلاصة أن الكوفيين يسووا أول من يستعمل
مصطلح (لتفسير)، بل إنهم مسوقون في ذلك، وإن كانوا قد أكثروا من
استعماله،^٣ الأمر الذي جعل بعض الباحثين يسمي مصطلح (لتفسير)
للكوفيين،^٤ وهو متداول عند البصريين والكوفيين معاً
غير أن النحويين ندين جاءوا بعد ذلك كالرحح،^٥ وأب
لسراح،^٦ والرجاجي،^٧ والفارسي،^٨ والوراق،^٩ وأب حنيفة،^{١٠}
وبصيمري،^{١١} وشمسي،^{١٢} وغيرهم اقتصروا على مصطلح (لتفسير)،
ثم شاع هذا مصطلح عند متأخريين^{١٣}

ينظر معاني الفراء، ١، ٧٩ و (٢، ٣٠٨) و (٢، ٣٤١)

ينظر بحسب ثعب، ١٢٦٥

نظر معاني فراء، ٢٢٥ و ٢، ٣٨٢ و ٣٤١ وغير نظري، ٥١ و ٩

نظر مصطلح نحوي، ٦٤ و درسه في النحو الكوفي، ٢٢٦١ ونحو فراء الكوفيين
٣٤٣

نظر معاني فراء، وعنه ١، ١٤١

نظر لأصوات في النحو، ١٢٢٢

نظر لخمير، ٢٤٢١

ينظر لإبصاح، ٢٢٣١

ينظر بحسب في النحو، ٢٤٣١

نظر نفع، ١١٩

ينظر بصيرة وسدرة، ٣١٦

نظر فراء، وبقوة، ٣٠٤

ينظر شرح بن عفير، ٦١ وأصبح مسائلت، ٢، ٣١٥

لا النافية:

اصطلح الكوفيون على تسمية (لا لافية) - (لا التبرئة) في
مقدس (لا لافية للحس) عند المصريين
وقد استعمل الفراء مصطلح (لتبرئة) كثيراً في معانيه، حتى
طر بعض الباحثين أنه من صنع لفراء فقال: ((فقد ورد عنده كثيراً ولم
أحد من يسره إلى أحد))،^١ وليس كما قال، بل قد استعمله قبله
نكسائي،^٢ وتابعهما في استعماله أبو العباس ثعلب^٣
أم سيويه فقد تحدث عن لا الدافية في أكثر من باب،^٤ ولكنه لم
يسمها - (لا لافية للحس)، وبجدها تعني نفى جنس عند المرد،^٥ ومن
جاء بعده كان السراج،^٦ والفراسي،^٧ وقد سار اصطلاحان معاً عند
سحويين^٨

١- ينظر معاني نقرأ ١ ٢٠ ٢١

٢- مصطلح سحوي ينظر في ١٧٢

٣- ينظر لأصوب في سحر ١ ٣٨١ وعرب نقرأ للحس ١ ١٧٩

٤- ينظر بحاس ثعلب ١ ٣ ٣٢

٥- ينظر لكاتب ٢ ٢٧٤ و ٢٨ و ٢٩٠

٦- ينظر بمنصب ٤ ٣٥٧

٧- ينظر لأصوب في سحر ٣٦٧ و ٣٧٩

٨- ينظر لإبصار ٢٥٤

٩- ينظر يعني لاس هشام ٣١٣ وانعوتد والنعوتد ٢٤٤

حبر کان

ذهب بصريون إلى أن المصوب بعد كـ حـ هـ وهو
 مذهب ثعلب من الكوفيين^٢ وركب سماء مردد (مفعولاً)^٣ في حين
 ذهب الكوفيون إلى أنه حـ ا^٤ وقد نقرأ به مصوب شبهه
 - حـ -

و حـ ا حور رمي في شرح مفصل مذهب الكوفيين^٥ ونُشبه
 بين حـ ا و (حـ ا) من حيث معنى و صبح، ولكن حـ ا لا يكون
 لا نكرة في ثعلب، و حـ ا كان ليس من شرطه ذلك، كما أن حـ ا كان
 هـ حـ ا مبدأً يكماه، ولست حـ ا كذلك، كما أن حـ ا تقدر - (في)
 و سن كذلك حـ ا كان وكل هذه مروق تخرج مذهب بصريين.^٦
 وقد فصل هور في هذه مسألة أبو بقاء يعكزي في (تنبيه)^٧

نظر يكـ بـ ٩ ١٠ بعد ٣٨١ ٢ ولاصو في نحو ٨٢ وبصره
 و - هـ ٩٥ و يلاف بصـ ٦٢

بصر حـ ا ثعلب

بصر منصـ ٩١ ٣

بصر لا صـ ٢ ١٢ وجمع ٦٤ ٢ وركب في نحو كوفي ٢٦٠ ٢٥٩

بصر معي ٩ ١ ١٠ في صـ ٦٣ وجمع ٦٤ ٢

نظر مـ - بصـ ٢٣

نظر د صـ في نحو ٨٣ ومعني حـ ا بلا حشر ٢٢٢ ٢ ٧ و (اصح

٣٥ و صـ و - كـ ٩٥

بصر يمين ٢٩٥ ٣ و يلاف بصـ في خلاف حـ ا بخوفه وبصر، ٢

و - بـ في صـ و - و - بـ معكـ ٦٧

المفعول الثاني لظن:

ذهب لجمهور من الحواريين إلى أن مفعول لثاني لظن وأخواتها مفعول ثانٍ، واختاره ثعلب من الكوفيين^٢ أما الكوفيين فيعدونه أيضاً (حالاً)،^٣ كحبر كـ، مستدلين بوقوعه حمّة، وطرف، وحرّ، ومحرور، وغورص هذا بوقوعه معرفة، وحمد، وبأنه لا يتم الكلام بدونه، وليس هذا شأن، دخل فقد يتم دونه كلام^٤

خبر ما الحجازية.

ختلف في مصوب بعد ما لبحارية كقوله تعالى ﴿ مَا هَذَا بِشِئْرٍ ﴾،^٥ يرى نصريون أنه خبر لما، مصوب بها، لأن (ما) عندهم شبه ليس فعمت عملها^٦ فإن برجح ((وسبويه وخيل وجميع لحواريين قدماء، برعمون أن (شِرْ) مصوب خبر ما، ويجعونه بمرة ليس))^٧

يظن بسعد (س) عمن ٣٥٢ وشرح التصريح ٣٥٨ (ل) نصف ٢ ٨٢

^٢ يظن بحسن ثعلب ١٠٢

^٣ يظن معني مرمر مرمر ٤١٩ وشرح لكافة ٢ ٩٩٩ وشرح نصريح ٣٥٨

يظن ح شبه سم على شرح نصريح ٢٠٦ ٢٤٧

من دية ٣ من سوس يوسف

يظن لإصاف ٦٥ وسبين ٣٢٤١ ونسب ١٠٥ وإتلاف بصره ٢ ١

٦٥

معني مرمر ومرمره ٣ ١٧ ٨ ويظن بكذب ١ ٥٩

ويرى أهل لكوفة أن المنصوب هنا نصب سرع الخافض، لأن
(ما) حرف غير مختص، فلا يسعى أن يعمل، وأحسن أحواله أن يعمل في
لاسم لو حد، ويكون العمل في الاسم الآخر حرف حر، إلا أنه حذف
بحميف، وتنصب لاسم بعده

قال نمر (نصبت (شراً) لأن ساء قد استعملت فيه فلا يكاد
أهل الحجاز يطقون، لا بالباء فبما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما
حرحت منه فصصوا على ذلك))^١ وقال عند قوله تعالى ﴿مَا هُنَّ
أُمَّهَاتُهُمْ﴾^٢ ((لأمهات في موضع نصب ما أنقبت منها الباء))^٣
وقول نكوفيين يقتضي أن حرف الجر أصل في التركيب^٤
وليس كذلك وستأتي هذه المسألة عند الحديث عن عامل نصب في حر
(ما) في الفصل الثاني^٥

خبر أفعال المقاربة:

مذهب الجمهور أن مصدر المؤول بعد أفعال المقاربة خبر لها،^٦
وهو مذهب سيويه، إذ يقول ((فالفعل هـ ها بمرة الفعل في كـ، إذا
قنت (كـ نقول)، وهو في موضع سم منصوب بمرة ثم، وهو ثم حر
كما أنه ها هـ حر))^٧

^١ بظر شرح كتاب سيويه سم في ٣٦ ١٦

^٢ معاني نمر ٢ ٤٤

^٣ مر لا ٢ من سورة محدة

^٤ معاني نمر ٣ ٣٩

^٥ بظر سم ٥٥

^٦ بظر ١٤٣

^٧ بظر معاني لاس هشام ١٢

^٨ كذ ٣ ٦٠ و بظر ١٥٨/٣

وهو نصب قول لأحضر والمرد لدي قار ((وحررها مصدر
لا يها مقارنه^١ وقول أيضاً ((لأن عسى يك حرها بمعل مع أن، أو
بمعل مجرد^٢))

وسبب في تكوينا بعرب (أن يصعل) في محل رفع بدل عن نفسه
الشمس. ومعنى (عرب فبم ريد) فقدم لاسم وأخر المصدر
برصي وبي أن أن هد وجه قرب لأن عسى بمعنى يتوقع ويترحم
فداه

وقد سبب من حيث في سبويه أن المقول بأن في هد سبب
بمن حر، من هو منصوب بسقاط حرف حر^٣

كما سبب من هشام، وسيوطي إلى سبويه، والمرد أنهم
جعلوا بمعل مقول بأن مفعولاً به^٤

وقد أيد أن م في (نكتات) و (المقتضب) خلاف ذلك،
فصاهر أنهم يريدون أن أفعال مقارنه تعمل عمل (كان) فيرفع بعده
سم ومصدر مؤنوس حر أم تفسرهما بـ (قارب ودان) فهو نفسه
بمعنى لا إلا عرب، وكذلك إطلاق (تداعل) على سم كد وأخوته
والمفعول على حر لا يدل على ما ذكر، فقد أصح سبويه على سم
د أن أه وعر^٥ وأصح مرد على حر ك أن أه مفعول^٦

بضم مع في عرب ٣٣٨ ٢

نصب ٢٨ ٢

نصب ٧١ ٣

بضم سر م بدل ٢ ٧ وضمع ٢٨ ٢ رعي ٢٠

ح ٢ ٢ ٢

بضم سر م بغير ٣٩٤

بضم معي ٢ ٢٠٢ بضم ٣ وضمع ٢٨ ٢

بضم ٤٥

بضم نصب ٣ ٩١ ك بضم ٥ شبه عصبه على نصب ٣ ٦٨ ٦٩

ويرد مذهب الكوفيين أن سدر حيث يَكُون بدلاً لا، ما توقف
عليه قسده الكلام وسن هذا شأن لس

لنعت

سعت و صفة مصصحن شاعن في كتب نحو عربي. وقد
سلسو على عن نيو حير أن سعت - سعتا هو صطلح الكوفيين.
و قد قده مصر يون، و لأكثر عندهم موصف و لصفة^٢
قد س يمش أو لصفة و سعت و حد، وقد ذهب بعضهم إلى
س سعت كور، لحنه نحو طويل و قصير، و لصفة تكون لأفعد نحو
ص ب ه ح ح فعلى هذا يقال س ب ن موصوف، ولا يقال به مسعوت،
وعلى (أول هم موصوف ومسعوت)^٣
وقد ستر حد على قاء مصصحين معاً^٤
فم سحون متقدمون كخيل و سبون و هراء، و لأحفش،
و س ب و نعت، فيند حل عندهم في هذا س عدة مصصحات مثل
سعت و موصف، و سوكيد، و لصف، و حروف خر

٢ مع معي ٢ ٣

٣ مع مع ٥ ٥

٤ سح قصير ٣ ٤

٥ مع معي مر ١ عر ٤ ٤٣ و ٥٣ و ٢٣٠ ٥ - لصور في نحو ٢ ٢٣

٦ مع في نحو ٢٢٠ ٢٣٠ و م ح ح ح ح ٢٢٥ و ٢٢٣، س صر ١ م كره ٦٩

٧ و ٥

فالحليل يستعمل (صفة)،^١ كما يستعمل (الصفة) أيضاً
 سيويه،^٢ ولأحفش،^٣ والمرد^٤
 أما الفراء وثعلب فيستعملان (سعت)^٥
 غير أن سيويه والمرد ربما يستعملان مصطلح بكوفيين وهو
 (لعت)^٦ وقرأ قد يستعمل مصطلح لصريين (الوصف)^٧
 كما يطلق سيويه والمرد مصطلح (الصفة) على (توكيد)،^٨
 في حين يطلق الفراء مصطلح (الصفات) على حروف آخر^٩

لعطف:

ستعمل سيويه مصطلح (لعطف)، كما سمى
 (شركة)، وسمى حروف عطف (حروف الإشراف)^{١٠}

- ١ نظر كتاب ١٦ ٢
 ٢ نظر كتاب ٥٩ ٥٨ ٢
 ٣ نظر معاني نهر ٥ ١
 ٤ ينظر لقصص ٥٥ ٤١
 ٥ نظر معاني نهر ١ ٤٤ و ٣١٣ و مجلس لعت ٥٢٦ ٢
 ٦ ينظر كتاب ١ ٤٢ ٤٣ و لقصص ٢٥٨ ٣ و (٣٨٧)
 ٧ ينظر معاني نهر ١ ٣٤٧ و ٢ ٢٠٦
 ٨ ينظر كتاب ٦ ٢ ٣٨٥ و ١٣٩٢ و لقصص ٤١ ٥ و ٣ ١ ٢ ٣٠٢
 ٩ ينظر معاني نهر ١ ١٢ و (٣٢ ٣)
 ١٠ ينظر كتاب ١ ٢٤٦ و ١ ٢٧٧ ٢٧٨
 ينظر كتاب ١٦ ٤٤ و ٢ ٣٧٨ و ٣٨٢
 ٢ ينظر كتاب ٥٩ ٢ و ٥٢ ٣

كما يستعمل مصطلح (عطف) لأحرف ^١ ولورد ^٢
 أما كوفون كالكتبي، ^٣ ولهرء، ^٤ وثعب ^٥ فيسمونه
 نسق. غير أن لهرء أطلق عليه أيضاً مصطلحات أخرى
 كـ مردود، ^٦ و (لرد)، ^٧ المكرر ولتكريرا، ^٨ بالإضافة إلى
 عطف، ^٩

وقد سب لسبوصي مصطلح (شركة) إلى نصريين جميعاً،
 ومصطلح (نسق) لس مصطلحاً كوفياً خاصاً، فقد استعمله الحليل
 سداد به سس

قد سعمل نحوون مصطلح نصريين، ^{١٠} ولم يكتف
 بحاج مصطلح نسق، ولهرء كثرة مصطلحات ولا سيما عند
 لهرء قد ساعدت على روح مصطلح (عطف)،

نظر معني لهرء ٦٨ و ٢٢٢

نظر نضرب ٥ و ٤٥

نظر معني لهرء ٦٥

نظر معني لهرء ٦٢، ٥٧، ٢٢٤، و ٢٣٥

نظر نضرب بعد ٢ و ٣٦٨

نظر معني لهرء ٢ و ٢٣٦ و ٣

نظر معني لهرء ٣٦ و ٢ و ٢٨٢

نظر معني لهرء ٢٣٦ و ٢ و ٢٤٢، ٢

نظر معني لهرء ٢٣٥ و ٢ و ٢٩

نظر نضرب ٥ و ٢٢٣

نظر نضرب نحوي في ٥ و ٢٤ و مقدمه في نحو مسنونه إلى خيف لأهرء

٨

نظر معني لهرء و عربه ٥ و ٢ و لاصو في نحو ١٩٢ و خمس ٣

(نضرب ٢٨ و بصره و مكرء ٣

٤ مفسر وهو أيضاً من مصطلحات لفرء ويطلق على

سمير

٥ شير وقد سبه بهم غير واحد من لحيين^٢ ويطلق

ألفاً على سمير

(وهذه مصطلحات كثيرة عند بكوفيين منها ما ثبتت سبه

ن أصحابه، ومنها ما يسمي بهم بصفة عامة)^٣

و يرى بعض الباحثين أن (هذه المصطلحات وإن كانت كثيرة

ودلالاتها و حدودها في دلت من رحابة شعة، وسعة أفق لفرء وقد

قد قيل إن لفرء أدق في مصطلحه من نصريين^٤

و خصه أنه لا عذر على سعة أفق لفرء، ولا على متلاكه

ثروه عوية كذرة، ولا على مكنته، وممته، ولكن تعدد المصطلحات

وبدونها، وإصلاق أكثر من مصطلح على مسمى واحد يؤدي إلى

لا تلت في تحديد المقصود، وتشيت بدهش، وصيغ لدلالة

١ مصر معني لفرء ٩٢ ٢ بحر مخط ٧ ٢٦٩ ونفسر بطري ٥ ١٢٣٤

٣ شرح نصريج ٢ ٤ ٥ لأشوي ٣ ٢٠

٦ مصر نصريج محوي

٧ مصر م في بحر بكو ٢٢٦

التوكيد:

هو صطلح نصريين كسيويه، ولأحفش.^٢ وبرد.^٣
وأحياناً يسميه سوييه (وصفا)،^٤ و (صفة)،^٥ وقد يسميه المرء
سعت،^٦ و (الصفة)^٧
أم لكوفيون فيسمونه (تشديد)^٨ وقد حثار ثعلب مصطح
لنصريين^٩

ولعل مصطح لتوكيد أقوى في دلالة من مصطح (تشديد)،
وبه جاء شريل قال لله تعالى ﴿وَلَا تُقْسُزُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ
تُوكِيدِهَا﴾، وأحداه لحويون

عطف البيان:

(عطف بيان) من مصطلحات سيويه،^٢ وبرد،^٣ واس
لرح،^٤ فارسي^٥

- ينظر كتاب ٦٠ و ٢٦ ٢
ينظر معاني غر ٣٤ و ٢٩
ينظر مقتضب ٣ ٢٠ ٢
ينظر كتاب ٢ ٣٨٥ ٣٨٦
ينظر كتاب ٢٤٨
ينظر مقتضب ٣ ٢٠ ٢ و ٣٤٢
ينظر مقتضب ٤ ٥
ينظر معاني غر معر ٧٦ و ٢٢ ٣
ينظر مجس ثعلب ٢ ١٩٢
من لآ ٩ مر سورة محل
ينظر معاني غر وعرابه ٤ ٢٣٣ ولأصول في نحو ٢ ١٩ و ٤٥ و حمل ٣
و (بصاح ٢٨٤ ووجه سمع ٢٥٥)
ينظر كتاب ٢ ٨٥
ينظر مقتضب ٤ ٢٠٩ ٢٢
ينظر لأصول في نحو ٢ ٤٥
ينظر لإصح ٢٨٠

وقد سب بعكزي إلى كوفيين أنهم لا يتزعمون لهذا الدب.

ويعر ما ده أنهم لا يصطبحون عنه بهذه التسمية

وقد سب سبوطي^١ كوفيين سموه (ترجمة) ^{١١} وقد ذكر

عبد سبب شرحي أن كوفيين يجعرون مرفوع بعد لا في قول لقائل

م قم أحد لا ربا عطف بيان^٢ وذكر أيضا أنهم يجوزون عطف

من سكرت

وقد ذكر حويور مسائل تفادق وفرادق بين نصريين

و كوفيين في عطف بيان^٣ م يدل على أنه من اصطلاحاتهم

وقد وجدت أن نصريين و الكوفيين تفقت كلمتهم في عدة

مصطلحات مثل

١. مفعول به^٤

٢. سجدير^٥

بصر س. العربية ٢٩٦ والأشبه وبصر ٣ ٨ ٢

بصر جمع ٥ ٩٠

بصر أنلاف بصر ١٦

بصر أنلاف بصر ١

بصر تشاف بصر ١ ١٩٤٣ وشرح لتصرف ٢ ١٤٦ ١١٤٩

بصر موفي في نحو حوفي ٦١

بصر بك. ب ١ ٣٣ ومعاني عرب بصر ٢ ١٦٦ وعمل ثعب ١ ٣١٦

بصر بك. ب ١ ٢١٣، انقصب (٢ ٢١٢) ومعاني لفرأ لفرء (٣ ٢٦٨)

٣	لا حصص
٤	لا مشاء ^٢
٥	سور ^٣
٦	نصف سرع خوص ^٤
٧	لبيع

نظر كتاب ٢ (٢٣٣) و نصف ٣ ٢٩٨ و اجد ما يدعي على وجود خلاف في هذا المصطلح

نظر كتاب ٥٦ و محاسن شعب ١ ١١١ و معاني عروا بنظر ٢ ٣٠

نظر كتاب ١ ٩٥ و محاسن شعب ١ ١١٥ و جمع (٢ ٥٥)

نظر كتاب ٣٨ و معاني نمر ٢ (٢٧٢) و شرح لسي في ٢ ٣٠١ ٣١٤

نظر كتاب ٢ ٢٢٠ و معاني عروا ٢ ٢٩٨ و محاسن شعب ١ ٥

المبحث الثالث الخلاف في الحدود

لحد لغةً مع ويعني أيضاً فصل بين شيئين مثلاً يحتفظ
أحدهما - لآخر

أما في الاصطلاح فحدّ (تعريف شيء - مدّة، - تعريف
علم مذهب شيء أو ما يبره عن غيره)^١
و هو يذكّهي أو عدم أو حدّ والمعروف في عرف سحده،
و شفه، و لأصوبيين سحده يسمى وحد، وهو ما يفسر شيء عمداً
سحده^٢

ولا يصدر شيء مثير بشيء عمداً سحده إلا إذا كان حاصلاً
لذلك سحده، - من دحو غير هـ
وقوله في عرف سحده، شفه، و لأصوبيين) يخرج به عرف
مستبين فإن هم صلاحي آخر، - معرف عندهم أعم من حد

المنصوب

قال برصبي في حد منصوب كلمة عمل فيها عمل
منصب وهذا حد قصير عن توضيح معنى لاسم المنصوب، -
صحيح أولاً في معرفة عامل

^١ بصر - سحده حد - ١٩٢

^٢ حد - ٢٣٩

^٣ شرح حد - سحده، -

^٤ حد برصبي -

وقال ابن الحاجب ((منصوبات هو ما اشتمل على علم
بمعولة)) ويدوهد التعريف مبياً على تقسيم النحويين لمنصوبات
إلى أصل في نصب وهي المعولات الخمسة، ومحمول عليه وهو غير
لمعولات

ويمكن أن يقال إن منصوبات متنوعة تؤدي وظائف دلالية لا
يجمعها جميع فلا يمكن حصرها بحد واحد ومن هنا لم يحددها أكثر
نحويين

الفضلة

مصطلح فضلة شائع في كتب النحويين ويطلق على د
لمنصوبات. وأقدم من استعماله حسب علمي - مرد،^٢ ثم تلقفه الناس
عنه، ويطلق نحويون هذا مصطلح على مكملات الجملة. وبعد أن
يستقل المعنى بفاعله والمسند به يسند إليه يكون ما يذكر بعد ذلك فضلة
وقد اختلف لنحويون في تعريف الفضلة، فرأى كثير من
نحويين أن الفضلة ما يستقر بكلام بدوئها، أو ما يجوز تركها
ولا استعاء عنها^٣

ودهب خروج إلى أن فضلة ((ما يقع بعد تقدم الجملة. لا ما
يصح لاستعاء عنه))^٤ والمرد بتمامها ليس تقدم المعنى، بل تمام
لإسناد فقط، وهو لا يقتضي تمام المعنى بالصورة

شرح مقدمه كونه ٢ (٣٨٧)

^٢ ينظر المقتضب ٣١ ٦

ينظر شرح ابن يعيش ١ (٧٤) وتوجيهه بجمع (٢٠٢) وشرح أنسهر ٢ (٣٢)

ينظر شرح ينظر سدي ١ (٣٩) وشرح التصريح ١ (٥٧٠)

ومنشأ الخلاف - في نظري - أمران

الأول معنى لنعوي لكلمة (قصبة)

ثاني من المصنوعات ما نُعدَّ حراً أساسياً في الكلام. لا

يكتمل معنى مدونه. وليس هو مرند. وكيف يُعدُّ رندٌ

وهو حرة أساسي في الحملة^{١٤} مثل قوله تعالى ﴿وَإِذَا

قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾

ومثله قول شاعر

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبُ

كاسفاً ناله قليل الرحاء

و كسبي و (كثيْب) حلال لا يسعي عنهم المعنى. ومثلها

كثيْب ولا شئ أن هذا وإن جاء بعد الأركان لأساسة في حملة فإن

ه معنى يقصده حكم. لا يصح إعماله. ثم إن تعال على مصودت

بها كدست

ويهد يصل إلى أن مسألة مرتبطة بالمعنى. فلا يصح إطلاق هذا

مصطوح على كل مصوب

من لا ٢٢ من سورة ساء

لمفعول به

وصف من سرح معصوم به قائلاً ((علم أن هذا يمين قيل له
معصوم به لأنه لما قرأ ثقاتل صرت وقتل قيل له هذا معصوم يمين وقع
فمن يريد أو معصوماً)

ومن هذا معنى صاع رمحشري هذه لدي شتهر في كتب
محمدين (هو يدي يقع عليه فعل الفاعل)،^١ وقد سب من هشام في
قصر يدي هذا لحد لاس لحجب، وليس كما قرأ^٢

وقد ختلف في تفسير (الوقوف) في هذا الحد
فقد من يعيش (يريد يقع عليه المصدر، لأن مصدر فعل
تدعى^٣

ويشكر عليه ما صرت أحداً) و (لا تصرب ريداً)
وقال من لحجب المرد بالوقوف تعلقه بما لا يعقل إلا به^٤
وقد عترض برصي على نفس من لحجب (الوقوف)، لأن
هذا تفسير يقتضي أن تكون محرورة في امررت يريد) و (قرت من
عمر) و نحوه معمولاً به، ولا شك أنه يقال هذا معصوم به) ولكن
بواسطة حرف الجر، ونقصودها هو المنصوب لا عبر^٥

لاص في نحو ٧
مفصل ١٠ ونظر بوجه سبع ٧٠ وشرح مقدمه بكافة لاس لحجب (٢) ١٠٥
والأشياء من عدم لأعراب ٢٠ ونظر يدي ٣٣٤ وجمع ٣ ٧ وشرح حدود
بما كهي ٢٠
نظر سرح قطر ٣٣٤ لاس هشام ٣٣٤
شرح مفصل ٢٠
نظر سرح مقدمه بكافة ٢ ٥ ١
نظر شرح بكافة ٣٩

وهو الرضي مراد الزمخشري بقوله (لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل المصوب في (ما ضربت ريداً) و (أحدثت ضرباً) و (أحدثت قتلاً)، فكأنك أوقعت (عدم الضرب) على ريد. وكان لصرب كان شيئاً أوقعت عليه (الإيجاد))^١

أما بن عصفور فيقول ((هو كل فضلة، انتصت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة))^٢ وهو تعريف ينحو من القون بالإعماان النمطي

وحده أبو حيان وهو مأخوذ من حدّ اس عصفور ((هو ما كان محلاً لمفعول الفاعل حصّة))^٣ وهذا الحد ينظر إلى معنى المفعول لا إلى لفظه الاصطلاحي

وكون المفعول به (محلاً) للفعل، لا يُعرف عند النحويين ثم إن مفعول فيه (محل) أيضاً

قل للرصي ((والأقرب في رسم المفعول به أن يقال ما يصح أن يعتز عنه رسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثلث، أو المحمول مثلاً))^٤

وحّد الرصي جيداً، إلا أن حدّ زمخشري أيسر وأسرع للفهم، لاسيما إذا اضيف إليه قيد (انصب) ليخرج المجرور في نحو (مررت بريد) فيصير حدّ المفعول به ((هو الاسم المصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل)) أي يتعلّق به فعل الفاعل

شرح الكعبه ١٠ ٣٩١

شرح المحرر ١ ١٦٢

رشف الصرب (١٤٦٦/٣)

شرح الكعبه ١ ٣٩٢

المنادى

نداء لغة بمعنى النداء^١

ولا شك أن معنى الاصطلاح قريب من معنى المعوي،
وسد حل هذا لمصطلح (النداء) مع مصطلح (المنادى)، والفرق بينهما
وصح، فنداء أسلوب يصدر من المتكلم، والمنادى هو ما يقع عليه
النداء، وبعبارة ابن لسر ج ((أصل لنداء تسيه بخطب ليقبل عليك))^٢
وفى من الخشب ((هو رفع الصوت بالمنادى بأحد حروفه))^٣ وفيه
شتر ط رفع لصوت وليس شرط

وما يهتم هنا هو (المنادى) لأنه هو المنصوب قال ابن الخاحب
«وهو المنصوب، قاله بحرف دى مناد أدعو لمظاً أو تقدير»^٤ ولكن
كيف تكون (ب) دئية مناد (أدعو)، والنداء، يشاء وليس خبر
وقار رضي وقد تصلف بصف (اس لحاح) بهد، حد
وقل بـ برغشري لم يجد المنادى (أي في المصطل) لإشكاله، لأنه لو حده
بأمر معوي (أي كونه مطلوب الإقار) دخل فيه ريد في (اطبب إقبال
ريد)، ولو حده بأمر لمطي (أي ما دخل عليه بـ وأخواتها) دخل فيه
مدوب وليس بمنادى و«ظاهر أن حر لله لم يحده لظهوره لا لإشكاله،
فمن لمدى عنده كل ما دحه (يا) وأخواتها»^٥

^١ بصر سار عرب مددي

^٢ لأصوب في نحو ١٣٢٩

^٣ برجل ٩

^٤ - شرح مقدمه بكافة لاس لحاح ٤٠٩ وشرح الحدود لنحوية (٣٤٦)

^٥ بظهر شرح بكافيه ١ ٤٠٦

وقول ابن الحاجب في الحد (نائب مناب أدعو) يُغني عنه قوله في الحد (المطوب إقاله)، ثم إن قوله (بجرف نائب مناب أدعو) قد يوهم كثرة هذه الحروف في حين هي حروف معدودة، وأحسن منه حدّ لأنّذي ((حد المدي هو الاسم المدعو بـ(ي) أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقدير))^١ وهذا الحدّ يخو من الإشكال الذي يقتضيه تقدير (أدعو) ومردها

الاختصاص.

الاختصاص لغة احتصه أفردته بالشيء دون غيره^٢ ولقد شرح ابن مذك الاختصاص - ولم يحذره قائلًا ((إذا قصد لتكلم بعد ضمير يخصّه، أو يشارك فيه، تأكيد الاختصاص أولاه (أي) يعطيها ما في البدء إلّا حرفه، ويقوم مقامها منصوباً اسم دال على مفهوم لضمير))^٣ وقد صاغ أبو حيان حدّه للاسم المختص من مضمون كلام ابن مذك فقال ((هو سم ظهر بعد ضمير متكلم يخصّه أو يشاركه فيه))^٤ وعرفه بن هشام بأنه ((اسم ظهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله))^٥ وقد استعمل هذا الحد الشيخ خالد الأرهري مع شيء من التقديم والتأخير في قيود الحد، فجعله ((تخصيص حكم علق بضمير

كناش في حدود نحو ص (٥٢)

^١ ينظر سائر معرب مادة (حصص) (١٠٩ ٤)

^٢ شرح نسهيل (٣/١٣٤)

^٣ رتشاف العرب (٤/٢٢٤٧)

^٤ شرح شذور الذهب (٢١٦)

بما تأخر عنه من اسم ظاهر معروف^(١) وتبعه في هذا الحد الماكهي في حدوده^٢ ويلاحظ أن أما حيان وابن هشام عرفوا الاسم لمختص ولم يعرفوا أصوب الاختصاص على نحو ما فعل ابن مالك والأرهرقي ورد النصان ((تخصيص حكم علق ضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأحصن واجب الحذف))^(٣) ولو احتاط فقال معمول بمعنى لفعل أحصن وحب الحذف، لكان سليداً وبرئ من مقوله عامل والإعمال

التحذير:

عرف من لحاجب التحذير قنلاً ((هو معمول بتقدير (اتق) تحذير مما بعده أو ذكر المحذر منه مكرراً))^(٤) وهذا تعريف للمحذر منه لا للتحذير

و، ستدرك عليه شارحه قنلاً

وهذا الحد مؤذن بأن لفظ التحذير هو (ياك) دور المعطوف عليه، وليس كذلك، بل تحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه معاً، ثم إن قوله (بتقدير اتق) فيه ضعف من حيث المعنى، إذ يصير المعنى (اتق نفسك من الأسد) ولو قال بتقدير (بع) أو (بعد) لكان أولى^(٥)

شرح بصريح (٢٦٨ ٢)

^٢ ينظر شرح حدود سحرية سفاكهي (٣٤٥)

^٣ حاشة نصيب (١٢٢٠/٣)

شرح مقدمة بكافة (٢٦٨ ٢)

^٥ - ينظر شرح بكافة لارضي (١ ٥٦٨)

وعرفه من ملك بأنه (١) إرم لمخاطب لاحتذر من مكروهه -
 يذ (أو ما جرى مجراه) (٢) وتعه في هذا الحد أو حيان
 وسيوضي^١ وهذا الحد تعريف للتحذير لا للمحذر وهو ينظر من
 جانب معنى خلاف لما كان عنه حد من الخاطب الذي ينظر إلى جهة
 لإعمار وهي فرصة لا دليل عليها

وقونه إرم فيه نظر لأن المراد هو تنبيه لمخاطب لا إرمه
 وتعتبر (تنبيه هو الذي ستعمله من هشام في تعريفه بالتحذير
 هو عنه مخاطب على أمر مكروه ليحتمله) (٣) وتعه في هذا الحد من
 عقيل و لأشموي و ناكهي^٤

وقد لشرح يس عليمي (كان على المصنف أن يقول هو
 سم معمول لأحذر مخدوف، لأنه الموافق ليعرض التحوي، ساحت عن
 'حوا' كنم، عراا وباء) (٥) وهذا الحد شبه بما فرده ابن الخاطب من
 عريف سمحدر لا سحدير وعماده التمسك بمقولة نعمل وإعمار

شرح ٢٦٧ ٣ ٢٦٧

خط بساف صرب ٢٧٦ ٣ ٢٧٦ وحمد ٢٤ ٣

أوضح بساف ٢ ٤ ٢

شرح يس عليمي ٢٧٤ ٢ وشرح لأشموي ٢٢٤ ٣ وشرح محدود ٢٤٦

نظر خامسة يس على شرح مصريه ٩٢ ٢

الإعراء

أصل الإعراء لغة هو الإبرق

أما في الاصطلاح فيقولون من عصفور ((وهو عند السحويين
وصح لظروف والمحرورات موضع أفعال الأمر، ومعاملتها معاملتها))^١
وهو توصفح لأسلوب الإعراء وأدواته لتحقيق له وهي قد تكون مذكورة
وقد تكون مقدرة مفهومة من السياق

أما من حيث فيعده ((إبرم المحاطب لعكوف عني م. يُحمد
لعكوف عني)، وتنعه في حده أو حين والسيوطي^٢ وهذا تعريف
عوي

كما أن قوله ((إبرم)) لا يعبر بتعبير الدقيق عن الإعراء، بل
الإعراء قريب من (حدث) للمحاطب لا إبرمه
قال برصي ((أوصطه كن معرى به مكرر، أو معطوف عليه
- بر و مع معطوفه))^٣ وقوله (معطوف عني) ليحل (الصدق
و (إحلاص)

أما من هشام فيعرفه بأنه ((تسيه محاطب عني أمر محمود
معناه وتنعه في هذا لأشموي وبكهي^٤ وهو رد (بالسلب
مخصوص تعارف عنه الماطقون بالعريسة) فكان جيداً

١- عرب مادة عر

شرح خصل ٢ ٢٩٣

شرح كونه شاف ٣ ٣٦٩

بصر شاف بصر ٣ ٤٧٨ وجمع ٣ ٢٦

شر - كونه ٥٧٧

وصح بصر ٤ ٧٥ شرح شاف بصر ٢٢٢ وبصر شرح لأشموي (٣ ٢٢٤)

وبصر خصور سحوي ٣٤٦

ويبدو أن تشخيص برضي أدق من غيره، أما تعريف ابن هشام ومن وافقه فهو إلى التعريف اللعوي أقرب منه إلى الاصطلاحي
وقال لصبن ((بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليعمله،
وتنبيه على أمر محمود ليحتثه، وبظاهر عندي أن لأول من الإغراء،
والثاني من التحدير، وإن لم يذكرهم الشارح لأهم لا يستغي صدورهم
من «عاقلة»))^١

المفعول المطلق:

هناك تدخل كبير بين مصطلح (المفعول المطلق)، ومصطلح
(المصدر) مع أن (المصدر)^٢ أعم من المفعول المطلق، لأن المصدر يكون
مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون
إلا مصدراً^٣ وقد عرّف جمهور من الحويين (المفعول مطلق) بأنه
(مصدر)^٤

وإذا جعلنا (المصدر) مرادفاً (للمفعول المطلق) فإن الرمزي
يعرّف المصدر بقوله ((اسم لحادث يوجد فيه لفعل))^٥

حاشية المصدر (٣) ١٢٢٤

^١ ينظر ص ٤٩

^٢ ينظر شرح الأشمومي (٢) ٦٢٣

ينظر لأصول في نحو، ١٥٩) وسمع (١٠١) والنصرة والتذكرة (١) ٢٥٤ وشرح

الحمل لابن عصفور (٢) ٤٦٣) وارتشاف لصر (٣/١٣٥٣) والمصل (٥٦) والجمع

(٩٤) ٣

^٣ الحدود (٦٩)

ولا شك في قصور هذا لتعريف، وأخود منه تعريف من حي
بمصدره عدم أن مصدر كل سم دل على حدث، ورمز مجهول، وهو
وقعه من لفظ واحد))

وقوله (ورمز مجهول) لا يحتاج إليه لأن المصدر لا يدل على
رمز أصلاً^٢

أما من حيث يعرف بمفعول مطلق فهو (وهو سم ما
فعله وعل فعل المذكور بعده))^٣ ويشرح ذلك بقوله

فوه سم م فعله) إنما قل ه ه سم بخلاف سائر حدوده
مخرج نحو (صريت شاي في قولك (صريت ضريت) فإنه شيء فعله
متكلم ندي هو فعل المذکور^٤

قل رصي، (صريت) باعتبار أنه مقول بيس فعل، بل هو
سم لأن مرده لفظ مقول، فلا يخرج بقوله (سم ما فعله لكونه
سم، كما يخرج عن ه ه ه نحو (صرياً) في (ما صريت صرياً) لأنه م
مفعول فعل المذكور ه ه ه فعلاً، وكذا نحو (مات موتاً) و (في هاء)^٥

ويشابه من حيث كبر تعريفاً من عقيل ومن هشام وبهم أحد
تلكهي يعرف بمفعول مطلق بأنه ((المصدر المنتصب توكيداً عامته أو
بياناً لنوعه أو عدده))^٦

جمع

سم ووجه جمع ٢٦٥

شرح مقدمه بكفه لاس صاحب ٢ ٣٨٨

نصر شرح مقدمه بكفه ٢ ٣٨٩

نظر شرح بكفه ٣٤٦

نظر م عصر ١٠٥ وشرح شذور الذهب ٢٢٥ ٢٢٦ نظر شرح الحدود ٣٥٢

المفعول فيه:

قال ابن السراج^١ ((قد نصب من أسماء الرمان فتصاناه على أنه طرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني في فأنت تريد معنى (في) وإن لم تذكره))

وقد صاعق بن جني من هذه العبارة جداً فقال ((اعلم أن لظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في)، وليست في لفظه))^٢ وتبعه ابن الأباري في هذا الحد^٣

ويدخل في هذا الحد (لسهر واحتل) في قول العرب (مطرب سهر واحتل)

وقال ابن الخاحب ((المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان))^٤

يعني بقوله (فعل مذكور) لحدث الذي تصممه الفعل المذكور لا بفعل لذي هو قسيم الاسم والحرف، لأنك إذا قلت (ضربت أمس) فقد فعلت (نطقت) لفظ (ضربت) اليوم لذي تكلمت فيه، و (الضرب) يدي هو مصمور (حدث) فعلته أمس

قال الرضي ((ويدخل في هذا الحد (يوم الجمعة) في (صمت في يوم الجمعة) وهذا قول ابن الخاحب بعد الحد^٥ (وشرط نصبه تقدير

١ صور في النحو (١ ١٩٠)

٢ جمع (١ ١)

٣ بنظر أسرار معربة ١٠٧٧

٤ شرح المقدمة بكافة لاس الخاحب ٢ ٤٨٤

(في) ((وهد يعني أن للمفعول فيه عنده نوعان ما يظهر فيه (في)، وما
تفدّر فيه ولا تظهر، وهذا خلاف صطلّاح النحويين، فإنهم لا يطلقون
(مفعول فيه) إلا على منصوب بتقدير (في) ^{١٢}
أم إن مدك وتبعه أبو حيان وسيوطي ^{١٣} فيقول ((م
صمّن من اسم وقت أو مكان معى (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو
مقدّر نصب به)) ^{١٤}
قوله (باطراد) مخرج نحو (السهل والخيل)، ونحو دخنت
ست، وسكنت الدر، ودهنت الشام، إذ لا يطرّد نصبه مع سائر الأفعال،
فإن يطرّد لا يختص بعامل دور عام ^{١٥}
قال من عقين ((وفيه نظر لأنه إذ جعلت هذه الثلاثة ونحوها
مصنوعة على تشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمنة معنى (في)، لأن للمفعول
به غير متضمن معنى (في)، فكذلك ما شئ به، فلا يحتاج إلى قوله
(باطرد) ليخرجها، فيها حرحت بقوله (م صمّن معى (في)) ^{١٦}
أقول يبقى (السهل والخيل) فتحتاج بقيد لاطرّد
وقل إن مدك في شرح الكافية ((المفعول فيه هو م نصب من
سم زمان أو مكان مقدّر لمعنى (في) دور لمظها)) ^{١٧}

شرح الكافية (١) ٥٧٨

١ مرجع سابق

٢ نظر شافى نصب (٣) ٣٨٩ وجمع (٣) ١٣٦

شرح السهول (٢) ٢٠

ينظر شرح السهول (٢) ٢٠٠ وشرح لأشعري (٢) ٦٤٨ ٦٥٠

شرح من عقيل (٥٢٦)

٣ شرح الكافية وشافى (٢) ١٦٧٤

وفـ ((وذكر المقدرة بمعنى أحواد من ذكر تقدير (في). لأن
تقدير في يوهـم حور استعمال لفظ (في) مع كل طرف وسن لأمر
كذلك. لأن من ظروف ما لا يدخل عنه (في) كـ (عند) و (مع). وكذا
مقدرة معها مادام طرفاً))

أمـ من هشام فيقول في تعريفه ((ما ضم معنى (في) ناظر د من
سمـ وقت. أو سمـ مكان. أو سمـ عرصت دلالة على أحدهم، أو حـ
محره.))

وهو هـ قد توسع في حـ من مالت و هـ عرصت دلالة على
أحدهم) أربعة أمور هي

- أسماء عدد مميّزة بهمـ نحو سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسحاً
- ٢ هـ أصيف إلى أحدهم نحو سرت جميع بيوم جميع الفرسح
- ٣ هـ كـ صفة لأحدهم نحو احسنت طويلاً من لدهر شرقي
- هـ رـ
- ٤ هـ كـ مصدر دلاً على زمان محدد نحو (حسنتك صلاة العصر)
- و (قدوم حـ)

و حـ يـ محري أحدهم اللفظ سماعة^٢ مثل (شطر) و (تلقاء)

و نحو

شرح جافه ٢ ٦٤٦

وصحـ سـ ٢ ٦٠٤

بـ وصحـ سـ ٢ ٤ ٢ ٢ وشرح بـ صريح ٥ ٥

ما في شرح شذور بذهب فقون (هو ما ذكر قصبة لأجل أمر
 وقع فيه، من زمان مطلقاً، أو مكان منهم، أو معيد مقدراً، أو مدته مدة
 عدمه) ونوقا (بيير أمر) لكن سديد
 وحاكه ناكهي في هد الخد، ونقص منه قوله (أو معيد
 مقد)

المفعول له

فإن سبويه، هد باب ما يتصل من مصادر لأنه غير موقوف
 لأمر، ويتصل لأنه موقوف به، ولأنه تفسير لما قبله كأنه قيل له سم
 فعت كد وكد فقد كد وكد^٢
 ويظهر من هذه عبارة أن سبويه حد المفعول به، وتحدث
 موصحاً معده جامعاً شروطه وأحكامه
 ولم يحد من جاء بعده كبن لشرح، ولفارسي، وعاية ما ذكره
 به يذكر لأنه غير موقوف لأمر،^٣ أو يعرف لعرض لدي من أحبه فعل
 دبت فعل^٤
 ويمكن أن يستخلص من قول سبويه أن المفعول له هو ما كان
 غير موقوف لأمر (فعل) أو هو علة حصول فعل، ويكون جواباً له

شرح شذور بذهب ٢٣٠

بصر شرح حدود ٣٥٥

ك - ٣٦٠ ٢٦٩

بصر لأصل وحو ٢٠٠

بصر بفتح عهدي ٢٨

(سم) وهد عينه م عرفه به كثير من السحويين بعد سيويه كاصيمري،
وس خشاب، والخيدرة يمامي^١

وقان لرغشري وتعه اس الخمار ((هو علة لإقدام على
لفعل، وهو جواب له))^٢ وهد تعريف لوطيفة المصطلح لا ماهيته
فالمفعول له هو المصدر لكثرة المصوب لتضمن بيان لعنة التي
تدعو إلى الإقدام على فعل، أو تثير سب حصونه^٣ نحو (قعدت حن)،
وخب علة حاملة على النفعود، ولقط للمفعول له يؤذن بكونه علة، لأن
لام في (ه) للتعليل. وهي تدخل على العنة لا على المعلوم نحو فعلت
هد هذه عنة^٤

أم اس صاحب معصر بن الخدر فعرفه بأنه ((ما فعل
لأحده فعل مذكور))^٥

وقد انتقد الرضي هذا الحد بقوله ولحق ان يقول في المفعول
به م فعل لأحده مضمون عامله، مثلاً يتقضى الحد نحو (ضربت
واعصي شادي)^٦ وقان أيضاً معلقاً على قول اس الخاحب (وشرط
نصه تصدير للام)^٧ ((يعني أن تقدير اللام شرط انتصاف للمفعول له، لا
شرط كون لاسم مفعولاً له، فنحو (بلسمن) و (لإكرامك الراثر) في

نظر لبصرة والندكرة ١ ٢٥٥ وترنجل ٦٢) وكشف مشكل ٢٨٥.

مقتض ٧٨

^٢ ينظر توجيه مجمع ١٩٦

نظم شرح كافي ١١ ٦٠٨

^٥ شرح بكفة لأم الخاحب ٢ ١٩١

نظم شرح لكافي ٦ ٦٠٧

^٦ شرح لمقدم بكافي ٢١ ٤٩٥.

قوتك (جئتك بلسمن ولاكرامك لزائر) عنده مفعول له على ما يدل عليه حذوه وم ذهب إليه في الموصعين - وإن كان صحيحاً من حيث بلعة لكنه خلاف اصطلاح لقوم، فإنهم لا يسمون المفعول له، لا لمصوب الجامع بلشرائط^(١)

وحذوه ابن عصفور بأنه ((كل فصلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي لعللة))^(٢)

وليس هذا لحد جامع ولا مانعاً إذ لم يذكر بعض شروط مفعول به

أم ابن مالك فهو كعدته - قد أكثر من وضع القيود، حتى يسمي لحد فقام، (هو مصدر يعقل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقدير^(٣))

وأراد بقوله (تحقيقاً أو تقدير) ما إذا كن فاعل واحد لم يذكر فهو في تقدير المذكور (صرب نصبي تأدياً)، أو كان لفاعل غير واحد في لفظ وواحد في لتقدير كقول النافذة

وَحَلَّتْ بِيَوْتِي فِي بَفَاعٍ مَنَعٍ

يخال به راعي الحمولة طائراً

حذاراً على ألا تدل مقادتي

ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

^(١) شرح بكاه نرصي ٦١

^(٢) شرح بحر ٢٦ ٤٦٣

^(٣) شرح سهير ٢ ١٩١

فإن فاعل (حلت) غير فاعل (حذاراً) في الظاهر، وهو في
 لتقدير واحد لأن المعنى أحلت بيوتي حذاراً^١
 والقييد، الأخير - كما يبدو لي - غير متين لأن المصدر المعتل به
 حدث شاركه في الوقت والفاعل يكون مفعولاً له، ولأنه أن يكون فاعل
 الحدث مذكوراً أو مقدرراً في حكم المذكور، فلا يحتاج إلى قيد، وهذا فإن
 لتحويلين، الذين أخذوا بهذا الحد كالرصي، وإن هشم في القطر، وفي
 شرح شذور، لذهب، والفاكهة، لم يذكروا هذا القيد^(٢) وإن كان ابن
 هشم في شرح الشذور راد قيد (الفضلة)، والفاكهة راد قيد (القلي)
 فيكون المفعول له كما قال الفاكهة ((لصدر القلي)^(٣)، الفضلة المعتل
 حدث شاركه وقتاً وفاعلاً^(٤)

المفعول معه:

عرفه ابن حي بقوله ((هو كل ما فعلت معه فعلاً))^(٥) وهذا
 تعريف معنى لا تعريف مصطلح، كما أنه يقتضي دحون المعطوف المشارك
 وقد انتقد ابن الخبار هذا الحد، وقال إن فيه نظراً، لأن (ما) لغير ذوي
 بعلم، والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم، فإن قيل إن (ما) بمعنى

يصر شرح النسيب ٢ ٩٦

نظر شرح بكافي ١ ٦١١ ولفظ (٣٧٤) وشرح الشذور (٢٢٦) وشرح الحدود
 (٣٥٣)

شبه ط كور مصدر مبيهاً منه من الخبر كما ذكر ذلك ابن هشم والفاكهة ينظر أوضح
 مسالك ٢ ٩٧ ١ وشرح حدود الحويه (٣٥٤)

شرح حدود (٣٥٤)

نعم ٥ ١

من ١ ، يستقيم أحد أيضاً. لأن نفعون معه لا ينحصر في غير ذوي
عنه ولا في ذوي نعم. بل يجوز أن يكون من النوعين، فإن قيل به
جعل (م) بمعنى شيء، صار المعنى (وهو كل شيء فعلت معه فعلاً) ولا
يستقيم أيضاً

وقد برعشري (١) هو منصوب بعد لو و بكثرة بمعنى
مع ٢ ولا يستقيم أحد برعشري أيضاً، إذ لم يفيد به الاسم فدخل في
حده بفعل المنصوب بعد و و المصاحبة نحو لا تأكل سمك وشرب
من ١

وقد عكشري هو (كل سم وقع بعد لو و لتي بمعنى (مع)
وفيه فعل وفعل فحدث (لاسم للمنصوب) ٣

قوله ، وفيه فعل وفعل، فيه نظر لأنه شرط أن يسبق المفعول
معه تحميه فعلية وليس هذا الشرط بل لزم لإمكان بقول (أنا سائر
وسيل ، و تسيره متروكة وطريق) ٤ ومالك ويريد ٥

وقد عرّفه ابن الخاحب بأنه (هو المذكور بعد و و المصاحبة
معمول فعل نعط أو معنى) ٦

وقد حذر بقوله (المصاحبة معمول فعل) من (صعته) في قولهم
أكر حل وصعته ولكن هذا قد يدخل بفعل المنصوب بعد و و في

بط ٤ حه سم ٩٨ ٩٩

نقص ١٦

نقص ٢٠٩

نقص شرح كافه ٦ ٨

شرح نصوصه كافه ٢ ٩٧

نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، إذ أن (تشرب)، هنا مذكور بعد
واو لمصاحبة معمول الفعل وهو السمك

وعرفه اس مالك بأنه ((الاسم التالي واواً تجعله بنفسه في
اليعى كمجرور مع، وفي اللفظ كمصوب معدى بالهمزة))^١
ويدو حد اس مالك مكتملاً وهذا أخذ به أبو حيان في «رتشاف
صرب»^٢

وحده اس هشام في بقطر وتبعه لفاكهى بقوله ((وهو اسم
قصه بعد واو أريد بها لتخصر على «نعية» مسبقة بفعل أو ما فيه
حروفه ومعاه))^٣

فقوله (سم) خرج به الفعل والجملة نحو (سرت و لشمس
طاعة)

و(الفضلة) (خرج به العمدة نحو (اشترك ريد وعمرو)
وخرج بـ (بعد الواو) نحو جلست مع ريد ويعتك انفرس
بحامه

وخرج بـ (إرادة التصيص على «نعية» التالي واو يعطف نحو
حاء ريد وعمرو قبله) و(مزجت عسلاً وماءً)
وخرج بـ (ما فيه حروفه ومعاه) نحو كل رجل وصنعتة^٤

شرح سبيل ٢ ٢٤٧

نشاف صرب (٣ ٤٨٣)

شرح قطر سدى ٣٨٢-٣٨٣، وشرح حدود النحوية (٣٥٦).

نظر شرح حدود لفاكهى ١١٥٨.

وحذره في أوضح سالك بحد قريب من هـ فقال ((وهو سم
فصه نال لو و بمعنى مع، تنية لجملة ذات فعل أو سم فيه معذره
وحرروفه)) قل شيخ يس العيمي قوله ((وهو سم فضله الح يرد
عنه نحو (رحن لخواحب والعيونا) لأن نو و بمعنى مع وهذا قال في
نحو شي إن أوى ما حذ به لمفعول معه ((وهو لاسم الفصه الواقع بعد
و و دلة على مصاحبة المقصودة)) ليخرج (بالمقصودة) ما ذكر^٢
قل من ذلك قد يطبق المفعول معه في البعة على المجرور
ب مع ، أو الباء لي للمصاحبة، وعلى معطوف لمراد به للمصاحبة، وعلى
بصوت بعد نو و بالشروط المذكورة، فالأول نحو (حبست مع ريد)،
و ثاني نحو (وصلت هـ بذلك)، وثالث نحو (مرحت عسلأ وماء)
و رابع نحو ما صنعت وأك، وستوى الماء والخشنة، وما رلت وريداً
حتى فعل، ولو تركت باقة وقصبيها برصعها، لا أن عُرِفَ بحاجة قد
قصر لمفعول معه على رابع))^٣

أوضح سالك ٢ ٢ ٢

حاشية يس على شرح نصريج ١ ٣٤٢

شرح نسيهين ٢ ٢٤٧

الحال:

لفظ الحال يُذكر ويُؤثَّث يقل (حال) حسن وحسنة والأصح
أن يُذكر في اللفظ ويُؤثَّث في المعنى
والحال لغة هي كَيْفَةُ لاسان، وهو ما كان عليه من خير أو
شر^٢ أم في الاصطلاح فقد اختلف لنحويون في حدّ الحال لتعدد
أبوعبده وأقسامها يقول ابن السرح ((الحال إنما هي هيئة المفعول أو
المفعول أو صمته في وقت ذلك لمفعول المخبر به عنه))^٣
وقد تنوع نحويون في هذا الحد كما ن جني، والعكبري، وابن
يعيش، وابن الخزار^٤

وقوله (في وقت ذلك لمفعول المخبر به عنه)، معناه أن الحال
مستقنة ولا يدخل في هذا الحد الحار المؤكدة ولا الحال من المضد إليه،
ولا حال من الخبر نحو (هذا ابن أوى مقبلاً) كما يدخل البعث في هذا
حد نحو (رأيت رجلاً راكباً)

أم لثمايبي في موائد والقواعد فقال ((هي هيئة المفعول وهيئة
مفعول وبمعناها مكرة مشتقة من فعل ويحسن دخول (في) عليها))^٥ وقد
رد قيد (تشكير)، و (الاشتقاق) و (حسن دخول (في) عليها) ولكن
أيضاً تبقى حال من المضاف إليه، والحال مؤكدة، غير داخلية في الحد،

^١ سطر شرح شعور الذهب ٢٤٥

^٢ يصرّح ابن عرب مادة (حول)

^٣ لأصول في النحو ٢١٣

^٤ سطر جمع ٦٦ وبعده (١٢٨٤) شرح لفصل ٢، ٥٥ وتوجيه الجمع ٢٠٢

^٥ موائد وموعد (٢٩٩)

ومثله حدّ س ، خشاب ((هي وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ولفظها
مكررة تأتي بعد معرفة قد تمّ الكلام عليها))^١ أي على المعرفة فتكون
لحال قصده

ويقول اس لحاجب ((حال ما تين هيئة لماعل أو ،مفعول به
لفظاً أو معنى))^٢

قد برصي بيس في هذا تحقيق معنى الحاب. لأنه ربما يتوهم أن
الحاب موصوعة لبيد هيئة فاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة لفعل،
ويخرج عن هذا الحدّ الحال التي هي جملة، كما تخرج الحال من المصاف
إليه^٣

ويقول س عصفور ((وهو كل اسم منصوب على معنى (في)
مصدر لما أنهم من أهيت))^٤

ويبدو هذا الحدّ أحسن مما قبله، إذ لم يقيد به هيئة الفاعل أو
المفعول وقوه (على معنى في) يخرج بغير حال كالتميير، ولكن نقى
الحال لتي تكون جملة إلا إن جمعت قوه (اسم) يشتمل الصريح والمؤول
به

أما اس مالك فقد أكثر من وضع القيود في حدّ الحال ((وهو ما
ذرعى هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة
وحده (لصب))^٥

١ - برنج ٦٤

٢ - شرح مقدمه لكده ٥١١ ٢

٣ - بصر شرح بكافية للرصي (١٦٣٢)

شرح الحمر ١ ١٣٣٣

٤ - شرح لتسهيل ٢ ٣٢١

قوله (ما ذر على هيئة) يعم الحال، وبعض المصادر كـ(رحمت
نقهيقي) وبعض الأخبار، نحو (ريد متكى)، وبعض النسخ كـ(مررت
برحل ركب) قوله (وصاحبها) يخرج به المصدر
وقوله (متصفاً معنى في) يخرج به ما ليس فيه معنى (في) وإن
در على هيئة وصاحبها

قوله (غير تدع) يخرج لبعث
قوله (ولا عمدة) يخرج به الخبر
قوله (وحقه انصب) طاهره أنه من قدم الحد، وحقه أن يكون
حكماً لا قيداً

أما بن هشام فيعرف محل في شذور الذهب بقوله ((وهو
وصف فصلة مسوق ليس هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله))^١
قوله (فصلة) يخرج للخبر

و (مسوق لبيان هيئة صاحبه) يخرج لنعيت و لتمييز
وقوله (أو تأكيده) يدخل الحان المؤكدة فإن بن هشام ((وهو
لقسم أغفل التسمية عليه جميع النحويين))^٢

وقد تنقد بن هشام [دخول قيد (النصب) في الحد، لأن النصب
حكم، وحكم فرع لتصور، والتصور متوقف على الحد، فيحصل
شذور^٣

١ شرح شذور ذهب ٢٤٦

٢ شرح شذور ذهب ٢٤٧ ينظر معني (٦٠٦)

٣ ينظر أوضح مسائل ٢ ٢٤٩

ويمكن أن نقول حال كل سم فصفة دال على هيئة صاحبه أو
تأكيده أو تأكيد عمده مقدر نفي مسبق بمعرفة غالباً وصفاً كان أو مؤولاً
هـ

التمييز:

لتمييز لغة بمعنى فصل شيء بعضه من بعض^١
أما في الاصطلاح قسم يضع أوائل النحويين تعريفاً واضحاً
ستمير بل ملاحظ أن تعريفهم له إلى التعريف للعوي أقرب منه إلى
التعريف الاصطلاحي

وتبدو ظاهرة تطور الحدود واضحة في حد التمييز
فالمرء يقول ((فمعه أن يأتي ميباً عن نوعه، وذلك قولك
عدي عشرون درهماً، وثلاثون ثوباً) لما قلت (عدي عشرون وثلاثون)
ذكرت عدداً مبهماً يقع على كل معدود، فلما قلت (درهماً) عرفت
لشيء الذي له قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدل على سائرهم))^٢
والمرسي يقول ((جهة التمييز أن يحتمل لشيء وحوه فتبينه
أحده))^٣

وقال الرماني ((لتمييز تبيين الكثرة لمفسرة للمبهم))^٤

١- تعريف مادة مير

٢- مقتضب ٣ ٣٢

٣- لإيضاح مصدي ٢٢٣

٤- حدود الرماني ٦٩

ويمكن أن نحصر تعريف هؤلاء النحويين لثلاثة في (التمييز
والتفسير لدمهم)، والافتقار على هذا فيه قصور، لدخول غير التمييز
كالحال

أم بن حي فقد رد قيوداً أخرى في حدّ التمييز، إذ قال
(ومعنى التمييز تحليص الأحاسن بعضها من بعض، ولفظ التمييز اسم
نكرة يأتي بعد الكلام التام يرد به تبيين الجنس) ^١ ولكن قيد (إتيانه بعد
كلام التام) يدخل تمييز النسبة، ولا يدخل تمييز المفرد، لأنه لا ينتصب
بعد تقدم للكلام، بل بعد تقدم الاسم
وقال برحقشري ((هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على
أحد محتملاته)) ^٢

قوله (في جملة أو مفرد) يشمل نوعي التمييز لمفرد والنسبة
ولكن الحد لم يتم أيضاً
ويقول بن الحاحب ((التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات
مذكورة أو مقدرة)) ^٣
قوله (ما يرفع الإبهام) جنس يشمل التمييز وغيره كالحال
ولعل في بعض سياقاتهما
قوله (عن ذات) يخرج الحال دون لصفة، فإذا قيل (زارني رجل
دكي) فإنّ (رجل) ذات مهمة صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، وذكر
أحد أوصافه تميّز عن غيره

السمع ٩ ١

مفصل ٨٣

^٢ شرح مقدمه بكلمة ٢ ٥٢١

كما يدخل أيضاً لدل من الضمير الغائب نحو (مررت به زيد)
 وقوله (استقر) احترره عن الإيهام في اللفظ لمشارك مثل
 (أصرت عيناً حارية) فإن (جارية) قد بيّنت دتاً مهمة، ولكن ليس
 يستقر في أصل وصعه، وما وقع الإيهام لحصول الاشتراك^(١)
 وقال الرصبي رت عارض وذبت لارم، والإيهام في المشارك
 ثبت ولارم مع عدم يقربة، ومع يقربة ينتهي لإيهام في المشارك وفي
 لعدد وسائر مقادير، فلا فرق بين، المشارك وغيره من جهة الإيهام،
 ولأعطاء المحمة في لخدم يحل به^(٢)
 أما من عصمور فقد رد قيد (لصب) في أحد إذ قال ((التمييز
 كل سم نكرة منصوب مفسر لما إيهام من بدوت))^(٣)
 لكن هذا الحد لا يشمل تمييز السبة
 ويدو أن حد التمييز قد استقر في القرن لسبع عبد ابن مالك
 د عرقه في التسهيل وشرحه بقوله ((وهو ما فيه معنى من لجسية من
 نكرة منصوبة فضه غير ذبع))^(٤)
 وقوله (م فيه معنى من) احترره من الحار
 وقوله (حسية) ليخرج م فيه معنى (من) ولكنها ليست
 حسية مثل (دس) في قوب شاعر

بظن شرح بكية . ٦٩٢

مرجع سابق

شرح خمس (٢) ٢٨٨

شرح سبيل (٢) ٣٧٩

استغفر الله ذنباً لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجة والعمل

وقوله (مكرة) احتراز من المعرفة، المنتصبة على التشبيه بلفعول

نه في نحو (ريد حسن وجهه)

ودكر (النصب) مخرج لنحو (رطل ريت) و (الف درهم) ومخرج

نحوه (فصلة) اسم لا النافية للجنس، فإن فيه ما في لتمييز إلا أنه عمدة

ومخرج بقوله (غير تابع) ما جعل تدعى للعدد من جنس المعدود

نحو قوله تعالى ﴿اَلتَّيْ عَشْرَةَ اَسْبَاطًا﴾^١

وبس المراد بقوله (ما فيه معنى من) أن تكون (من) مقدرة

قله. وبي المراد أن الاسم جيء به شيين لجنس كما يجاء بمن المبينة

للجنس لا إن ثم (من) مقدرة^٢

وقد أخذ المحويون بهذا لقيد، وكثر في مصنفاتهم^(٣)

من الآية ١١٦ من سورة لأعراف

بنظر شرح التصريح ٦١٧

بنظر أوضح مسائل (٢ ٢٩٥) ونشرح لأندلسي (٣/٣) وجمع ١٦٢

المستثنى

يعتبر كثير من النحويين ابتداءً من سيويته، والمرد، ومن جاء بعدهم عن هذا باب (لاستثناء) ونكتي أثرت استعمال (مستثنى) كس السرح، ومن الحاحب، واس ملك،^١ لأنه الأليق بهذا البحث لدي بتداول المصوبات، و(المستثنى) أحدها لا (لاستثناء)

كما أن النحويين يترجمون بالمفعول، والحاب، دون المفعولية والحادية^٢

قال ابن الحاحب ((المستثنى متصل ومنقطع، والمتصل هو المحرّج من متعدد لفظاً أو تقدير^٣، (إلا) أو أحواتها، والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج^٤)

بدون فقد قسم ابن الحاحب لمستثنى على قسمين، واحد كل منهما محذوف عن الآخر، لأن أحدهما مخرج من حيث المعنى، والآخر غير مخرج، ومع تعريفهما محذوف واحد^٥

ولم يُسَمَّ برضي بهذا منع، لأن ((المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد إلا أو أخواتها محالماً لها فيها نفياً وإثباتاً، فعلى هذا يدخل المنقطع في هذا الحد كما في (جاء القوم لا حمداً) لمحذوف لحدار بلقوم في الممحى^٦)

^١ ينظر نكار ٢ (٣٠٩) واقتضب (٤) (٣٨٩)

^٢ ينظر لأصوب في نحو (٢٨) وشرح المقدمة نكافيه ٢ (٥٣١) وشرح لتسهيل ٢٦٤

^٣ ينظر جمع ٣ (٢٤٧)

^٤ شرح المقدمة لكافيه ٢ (٥٣)

^٥ مرجع نفسه

^٦ شرح نكافيه ١ (٧٧)

أم إن مالك فقد حدّ المستثنى بحدّ واحد () وهو المخرج تحقيقاً
أو تقديرٌ من مذكور أو متروك بالآ أو ما معها شرط (فائدة) ^١
وقد أحد بهد التعريف خالد لأدهري، واسيوطي،
والماكهي ^٢

فالمخرج حس يشمل المستثنى وغيره كالمخرج بالتحصيل
وقوه (بالآ أو ما معها) يخرج غير المستثنى
وقوله (أو تقدير) يدخل لاستثناء لمقطع، كقوله تعالى (مَا
لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) ^٣ فإن لظن وإن لم يدخل في العدم
تحقيقاً فهو في تقدير الدحل فيه، لأن الظن يقوم مقام العدم في كثير من
الموضع، فهو حين سثنى يخرج مما قبله تقدير
قل الشيخ يس العليمي معلقاً على قوله (شرط لفائدة) ظاهر
هد اللفظ أنه من جملة الحد، ونقل عن الإمامي بقده لهذا للفظ لأنه
حكم وليس من الحد ^٤

قال الماكهي ((قوهم شرط الفائدة) لبيان أن النكرة لا
يستثنى منها في الموجب ما لم يُحد مسحوا (حاء قوم) إلا رجلاً غير جائز
بعدم الفائدة)) ^٥

أقول كما قال يس العليمي - لا حاجة لهذا لقيد لأن المراد هو
تعريف مستثنى في الكلام المفيد، أما غير المفيد فلا يسمى أصلاً كلاماً

شرح بسهم ٢، ٢٦٤

ينظر تصريح (١) ٥٣٧ وجمع ٢٤٧/٣، وشرح لحدود الحويه (٣٦٧)

^٢ من الآية ١٥٦، من سورة نساء

^٣ حاشية يس على شرح التصريح (١) ٣٤٦

^٤ شرح حدود (٣٦٨)

وعرف أبو حيان المستثنى بأنه ((مسوب إليه خلاف المسند
 للاسم الذي قبله بواسطة، لا أو ما في معناها))^{١١}
 وقار وشمل هـ، «رسم الاستثناء المتصل والمنقطع»^{١٢}
 يد عرّج عني تعريف الاستثناء، وحدنا تفاق كلمة
 انحويين^{١٣} عني أن الاستثناء إخراج، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك فمنهم
 من يقول (إخراج بعض من كل بمعنى إلا)^{١٤}
 قال بن خبار من قبل ذلك كان الاستثناء المنقطع عنده محاز،
 لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه^{١٥}
 ومنهم من قال ((الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره،
 أو تدخله فيما أخرجت منه غيره))^{١٦}
 وقيل يعني عن ذكر المدخل والإدخال ذكر الإخراج في أو
 أحد، فإن مستثنى بعد النفي وإن كان مدحلاً فيما خرج منه غيره
 فهو مخرج أي دخل فيه غيره باعتبار آخر^{١٧}

١١- رثاف لصوب (٣/١٤٩٧)

١٢- المرجع نفسه

١٣- ينظر شرح المقدمة بكافية لابن الحاجب (٢/٥٣٣)

١٤- ينظر حدود النعماني ١٠١، و«مرجع» ٨٦ (وكشف المشكل (٣١٥) واللغات (١/٣١٢))

١٥- ينظر نوحه جمع (٢١٣)

١٦- للمع (١٢١) وينظر شرح الحمل لابن عصفور (٢/٢٥٢)

١٧- ينظر شرح التسهيل (٢/٢٦٤)

اسم إن وخبر كان:

لم أجد من عرف اسم إن أو حر كان تعريف واضح يصلح أن يكون حداً هما إلا من الخاحب الذي قال ((سم إن وأخوتها هو المسند إليه بعد دحوها)) وقال عن حر كان ((حر كان وأخواتها هو المسند بعد دحوها))^٢

وم يُسم الرضي بهذين خدين، لأنهما ينتقضان سحو (إن ريداً وثم أخوه و (كان ريداً أوه قائم) ^٣ (وأخوه، في مثال لأول مسند إليه، وليس اسماً له،^٤)

و (قائم) في مثال لثني مسند وليس خبراً لكن ^٥
أقول ربما لا يُحتج إلى حد اسم إن أو حر كان بوضوحهما،
و لحد يكون فيه عموم أو لس، ومن ثم لم يحدهما أكثر المحويين

اسم لا النافية للجنس:

قال من الخاحب ((المصوب بلا لتي نفي لجنس هو المسند إليه بعد دحوها يليها نكرة مضاف أو مشبهاً به))^٦
أقول أيضاً لم أحد بالمحويين حتماً في تحديد اسم لا، ربما
بوضوحه أيضاً

شرح مقدمه كتابه (لر الخاحب ٢ ٥٦٨)

شرح مقدمه كتابه ٢ ٥٦٣

بصر شرح كتابه (٧٩٩ و ٢ ٨

بصر شرح كتابه ٢ ١١٧٣، (٢ ١٨٤

شرح مقدمه كتابه (٢ ٥٦٩)

التابع:

تفقت كلمة لحويين تقريباً- على أن لتوابع هي ما تتبع ما
قبلها في الإعراب، ولكلهم اختلفوا في صياغة الحد

قال لرماني ((شوايع هي الحارية على إعراب لأو))^١

وهذا حد غير مانع من دخول غير شوايع، إذ يدخل الآخر في
نحو (ريد قائم)، و(هد حلو حامض)، لأن (قائم) و(حامض) حار على
إعراب لأو

وعرب منه حد شامي ((التابع عذرة عما يقتدر إلى تقدم
غيره عليه ولا يجوز تقديمه كفتقار صفة إلى تقدم موصوفها، ولا يجوز
تقدم لصمة على الموصوف))^٢ ويشكل على هذا (قائم) في نحو (زيد
قائم)

وقد لزغشري ((هي الأسماء التي لا يتسبها لإعراب إلا على
سبيل التسع لغيرها))^٣ واعتمد هذا الحد من هشام في شرح قطر
سدى^٤

وقوله (هي الأسماء) فيه نظر فإن من لتوابع ما ليس اسماً مثل
بعض أنواع التوكيد والبدل

حدود ٦٨

^١ لغو بد وبقو عد (٣٤٠)

^٢ مفصل ٤١

يظهر شرح قطر سدى (٤٦٩)

وقال ابن يعيش ((التوابع هي، ثنوي، المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في المعامل))^١

المقصود بـ (ثنوي) أي، المروع في استحقاق الإعراب لأنها ليست المقصودة، وإنما هي من لوازم الأول كاتسمة له^٢

ويدخل في هذا الحد ثني المعولين من نحو (أعطيت ريداً درهماً) و (لحل نحو (بقيت عند الله راکماً)

أما من الخاحب فيقول ((لتوابع كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة))^٣

قال برصبي ((وفيه نظر لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتي للكلام))^٤

ويقول ابن مالك ((هو ما ليس حرّاً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامده مطلقاً))^٥ وتنبه في حذّه السيوطي ولفاكهبي^٦

وقال ابن الناطم ((اتباع هو المشارك ما قبله في إعرابه والحاصل والمتحدّد))^٧ وتنبه في هذا الشارح الأندلسي والأشموسي^٨

شرح بعض ٣١ ٣٨

مرجع نفسه

٢ شرح لمقدمه بكافيه ٢١ (٢٢٣) وشرح لرصبي ١ (٩٦١)

شرح بكافيه ١٩٦٢

٤ شرح سهر ٣ ٢٨٦

ينظر همع ٥ ١٦٥ وشرح لحدود ٣٧٠

٦ شرح بن لياطم ٣٥٠

٨ ينظر شرح لأندلسي (٣/ ٢١٨ ٢١٩)، ولأشموسي (٣/ ١٠٣١)

غير أن أبا حيان لا يرى حاجة أصلاً إلى حذف (التوابع) لأنها
(محصورة بالعد فلا تحتاج إلى رسم ولا حذف) "فالتوابع معدودة وكرر
نوع له حذفه الذي يميزه عن غيره وقول أبي حيان ليس بعيداً عن
صواب

الفصل الثاني

أحكام المنصوبات

- ❖ لمبحث الأول شروط المنصوبات
- ❖ لمبحث الثاني عوامل منصوبات
- ❖ المبحث لثالث المنصوبات بين الإعراب والبناء

المبحث الأول شروط المنصوبات

الشرط في اللغة، هو إلزام شيء والتزامه^(١) ويعني، شرط عند الأصوليين والحقويين ما يبرم من عدمه عدم شروط^٢ وسنذكر في هذا المبحث ما اشترطه الحقويون في بعض المنصوبات. وسنذكر الخلاف في ذلك، ولن نتعرض للشروط التي هي محل اتفاق

أولاً المفعول له:

اشترط جمهور نحويين أن يكون المفعول له مصدر، وتضافرت منصوص على ذلك،^(٣) لأن الباعث لتعيين إنما هو الحدث لا لدوت،^٤ فلا يجوز عندهم (جئتكم لسمن والعسل) بمعنى لسمن وعسل وخالف يونس بن حبيب فأحرر (أم لعبيد هذو عبيد)، لأن قوماً من العرب يقولون ذلك،^(٥) وتناول نصب لعبيد على أنه مفعول له،

ينظر لسان العرب مادة (شرط)

ينظر مذكورة في أصول اللغة (٤٣).

ينظر شافعي نصرت (١٣٨٣/٣)

ينظر جمع ٣/٣١

ينظر لكتاب (١٠ ٣٨٩)

وإن كان غير مصدر، والمعنى حيثئذ (مهما يذكر شخص لأجل لعينه
 والمذكور ذو عيب) وأنكر هذا سيويه وقال إنها لغة حيثة وقليلة. ((وأي
 وجهه وصوته لرفع، وهو قول لعرب وأبي عمرو ويونس. ولا أعلم
 خبيراً حالهما)). وقيل بما يجوز هذا على صغره إذا لم يرد عيب
 بأعيانهم،^١ وللمتأمل أن يسأل هل يصير لعيب إذا كان غير معين
 في معنى المصدر نسب الإلهم؟ لأن عنة شرط للمصدر عدم صلاحية
 بدوت للتعيين،^٢ ولا فرق بين بهم بدوت أو تعيينها،^٣ وقد كان
 مرد لا يجير لنصب، ولا يرى له وجهاً، كما قال سير في^٤
 وكان برجاح يتناول مذهب يونس على حذف المصدر، أي أما
 فذلك بعيب^٥

ثم هل يشترط أن يكون المصدر قديماً؟ أي من أفعال النفس
 بباطنة كالبرعة، والخوف، والخشية، ونحوها؟ قيل نعم لأن بعلة هي
 الحاملة على إيجاد الفعل، وحمل على الشيء متقدم عليه، وأفعال
 خورح ليست كذلك، فلا يجوز إد (جئت فقرأت للعلم) ولا (قتلاً
 بكراً)، ونسب هذا لشرط إلى من حار، وغيره كالردي^٦

١ كتاب ٣٨٩

٢ يظهر شرح نصريح ١ ٥٩

٣ يظهر وجه سمع ٩٦ ١٩٧

٤ نظر حاشية شيخ بس على نصريح ٣٣٤

٥ نظر حاشية كتاب طبعه هارو. ٣٨٩

٦ يظهر شرح نصريح ٥٠٩

٧ يظهر شرح نصريح ٥١٠

وقد عترض لرضي على هذا الشرط بقوله ((ويتقضى ما قال
بحور جثتك إصلاحاً لأمرك) و (ضربته تأديباً) نفقاً فإن قال هو بتقدير
حذف مضاف أي (إرادة إصلاح) و (إرادة تأديب) قلت فجوز أيضاً
(جثتك إكرامك لي) و (جثتك اليوم إكراماً لك غد) بتقدير المضاف
مذكور، بل جوز (جثتك سمناً ولبناً)، فظهر أن المفعول به هو الظاهر لا
بمقدر مضاف))

ويمكن أن يستعنى عن هذا الشرط بشرط آخر، هو اتحاد الزمان،
لأن أفعال الحورح لا تجتمع في زمان مع الفعل، ^(٢) بلعل
وأحز أبو علي المدرسي (جثتك ضرب زيد) والصرب من
أفعال الحورح ^٣، دون المفعول له على ضربين
الأول: أن يتقدم وجوده على مضمون عامله، نحو (فعلت
حسباً) و (حئت رغبة في العلم وهذا من أفعال القلوب وهو كثير)
لثاني: أن يتقدم على الفعل تصوراً، أي يكون عرضاً ولا يلزم
كونه فعل الصب، نحو (ضربته تقويماً) و (جثتك إصلاحاً لأمرك) ^(٤)
كما اشترط الحرمي والريشي أن يكون المفعول له نكرة، لأن
المراد ذكر ذات السب، يحمل فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا
يحتاج إليها، أم ما جاء من لمفعول به معرفة فهو عندهم حل ^(٥)

شرح نرصي على تكافيه (١) ٦١٤

ينظر شرح نصريح (١) ٥١٠

^٣ ينظر مسائل لشوره (١٣) و شاف الصرب (٣/١٣٨٣)، وشرح نصريح (١) ١٥١٠

ينظر شرح الكافية نرصي (١) ٦١٥

^٥ ينظر لأصوب في سحو (١) ٢٠٨-٢٠٩ و شاف صرب (١) ١٣٨٧، وجمع (٣) ١٣٣

ورده سيويه وجمهور نحويين.^١ وقد بن لسراح ((قرأت
بخط أبي العباس في كتبه أخطاء برياشي في قوله (مخافة لشر) ومحوه،
حار. أقبح خطأ، لأن باب (نكد) يكون معرفة ومكرة، وهذا خلاف
قول سيويه))^٢ والمقول من كلام العرب في رده كثير

وقد سب أبو حيدر و سبيوطي هذا مذهب إلى المدرد.^٣ ويسد
أن هذا سهو مهم، وذلك لأن المدرد قد فتح هذا مذهب فيما نقله ابن
لسراح قبل قليل. ثم هو يقول أيضاً في (لقتصب) (حتتت شدة الخير)
فتصب ويسعى معنى (لام).^٤

كما اشترط لأعلم، والمتأخرون كمشوبين، ومن الصانع أيضاً
في المعون له اتحاد لمصدر مع فعله في لفاعل،^٥ بمعنى أن يكون فاعل
لفعل وفاعل بمصدر واحد، فلا يجوز عندهم (حتتت محنتك إياي)، لأن
فاعل المحي هو المتكلم، وفاعل المحنة المحاط

وحالهم اس حروف من المتأخرين فأحار لنصب مع اختلاف
لفاعل، نحو (حتتت حذر ريد لشر) وقال إنه لم يصح عنى منعه أحد من
المتقدمين. وظهر كلام سيويه يشعر بخوار هذا.^٦

يظهر شرح من عشر ٥٤ ٢

لأصوب في نحو ٢٠٩

يظهر. شاف نصرت ٣/٢٨٧، وجمع (٣/١٣٣)

لقتصب ٢/٣٤٨

يظهر. شاف نصرت ٣/١٣٨٣، وجمع (٣/١٣٢) وشرح التصريح ١/٥١١

لأنه شبه انصببت بمعون به فانصببت انصبرت لشبه به وفعال أشبه به غير فعال بأصبه

يظهر شرح السهس ٢/١٩٧ ١٩٨

وقال الرضي: ((وبعض النحاة لا يشترط تشركهما في لفاعل، وهو يدي يقوى في ظني. وإن كان الأغلب هو الأول)) ويستدل لهذا بقول الآية الكريمة **﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾**^٢ ففاعل لإرءاءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون وأحيب عن الآية بأن معنى (إحافة وإطماعاً)، فيكون «فاعل» هو الله تعالى^٣

وقيل هو على حذف مضاف، أي إرءاءة الخوف والطمع^٤ قل لصبيان ((ولأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإحافة وإلطمع))^٥ أي يريكم إحافة لكم وإطماعاً، مثل **﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾**^٦ فإن فعل الأمانة والتعشية هو «يبري سبحانه»^٧ وظاهر الآية يقوى ما قاله ابن خروف ويشد أزره، فعلى هذا لا يستقيم الشرط الذي وصعوه، وإن كان الاتحاد هو «الأعب كما قال الرضي والله أعلم

كما شترط الأعم، والشلوين، وابن الضائع، وغيرهم من لتأخير أيضاً، أن يتحد المصدر مع فعله في الزمان،^٨ فلا يجوز عندهم

شرح لكاتبه ١ ٦١٢

^٢ من الآية ١٢ من سورة برعد

^٣ ينظر نلسن بنكيري ٢ ١٧٥٤ ولصوبت استشهاده (١٢٣) ودسات لأملوت المقر

بعضه ٢ ٣ ٦٧٩ ٦٨١

ينظر تشاف نصوب (٣) ٣٨٣

حاشيه نصـ ٢ ٦٤٥ ٦٤٦ وينظر حاشيه الحصري ١ ١٢٨٧

من الآية ١ من سورة الأعدال

^٧ ينظر نكوكب بندييه (٣٦٢)

ينظر تشاف نصوب (٣) ١٣٨٣، وشرح نصريح ١ ٥٠٠ وجمع (٣) ١٣٢

(أكرمك أمس طمعاً في معروفك غداً)، لأن زمن الإكرام غير زمن لطمع

وهذا لشرط لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين^١
ومعنى تشاركهما في الزمان، أن يقع الحدث في بعض زمن المصدر، وقد اعترض لرصي على هذا الشرط، لأن الحدث إن كان تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المحمل كما في (ضرته تأدياً) و(أعطيته مكافأة)، فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان، بل هما حدث واحد، لأن المعنى (أذنته بالصرب) و(كافأته بالإعطاء) والصرب هو لتأديب، والإعطاء هو لمكافأة، ولشيء لا يكون علة لنفسه^٢
ويمكر ردة الاعتراض بأن المراد بالتأديب أثره، وهو التأديب، أي ضرته لأجل أن يتأديب بهاء على عدم اشتراط اتحاد المعدل ولا شك أن لتأديب يحصل في أثناء زمن الصرب، أو في آخره، فهما متحدان وقتاً على حد (حدثك إصلاحاً حديثك) فأحر زمن المحييء أول زمن الإصلاح^٣
وقد نقل لرصي عن أبي علي لفارسي إجازته عدم المقارنة في الزمان، لأنه قال عن القراءة «شدة (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)»^٤ نصب (صدقهم) أن معناه لصدقهم في الدنيا^٥ ويقوى في نفسي أيضاً عدم صحة هذا الاشتراط

نظر المصادر السابقة

ينظر شرح برصي بكافيه ١ ٦

نظر حاشية انصاري (٢٤٥ ٢) وحاشية الخصري (١١ ٢٨٧).

مر الآية ٩١ من سورة النازعة

ينظر شرح بكافيه ١ ٦١٣ وسيار (١ ١٧٧)

ثانياً: المفعول معه

شذوذاً بعض نحويين قصر مفعول معه على سماع.
وسبب هذا شرط إلى أكثر نحويين^١ قدر من خبر (والمفعول معه
فليس في كلام حد^٢ ويصدق لا استعراء، وبذلك ذهب بعض نحويين
و به مقصده، على سماع)^٣

في حين ذهب غيرهم إلى أنه مفيس، وهو قول لأحفش.^٤
و حرمي، و به ذ و سب في^٥ و نبي علي^٦ وكثير من المتأخرين،^٧ ثم
حسب بقائهم فيما يصح قياسه، وقد ترك خلافهم فيما يقاس أو لا
حسب ثبت لأصل وهو أن مفعول معه مقيس والله أعلم
وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن مفعول معه يتنصب بعد كم
كلام،^٨ أي لابد أن تسعه حمة، فلا يجوز أن يقار (كل رجل وصعته)
نصب، بل يجب رفع

و يورد صيمري نحو نصب (صعته) ونحوه في تركيب
نحو^٩ وقال من مانت رد على مذهب بصمري، بل من دعى نحو
نصب في هذا تركيب على تقدير (كل رجل كائن وصعته)، فقد دعى

١ شذوذاً بصير ٢٦٣ ٢ و سب عشرة ٨٥ و شرح بقصر ٥٢ ٢

بصر حمة ٢٣٥ ٣

٢ حمة بصر ٢

بصر شرح بقصر لا عشرة ٥٢ ٢ و شرح بكافيه ٢٣

بصر سب بصر ٣ ٩

بصر سب بصر ٥٢ ٢ و شرح بكافيه ٦٣

بصر شرح بسبب ٢٦٣ ٢ و جمع ٢٣٦ ٣

بصر دعى بصر ٢ ٨٣ و شرح بكافيه ٦٢٩ و جمع ٢٤ ٣

بصر بصر ٢٥٦ ٥

ما يفتنه عربي فلا تنفدت إسه ولا تعريج عليه، ومما ورد نحوه قول
عرب راح وأعصدها، وأوسه وأعجره، ونسب هـ سقر إلى
لأحشر

كما شرط بعض نحويين أن يكون معمول الفعل مدي
صاحبه لمفعول معه وإعلاء نحو (سرت ورید) مثلاً يندس بالمفعول به،
فلا يفتن (أصرتك ورید) على أن (رید) متعول معه،^٢ وقد أريد
مفعول معه أي لأصل وهو مع

وأكثر نحويين على خلاف هـ لشرط،^٣ ويستقص ما فيه
نحو (أحسنت ورید) درهم، فإن بكف معمول في المعنى، إذ معنى
بكميت، وما تعين عطف في رید في لثام لستق فلا أصل هو
هـ هو مصف، ويعد عن لأصل مصف على معنى مرد^٤

ثالثاً- الحال

شرط أكثر لنحويين تذكير حال، وما جاء منها معرفة فهو باقٍ
على تنكيره، ويك هو على صورة المعرفة،^٥ وقد عدل لنحويون ذلك
بعده أمور منها، أنها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أن قولك (جاء ريد

بصر شرح مسهل ٢ ٢٥٤

بصر ٣ و بصر ٣ ٤٨٣

بصر طبع ٢ ٢٣٧

بصر شرح بصر ٦ ٨

ط ٦ ب ٣٧٧ ولا يصح بصر ٢٠ وشرح بصر ٢ ٦٢ وشرح

مسهل ٢ ٣٢٥ ٣٢٦ وشرح بصر ٥٧٨ وحاشية بصر ١ ٣٧٣ وشرح بصر

عيل ٥٧٢ ٥٧٣

ركباً) قد تضمن لإخبار بمجيء زيد، وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر
 أن يكون مكرة، لأنها مستفادة، وأيضاً فإنها تشبه لتمييز في باب، فكنت
 مكرة مثله، وأنها تقع في جواب كيف، وكيف سؤال عن مكرة^١
 ومنها حتى لا يتوهم كون الحال وصاحبها معاً ومعوتاً، كما
 أن أخبار فصلة ملازمة بلفظية، واستحققت التحفيف بتكثيرها^٢
 وقد ذهب النقاد يونس، ويونس، إلى جواز تعريف الحال مطلقاً،
 وبلا تأويل فأجاروا (حاء زيداً لراكب) قياساً على الخبر، وعلى ما سُمع
 من ذلك^٣

وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت الحال معنى الشرط صح
 تعريفها، وإلا فلا. فمثل ما تضمنت معنى الشرط (زيد اراكب أحسن
 منه المشي)، و(أنت زيد أشهر منك عمراً) إذا سُميت^٤

وقد ثبت محيى الحال معرفة في عدة مواضع منها
 ١- قراءة الحسن وغيره لقوله سبحانه وتعالى ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رُجِعْنَا
 إِلَى الْمَدِينَةِ لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾^٥ لنحرح باليون.
 ونصب الأعز والأذل) فالأعز مفعول، ولأذل حال^٦

شرح بن يعقوب ٢/ ٢٢٢

٢- ينظر شرح السهيلي ٢/ ١٣٢٦

ينظر شرح بن عيسى ١/ ٥٧٣ وجمع ١٨

خسرون بعد ذلك

٣- من الآية ١٨ من سورة النافلون

ينظر البحر المحيط ٨/ ٢٢٧٤ ومعاني القرآن للقرطبي ٣/ ١٦٠ ودراسات لأسلوب القرآن

تكريم ٣/ ٢٣

ومنها قول العرب (أدخلوا لأول فالأول). و(حاءوا الحماء
تغصير)، و(أرسبها لعرك)، و(حاء وحده)، و(ارجع عوده على
مدته)، و(فعل داك جهده وطاقته)، (حاءوا قصهم بقصيصهم)
ونحوه^١

وأما قول الجمهور إن الحاء يلزم أن تكون نكرة. وإن ما جاء
معرفة فمؤول مثل (حاء وحده) أي منفرداً أو متوحداً، فإن أردو
أن الحاء هي تلك النكرة (متوحداً أو منفرداً) فهذا مجموع، لأن
معرفة المؤونة منصوبة، ولا وجه نصبها إلا على الحاء، وإن
أردو أن الحاء هي تلك المعرفة، فتأويلها نكرة لا يجرحها عن
كونها معرفة منصوبة على الحاء^٢

وبكر ما جاء من الحاء معرفة قبيح، ويكاد يكون محصوراً، أما ما
جاء منها نكرة فهو أكثر كلام العرب، ولا يخصص إطلاقاً، وتعالى
في الحاء أن تكون نكرة. وقد تكون معرفة في بعض المواضع، ومنها
ما ذكره بكوفيون، لأن الحالية في مثل تركيبهم طهرة ووضحة،
وأما قول السعداديين ويونس وإطلاقهم لتعريف مطلقاً، فقور فيه
نعم، ولا سيما إذ نظرنا إلى أكثر كلام العرب

كما شترط أكثر السحويين أن تكون الحاء مشتقة^٣ ((ومعنى
لاشتقاق أن تكون وصفاً ومأخوذاً من فعل قد استعملته العرب،
ونطقت به))^٤ فإن حاءت حامدة أوئت بمشتق

ينظر شرح بن ساطم ٢٣٠-٢٣١

ينظر حاشية يس على شرح التصريح ١ ٣٧٣

ينظر شرح بن ساطم ١٢٩٨، وارشاد نصر ٣ ٥٥٧ وشرح نصريح ٥٢٣

وضع ٤١ ٩

شرح لأبيه لأندلسي ٢ ٢٩٢

وظاهر كلام ابن الحاجب - ووفقه الرضي - أنه لا يشترط هذا شرط، بل الحال عنده ((كل ما دون على هيئة صبح أن يقع حالاً بقيمه بمعنى الحلية فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق، ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة مثل (هذا سرّاً أطيب من رطباً) و(سراً) و(رُصاً) حالان لاستقلالهما بدلالة الهيئة، وليساً بمشتقين))^١

وحقيقة أن هناك بعض لأحوال التي يصعب تأويلها، أو يمكن تأويلها ولكن تكلف ظاهر جداً، وكلام ابن الحاجب قريب من لصواب، ومع هذا فإن الأعلى في الحال الوصف والاشتقاق كما شرط أكثر النحويين أن يكون صاحب الحال معرفة، حتى لا تنسحل حال بصفة، لأن الحال حرة في المعنى، وصاحبه مُخَصَّر عنه، فأصحه أن يكون معرفة، كما أن أصل مبتدأ أن يكون معرفة،^٢ كما أن الحال تبيّن الهيئة، والوصف يبين الذات، والمكرة إلى بيان لدت أحوال منها إلى بيان الهيئة^(٣)

وقد ذكر النحويون أن صاحب الحال قد يكون مكرة، ولكن بمسوع، وذكروا عدة مسوعات تقرّنه من المعرفة

ولكن قد يأتي صاحب الحال مكرة بلا مسوع، مثل قول العرب (مررت بماء قعدة رجلاً) وقوهم (عبيه مائة بيصاً) و(عليه مائة عيباً) ويحتمل أن تكون هذه ليست بأحوال بل قد تكون تمبيراً

شرح مقدمه لكافة لأمر الحاجب ٢ ٥٠٩ ونظر شرح الكافية ١ ٦٢٢-٦٢٥
بصر شرح سهيل ٢ ٣٣ وشرح ابن ساطم ٢٣٢ ٢٣٣) وجمع (٤ ٢٠ ٢
وشرح نصريح ١٥٨٠
بصر حديثه بن عمر لتصريح ٣٧٥

للمقدّر، وقد صح محيي صاحب الحال نكرة في الحديث ((صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً، وصلى وراءه رحاب
قياماً)) وأحار سيويه (هذا رجل مطلقاً) و(مررت برجل
قائماً)^٢

وأحار ذلك الخليل، وسيويه، ويوس،^٣ والمبرد،^٤ وغيرهم
وكان اس لطراوة يستدل على الجوز بالقياس والسمع. أم
لقياس فكما حر أن يقال (حاءني ريد لكاتب) و(حاءني ريد
كتب) وبسببهم من الفرق ما تراه، فم المانع من اختلاف المعنى
كذلك في الكرات، إذا قلت (مررت برجل كاتب) و(مررت
برجل كتب) أم لسمع فذكر الحديث السابق^٥

وقد نقل الشيخ خالد لأرهري عن الخليل، ويوس أنهما يمنعان
لقياس، ويحصران ما جاء على لسمع،^٦ غير أن ما في الكتاب
خلاف ذلك،^٧ بل قال أبو حيان ((والقياس قول يوس
والخليل))^٨

والظاهر والله أعلم جور محيي صاحب الحال نكرة وإن كان
محيته معرفة أكثر بدليلين

١ السماع

٢ يطر موطأ كتاب صلاة الجمعة رقم ١٦، والبحاري كتاب الأدب رقم ٦٨٨

٣ يطر الكتاب ٢ ٢

٤ يطر الكتاب ١ ٢ ٢١

٥ يطر در سنن لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣/٨٦

٦ يطر سائح الفكر تنسيبي (٢٣٤)

٧ يطر شرح التصريح ٥٨٨

٨ يطر الكتاب ١ ٢ ٢

٩ يطر نشاف مصر ٣/١٥٧٦

٢ أن السس بين الحال والنصفة .ى يكون في حال نضب
صاحب الحال مع تكيره. اما ماعدا ذلك فلا سس. لأن
النصفة تنع موصوفها، والحال ملازم للنضب^١

وقد شترط نصريون في الفعل الماضي، ذا تصدر جملة الحال أن
تسقه (قد) ظاهرة أو مقدرة، ومنعوا ما ليس كذلك^٢
ووافقهم النراء من الكوفيين^٣

وم يشترط ذلك الكوفيون، وأجاروا مجيء الفعل الماضي حلاً
بدون (قد)،^٤ ووافقهم الأحفش من النصريين^٥

ينظر نوحوب في النحو ٢٩٤

ينظر لأصول في النحو ٢١٦ ١ ولإنصاف ١ ٢٥٢ وسبين ٣٨٦ ومعني ١٢٢٩
وإتلاف نصرة ١٢٤ ومعني النراء، وعربه وكتاب الشعر لنعارسي ٥٥ ٥٦
ينظر معني عربى نراء ٢٤ ٢٨٢ وشرح الكافية ١ ٦٨٠ وعربى نراء
سجاس ٤٩٩ وحسى ندسي ٢٥٦.

ينظر لإنصاف (٢٥٣) وسبين ٣٨٦ وشرح لفصل ٢ ٦٧ وشرح الكافية ٢ ٨٢
ورشاف نراء (٣/ ١٦) ومعني ٢٢٩ وإتلاف نصرة ١٢٠.

ينظر نصيب ١٢٣ ٤ ولأصول في النحو ١ ٢٥٤ وعراجع السابعة وقد نقل عنه
أنو عني ندسي في بيعدايد أنه يعد ماضي في مثل (جاءني زيد) فم صفة نعاء
محدوفة لا حلاً وينظر ٢٤٥

كم اضطرب قول بن الشعرى في نقله نعاء لأحفش، فـ . يجعه موقفاً لذهب
نصريين و . يجعه محذوفهم وقد سه عني هذا لاضطرب محقق لامالي ينظر ٢

٤٦ و ٣ ١٢ ١٣

كم شاركه في هذا لاضطرب بن هشام في معني ٢٢٩ و ٥٦٢.

وقد نسب لبرد مذهب الكوفيين إلى (قوم) ولم يسمهم، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور، ونقل نسبه إلى الجمهور السيوطي عن اس أصع

و«ستدر نصريون بشرطهم هـ» بأن الحان من الأسماء والأفعال ما كان موحوداً وقت الإصدار كقولك (جاء ريد ركاً أو يركب)، فركاً أو يركب حكاية حالة وقت المحي، والمضي هـ قد «نقصي» ونقص، فلا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وما كان غير موحود فكيف يصح أن يكون هيئة لموحود^٢

أم «كوفيون فاستدلوا بالسمع» و لقياس

أم لسمع فقوله تعني «حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ»^٣ ف (حصرت) فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال وتقديره ((حصرة صدورهم)) والدليل على صحة هذا التقدير قراءة لحسن نصري ويعقوب الحصري ((أو جاءوكم حصرة صدورهم))^٤

وأما القياس فكيف حار أن يقع المضي صفة للمكرة، حاز أن يقع حالاً من معرفة^٥

بصر المنصب (٤١ ٢٤) و«تشاف بصر» (٣١/١٦١٠) وجمع ٤ ٥٠

بصر شين (٣٨٦) وإيضاح (١١ ٢٥٤)

من الآية ٩٠ من سورة النساء

يطر الشب في ثمرات عشر لاس خوري ٢ ٢٥ وتحاف فصلا بشرط المضي

٩٣

بصر (بصر ١ ٢٥٤) ونسب (٣٨٦)

ومسألة من مسائل الخلاف التي يطول فيها القول ونظر،
ولكني أقول أم استدلال لكوفيين بقياس، واستدلال غير قوي، ولكن
ديبهم لقوي هو لسمع

أم لصريون فقد أصالوا لنظر في توحه هذه بقراءة وهم في
هد لتوحه أقول منها

١ محوكة تصعيف بقراءة وهذا فعل المرد الذي قل ((وأم بقراءة
لصحيحة في هي «أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ»
وهذا بقول بعيد جداً، من وحريء جداً لأن لقراءة لصحيحة حقاً
هي بقراءة لأولى، وهي محل اتفاق لقراءة اسعة^٢

٢ تحريك قوله تعالى «حَصْرَتْ صُدُّوهُمْ» على دعاء، كما يقال
حاء ريد أكرمه لله، أو وسع لله ريقه وهذا القول للمبرد أيضاً،^٣
والكره هذا لوحه أبو علي وغيره بأنه لا يجوز لنا أن ندعو عليهم
بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، من ندعو أن يجعل الله بأسهم
بينهم^٤

٣ أن تكون ((حصرت صدورهم)) ((حز بعد خبر، والمعنى (أو
حاء وكم) ثم حز بعد فعل (حصرت صدورهم))^٥

٤ أن تكون (حصرت صدورهم) صفة للحال المخدوفة أي (قوماً
حصرت صدورهم)

٥ وقيل من يُقَدَّر فيها (قد) أي (حاء وكم قد حصرت صدورهم)

نصب ٤ ٢٥

نظر بشر ٢ ٢٥ و (نحو ٩٣ ونظر حاشيه بنصب ٤ ١٢٥

نظر بنصب ٤ ٢٤) لأصوب في نحو ٢٥٤

نظر في من شجر ٢ ٤٧ و ١٣٣ والمعني ٥٦٢

معاني نمر بنحو ٢ ٥٥ ١٥٦ ونظر معاني نمر بنحو ٢ ٨٩

وبلاحظ أن جميع تحريجات البصريين دلالة لا تخلو من تكلف،
ويبقى هم قوهم، الأخير وهو أن تكون الآية على تقدير (قد)
وقد حرم بقول البصريين أبو علي لعارسي^١ واختاره بعض
متأخرين كاس عصور،^٢ والأندي^٣ والخزولي^٤
واختار قول الكوفيين وهو قول يقويه السماع جماعة من
متأخرين كاس مالث،^٥ وسه،^٦ وأبي حيان،^٧ اندي دافع كثيراً عن
مذهب كوفيين، ولا سيما في البحر المحيط وقال ((قد كثر وقوع الماضي
حالاً في لسان العرب غير (قد) فسغ القياس عليه))^٨

رابعاً التمييز:

شترط للبصريون تنكير التمييز، فلا يكون التمييز بـ لاكرة،^٩ ولم يشترط
دست الكوفيون،^{١٠} ووفقهم من الطريقة،^{١١} فأجازوا تعريفه واستدلوا

^١ بظر لإصح (٢٨٧ ٢٨٨)

^٢ بظر شرح البحر (١١ ٥٣٨ وجمع ٤ ٤٩)

^٣ بظر جمع ٤ ٤٩

بظر تشاف لصر ٣/٦١٠

بظر شرح سهيل ٢ ٣٧٣

بظر شرح من بظم ٢٤٧

^٥ بظر تشاف لصر (٣ ١٦١٠)

^٦ بحر محظ ٧ ٤٩٣ و بظر (٣/٣١٧ و ٦/٣٥٥) و ٨ ٤٢٣

^٧ بظر نكب (٣ ٢ ٢٠٥) و انصبت (٣ ٢٢ ٥٦) و انصاف لصر (٤٤ ١٤٥)

و انصاف (٥ ٣ ٥ و جمع ٢ ٧٢) و من لأبيري في كتابه (انصاف ٣٢٠١ ٣٢١)

بظر معاني لصر لصر (١ ٧٩) و ٢ ٣٠٨ و (انصاف ١ ٣١٥) و انصاف لصر

٤٤ ٤٥ و جمع ٢ ٧٢

بظر جمع ٢ ٧٢ و بوجوب في بحر (٣٠٢)

على ذلك نوردده معرفة في عدة مواضع منها قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ
عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ مَفِيَ نَفْسِهِ﴾، وقوله تعالى ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا
مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾،^١ ومنها قول لعرب (عين رأيه) و(الم
بطه) ونحوه^٢

ومها قول شاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقول الآخر

علام ملئت الرعب والحرب لم تقد

لظاها ولم تستعمل البيض والسمر؟

وبما اشترط لبصريون تنكيره لأن الغرض من لتمييز هو تبيين

سهم وتوصيحه، وهذا يحصر بالكرة، فهو عُرِفَ لم تمد

وقد تأوَّن الجمهور ما تقدم عدة تأويلات^٣ منها

١ أن هذه الكلمات منصوبة بإسقاط حرف الجر

٢ أن الفعل ساق هذه الكلمات صَمٌّ معنى فعل متعد

٣- أن هذه كلمات منصوبة على تشبيه بالفعل به

١ من الآية ٣١، من سورة بقره

٢ من الآية ٥٨ من سورة قصص

٣ بظن شرح سهيل ٢ ٣٨٦

بظن معاني بقر بالأحفش ٤٨ ومعاني بقر، وإعرابه ٢٠٩ وشرح سهيل

٢٠ ٣٨٦ ٣٨٨

أقرب نقد ورد التمييز بكرة في لقرآن الكريم، والشعر العربي،
 وكلام العرب لا يحصى عدد، أما ما جاء معرفة إذا سلمنا أنه تمييز -
 فهو أقل تقييداً، فبذلك لا يمكن أن نجعلهما سواءً، فأن أميل إلى بقول
 ب. هـ محصور في لسمع في إطار السياق الذي جاء فيه ولا يقاس عليه
 و منه أعلم

خامساً لا النافية للجنس

شترط نصريون أن يكون اسم لا نافية للحسن بكرة،
 وكذلك حرها، ونقل بن مالك لإجماع على ذلك، وبعده يريد إجماع
 نصريين، ولا فقد وحده المخالف

وإنما شترط ذلك، لأن المقصود - (لا) هو هي الحسن على
 سبيل الاستعراق ورفع احتمال الخصوص، وحتتصت بالأسماء، لأن
 قصد الاستعراق يستلزم وجود (من) حسية لفظاً أو معنى، ولا يليق
 ذلك إلا بالأسماء البكرت، فوجب - (لا) عند ذلك عمل فيما
 بعده. ^٢ كما أن عموم لهي لا يتصور إلا في المعارف

وحالف الكوفيون في هذا الشرط، وأحارو محيى لمعرفة سمى
 - (لا)، مثل لاسم نعلم لمفرد مثل (لا زيد بك ولا عمرو)، أو نصاب

ينظر شرح سهيل ٢ ١٦٤، وشرح نصري ١٣٠٦/٣ وشرح لأندلسي ٢١ ٦١

وضع ٢ ٩٤

ينظر شرح سهيل ٢ ٥٣

و (لا) منه في اللاد)

وهذا كنه يدعى على حور محيء سم لا معرفة

و بصريون يؤولون هذا كله باسمكرة باعتبار وجهين

الأول أنه يعني بكل من تسمى بهذا الاسم. فصدر فيه عموم

فأطلق (هيشم) مثلاً على كل من كان هذا اسمه

الثاني أن يكون على تقدير (لا مثل هيشم)، ولا مثل أبي

حسن

قد س مايت (و يصحح الأ بعد هذا) نوع تقدير واحد

ب هذا م ورد فيه ب سابقه، وي يصحح (ه)

قول بالاستفراء يشت أن محيء سم لا مكرة كثر ومتوتر، أم

د ستنه ب كوفيون، ولطهر أنها لم يقصد بها معارف، أو أعلام

بعضها، بل أريد بها واحد من حسن يطلق عليه ديت لاسم مثل كسرى،

قصد، وأبي حسن، ومحوه

وتكاد تتفق كلمة سحويين على شرط اتصال (لا) بده

سحسن بمعموه،^١ لا م حكه لأهري^٢ عن أبي عثمان، وأبو

حدر^٣ و سبيوطي^٤ عن لرماني، وفيهم أحر، عمل (لا) مع فصل

بها وبين سمها، ويكون سمها حشر مصوناً غير مبي، وقد جاء نحو

دنت في شعر (ولا) سمها^٥

شرح سبهر ٨٢

مقد شرح سبهر ٦٤

مقد شرح صريح ٣٣٧

مقد شرح صريح ٢٩٥ و ٣٠٠

مقد شرح ٨٩

ولكن قل أبو حيان إن هذا لا ينقاس، وقال الأزهري عن هذا
لمذهب به لا يعوز عليه^١ كما أن الشعر موضع ضرورة

سادساً: كان وأخواتها:

اشترط الكوفيون^(٢) وأن درستويه^(٣) وقوع لماضي خبر^٤ نكان
وجود (قد) طاهرة، أو مقدرة
والصحيح أن هذا ليس بشرط، بل يجوز هذا بدون (قد) لا طاهرة ولا
مقدرة، وقد كثر اسماع بذلك، مثل قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا
اللّهَ﴾^٥ و ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ﴾^٦ أما الشواهد الشعرية على
ذلك فكثيرة^٧

سابعاً: ما المشبهة بـ (ليس):

اشترط أكثر النحويين لإعماص (ما) عمل (ليس) ألا يتقدم
خبرها على اسمها^(٨) إذا كان غير ظرف ولا جار ومحرور، فإن تقدم لم
يجز نصبه، مثل ما حسن أن يمدح المرء نفسه
وقولهم (ما مسيء من أعتب)

ينظر رتشاف نصر (١٢٩٥/٣) وشرح التصريح (٣٣٧)

ينظر رتشاف نصر (١١٦٧/٣)

ينظر شرح الكافية (٧٩٩)

من الآية ١٥ من سورة الأحزاب

من الآية ٢٧ من سورة يوسف

ينظر شرح السهول ٣٤٤ ١ وشرح الكافية (١) ٨١٠ ورتشاف نصر (٣) ٦٧ (١)

ينظر الكتاب ٥٩ ١ والمجمع (٢) ١١٣

وقوله: ^١ (ما خذل قومي فأخضع للعدى) وغير ذلك

واختلف لنقل عن الصراء، ففي حين نقل عنه جور نصب
الخير متقدماً نحو (ما قائماً زيداً)، ^٢ نقل عنه أيضاً وعن الكسائي مع
ذلك كاحمهور، ^٣ والذي يظهر لي أن لسبباً لثبوت أصح مما قبلها، لأنها
موفقة لما في (معاني القرآن) إذ قل ((وإذا قدمت الفعل قبل الاسم
رفعت الفعل واسمه فقلت (ما سمع هذا وما قدتم أخوك)) ^(٤) وقال
أيضاً عن (ما باخر أنت) ((فإن أقيمت (الباء) رفعت ولم يقو النصب
لقنة هدا)) ^٥

ولكن الحرمي قال إن نصب الخير المتقدم لغة، ^٦ وحكى ((ما
مسيئ من أعتب)، ^٧ وهذا يعني أن اللغة المشهورة معروفة هي رفع الخير
للتقدم، ولكن هناك لغة - أو كما سماها السيوطي بغية - ^٨ هي أقل
شهرة من الأولى، وهذا قول سيبويه يدي نظر بين هذه اللغة القليلة وبين
قول من قل **(ولات حين مناص)** ^٩ بالرفع، وقول من قال (ملحفة
جديد) بدون تاء، ^٩ وأنشد سيبويه على ذلك

ينظر خشي ندي ٣٢٤ ورثاف الصرب ١٩٨/٣ وشرح نصريح ٢٦٤

وجمع ١٣ ٢

ينظر خشي ندي ٣٢٤ ورثاف صرب ١١٩٨/٣

معاني عرب ٤٣ ٢

معاني نقول ٤٤ ٢

ينظر رثاف صرب ١٩٨ ٣، وجمع ١١٣ ٢، وشرح نصريح (٢٦٤ ٢٦٥)

ينظر المنصب ١٩٠ ٤ وشرح الكافية (٢٢٠) ومساعد ٢٨٠ ١

ينظر جمع ١٣ ٢

من الآية ٣ من سورة اص

ينظر شرح سهيل (١) ٣٦٢ ٣٧٣

قول مرردق

فأصبحوا قد أعدد الله نعمتهم

إذ هم قریش وإد ما مثلهم بشر

ثم قر (وهد لا يكدر يعرف كما أن (ولات حين ماص)
كدت، ورأت شيء هكد وهو ككون بعضهم (هده منحفة جديدة) في
قنة .

ويهد سحر كثير من لاستطردت في توحيه بيت
مرردق^٢

كما أحر لأحش (ما دها لا أحوث)،^٣ ورده من ملك
عوه (ومثل هد بو سماع من عرب نكر حدير بالرد، لأن المراد فيه
مجهول لا احتمال أن يكون أصبه (ما أحد قائماً بالأري)، وأن يكون أصله
(ما كان قائماً لا ريد)، وما كان هكد فالحكم بمعه أوى من الحكم
بحوره، لأن شرط حور حذف أن يكون المحذوف متعيناً لا
محملاً)،^٤

وإد كان بر حج أن تقديم حر ما على سمها نعة حائرة
وب كدت فنية كما تقدم فإن تقديم لخر المصحوب بالاء نحو (ما
بقائم ريد) حائر 'يص' وهو مذهب أهل بصرة،^٥ ومعه كوفيون^٦

١ ك ب ٦٠ وبصر شرح من نسخة ١٤

بصر شرح لعل لاس عصو ٦٠٥ وشرح سهيل ٣٦٣ ونعي ١٥

بصر لأصو في سحر ٩٠ وجمع ٣ ٢

شرح سهيل ٣٦٢

بصر بساف بصرة ٣ ٩١

بصر معاني عرب بصرة ٢ ٤٣ ٤١ و شاف بصرة ٣ ٩١

وهناك من نقل الإجماع على ترك إعمال (ما) إذا تقدم الخبر،^١

ودعوى إجماع داطة بما تقدم من النقل عن إجماع وغيره

أم إذا كان خبر طرفاً أو حاراً ومجروراً نحو (ما في الدار زيد،

وما عندك عمرو)، فقد منع ذلك الأحفش،^٢ واحتاره لأزهري،^٣

ولصحيح الجور، وهو مذهب الجمهور،^٤ وترجيح من عصفور،^٥

بديل قوله تعالى ﴿فَمِمَّا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^٦ (حاجزين)

حر (ما) و(من أحد) اسمها ((وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي

هو (منكم)، فالأخرى أن يجوز لمجرور الذي هو في موضع الخبر))^٧

كما أن طرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما

كما اشترط الصريون لإعمال (ما) ألا يتقدم معمول الخبر على

(ما)^٨ نحو (طعامك ماريد كلاً)، لأن (ما) ها صدر الكلام. مثل حرف

لاستفهام ألا ترى أنه لا يقارن زيداً أنضرب؟ مع أن (تضرب) مقتضى

للص، ولكن حرف لاستفهام منع ذلك لأن له صدر الكلام

^١ ينظر إمامي من لشجري ٢ (٥٥٦)

^٢ ينظر شرح الحمل لابن عصفور ١ (٦١٧).

^٣ ينظر شرح نصريح (١) (٢٦٤)

^٤ ينظر رشاد نصرب ٣/١١٩٨

^٥ ينظر لفرغاب لابن عصفور ١ (١٠٢) وشرح الحمل (١) (٦٠٧)

^٦ الآية ١٤٦ من سورة حاقة

^٧ شرح الحمل لابن عصفور ١ (٦١٧)

^٨ ينظر لأصناف (١) (١٧٢) والشيخ (٣٢٧) والتلاف نصرة (١٦٥) (١٦٦).

ولم يشترط ذلك لكوفيون، وأحازوه لتقديم، وشهرو (م)
 - (م) و(ل) و(لا) في تقديم ما بعده عليها، وبكر التشبيه بعيد،
 لاختلاف حال (ما) عن غيرها

وفرق ثعب^١ من بكوفيين بين حادي البحر ونقسم، فأحار في
 لأول، ومع في شيء، وأحب بأن (ما) روية في الحالين فلا فائدة من
 لتفرقة

وشرط نصريون أيضاً لإعمال (ما) عمل (يس) ألا يأتي
 بعدها (ن)،^٢ لأن لمي يد دخل عليه هي أفاد الإيجاب، وإن دخلت
 (ن) على (ما) نظر عندها، كما أن الجمع بين حرفين متعقبن في المعنى،
 لا يجوز إلا بد فصل بينهما كما في إن ريداً لقائم^٣
 ونقل ابن مالك لا تعلق على ذلك^٤

ويروون قول لشاعر
 (بي عداة ما إن أنتم ذهب) مرفوع
 وذكر مردي، ولأشموي عن س لسكيت أنه روى بيت
 ناصب (بي عداة ما إن أنتم ذهب)^٥
 وقد حتمت لفر عن بكوفيين، إذ نسب إليهم لقول بإعماها
 مع (ن)^٦، ونسب إليهم أيضاً مع ذلك^٧

مرجع نسخة

^١ ينظر لأصناف ١ ١٢٠ وسير ٣٢٧١ واختلاف البصرة (١٦٥ ١٦٦)

^٢ ينظر رتشاف صرب ٣ ١٢٠ وجمع ١ ٢، وشرح نصريج (١ ٢٦٢)

ينظر شرح تسهيل ٣٦٩

^٣ ينظر خي العدائي (٣٢٧) ولأشموي (٢٨٣)

^٤ ينظر شرح الكوفة (٨٥٣) ورتشاف صرب (١٢٠٠/٣) وجمع ١ ١١١

^٥ ينظر رتشاف صرب ٢٠٠/٣

كما نسب برصبي إلى مرد أنه يجيز لنصب مع (ن) قياساً على
روية من سكيت. فساء على هذه بروية يصح نصب خير ولكنه
فيل. دلالات ما يعصده هذه بروية

كما شرط جمهور سحويين في عمد (ما) المشبهة (ليس) ألا
يتقصص فيها (لا)، فإن تنقص لمي - لا وحب رفع خير وبه جاء
لتعريف^٢

ودهب بوس إلى حور لنصب مطلقاً^٣ وهو احتير
شمويين^٤ برود ديت مثل

وما الدهر إلا مجنوناً بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذب

وقور لآخر

وما حق الذي يعثو نهراً

ويسرق ليله إلا نكالا

وأحاب جمهور أن هد على تقدير (يدور دوراً مجنوناً)
أي دولاب، ويسكن نكلاً، ويعذب معدناً، أي تعديناً
فإن من مائت معنقاً على توحيه نصب في لبيت الأول
(وهو عدي تكلف لا حاحة إنه والأولى أن يجعل (محبوباً ومعدناً)

نظر شرح مكافئ ١٥٣

ينظر مثلاً ص ٩٩ ٣ وشرح تصريح ٢٦٣

نظر شرح برصبي ١٥١ وشرح سبهار ٣٧٣ ٣٧١ حبي ندي ٣٥٢

وبسب ٢٨

يصر جمع ٢

حرف م مصووين به وأقوى منه لاستشهاد بقول مفسر وم حو
يدي يعثو بهر^١

و حتمف نقل عن الكوفيين، فهي حين نقل أبو حيدر عن ابن
عصفور أن بكسائي وهرء بمعزل لنصب د دحت (لا) على حرف
م يعني أن قومه هو فور صصريين نفسه.^٢ نجد أن هك نقلاً آخر عن
كوفيين وهو أن هم مدهيين

الأول حو ل نصب، بشرط كون آخر وصفاً، مثل (م ريد
لا قائماً و م أنت إلا صاحك)

وهذا مذهب مسوب إلى هرء^٣

ولم نجد م يدل على صحة هذه نسبة، بل وجدت م يحذف
دنت، فقد قال في معاني قرآن (وروي) (وما أمر بـ لا وحدة) بـ نصب،
وكأنه صمّر فعلاً ينصب به بوحدة كما تقول لمرحل م أنت لا ثباتك
مرة ودنت أخرى ورأسك مرة، أي تتعهد دك ولا شتهي نصها
في رقم ١٥٤

وهذا يدل على أنه لا يرعب في مثل هذه بقرءة، ولو صحت
بقرءة بـ نصب، فعلى تقدير فعل ناصب بـ (واحدة) لا أنها منصوبة
م

شرح سبيل ٣٧٤

نظر نشاء صر ٣ ٩٩

مرجع نفسه

معاني هرء ٣

الثاني حور نصب، شرط كون حور مشبهاً بالاسم نحو، م
ريثاً، لا ريثاً

وهو منسوب إلى نفقة لكوفيين

وقد مر سحاس الاتفاق على رفع الحور بعد (إلا) إذا كان
ثاني فيه هو لأول مثل (م ريد إلا أحوث)،^١ ولا يصح هذا الاتفاق
بوحده محذوف وهو يوس وتعه، شلوين، وقد نقل سيوطي أيضاً
خلاف عن قوم) فيما نقل سحاس لاتفاق على رفعه،^٢ ثم ما لفرق
من موبين لأحيرين مسوبين و لكوفيين، فبما أن يكون هذا حنثاً أو
ممنوعاً، وأر بي قرب و قور جمهور ويمكن جعل نصب لغة

ثامناً لا المشبهة بـ(ليس).

شترط أكثر الحويين ممن يجبرون إعمال (لا) عمل (ليس) أن
يكون سمها وحدها بكثرتين،^٣ لأن إعمالها عمل (ليس) قليل جداً.
حتى أن بعض نحويين لا يرها عمدة^٤
وأحر من حي، ومن الشجري، إعمالها في معرفة،^٥ وقد
سند لا نقول لباغة الخعدي رضي الله عنه

١- م ريد إلا أحوث

٢- م ريد إلا أحوث

٣- م ريد إلا أحوث

٤- م ريد إلا أحوث ٨٦٦ وشرح كذا به شافعي لأمر مائة ٤٤٠ ورسالة

٥- م ريد إلا أحوث ٨٦٦

٦- م ريد إلا أحوث ٨٦٦

٧- م ريد إلا أحوث ٨٦٦ ٤٣٣ ٤٣٠ وشرح كذا به شافعي لأمر مائة ٤٤٠ ورسالة

وَحَلَّتْ سَوْدَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا
سَوَاهَا وَلَا عَنْ حَبِّهَا مَتْرَاحِيَا

وَقَوْلِ لآخر

أُنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مُضِينَ لَهَا
لَا الدَّارَ دَاراً وَلَا الْجِيرَانَ جِيرَانَا

قَدِ بِنِ مَالِكٍ ((وَنَقِيَّاسٍ عَنِ هَذَا شَائِعٍ عِنْدِي))^{٢١}
وَعَنِ هَذَا لِقَوْلِ بِنِ لَتَسِي قَوْلُهُ

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خِلَاصاً مِنَ الْأَذَى
فَلَا الْحَمْدَ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالَ بَاقِيَا

وَالْأَحْسَنُ هُوَ مَا رَأَى اسَّ الشَّحْرِ وَغَيْرَهُ مِنْ أَنْ لَأَعْرِفَ
وَلَأَكْثَرَ هُوَ مَحْيٍ مَرْفُوعُهُ بَكْرَةٌ وَلَكِنْ قَدْ بَاتِي مَعْرِفَةً بَقْدَةٍ كَمَا تَقْدُمُ^(٣)

٢١ سب من شوهد شهور ٩٧ وكشف شكل (٢٤٤) وعنى رجوه لنصب

٢٢ وحرر بحفظ ٨٨ ٢

٢٣ شرح بنسب ١٣٧٧ وقد حلفت كنه اس مذك في شرح لكاتبه شافية عنها في

شرح بنسب حيث أوردها سب بانه موجود ثم و (فان يعامل بعبارة بذلك

وعنانه فمر أحى وروى شرح الكنه ١ ٤٤ ٤٤٢) وينظر شرح اس عقيل (١)

(٢ ٩

٢٣ ينظر لأما في (٤٣

تاسعاً: لات المشبهة بـ(ليس)

كما شترط سيويه، وابن سرح، وجماعة من نحويين قصر
عمل (لات) على الحين

ولم يشترط ذلك وجماعة^٢ وقالوا تعمل في الحين وما رده
معرفة كـ أو نكرة بدليل محبتها في غير مصد الحين مثل قول شاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وقول آخر

طلبوا صلحت ولات أوانٍ

فأجبنا أن ليس حين بقاء

^٢ في ولات أو صلح فقطع أو ن عن الإضافة

وهذه حيد بن مديث،^٣ وسه،^٤ وابن هشام،^٥ وهذه تصورات

أقرت في تصورات ويقويه لسمع

^١ ينظر كتاب ٥٧، والاصول في نحو ٩٥

^٢ ينظر معي ٢٥٤

^٣ ينظر شرح السهول ١ ٣٦٥

^٤ ينظر شرح بنو ١٨ نظم

^٥ ينظر شرح شند ٢٠٠١ ذهب

وقد حثف سهل عن مرء في هذه المسألة. فقد نقل أبو
حيب وتبعه بن هشام عنه أن عمل (لات) مختص بحين وما في
معه، في حين نقل برصبي^٢ أن لمرء يحير عمه مع لاوقات كنه
ويبدو أن نقل بني حنبل مختلف لمصنوع كلام مرء، إذ لم يفتد
مرء معمولا بمقط^٣ من

نظر شاذ ص ٣ / ٢

نظر شرح كافي ٨٦٧

ينظر طه ٦٩

المبحث الثاني عوامل المنصوبات

يعدُّ لإعراب ومبينة تعبيرية عن المعاني الدقيقة التي يريد بها
متكلم فهو الذي يدل سامع على «فاعل، ومفعول، وتتميم،
وإنعطف، وغيره» من المعاني

ونقد لاحظ لسحويون هذه «بطاهرة لإعرابية (أي تعبير أو حر
كنه من رفع إلى نصب إلى حر إلى حرم) وعدوا ذلك نتيجة لتأثير
كلام بعضه في بعض. فسموا لكثرة المؤثرة عملاً، والمثارة معمولاً،
ونظاهرة لإعرابة عملاً

ولا شك أن سحويين لم يدعوا في حديثهم عن نظرية العامل ما
سعوه إلا بعد أن طاب تأمّنهم. وامتدّ بهم أمد الاستقرار، وهم في ذلك لم
يجرحوا عن إطار العصر، وماهجه لفكرية، وأسببيه في طرائق المعرفة^{٢٦}
على أن ورد على سحويين، أورد نظريتهم قديم، فأول من بدأ
به من مصاء لقرطبي في كتابه (لرد على الحجة)، ودعا في كتبه إلى رد
نظرية العامل، وردّ ((دعائهم أن نصب وخفض وحرّم لا يكون إلا
بعمل قطعي، وأن رفع منها ما يكون بعمل لفظي، ويعامل معوي))^{٢٧}
كما دعا إلى إسقاط ((ما لا يفيد بطلاً، كاختلافهم في عدة رفع الفاعل،

نظر سحويين العامل ورد على الحجة د. موسى سرح مجلة البعث العربي العدد ١٠

عربي عشر و شامي عشر ٢٤

نظر أصول سحوي عربي د. محمد خير الحناوي ٣٨

٢٦ ورد على سحوة لأن مصاء ٧٦

ونصب للمعول، وسائر ما حثفتو فيه من العمل الثواني وغيرها))
 وشهد بقول من حي في الخصائص ((فإن الحقيقة ومحصول حديث
 والعمل من رفع ونصب وخر وخرم إنما هو لتمتكن نفسه لا شيء
 غيره))^١

وقد أعجب كثير من ساجدين المعاصرين بأراء من مصنف،
 ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن أن يقيموا للنحو العربي أصولاً راسخة
 يستمدونها من نظريته^٢ كما أنها توجب تهدم ولا تبي شيئاً، وعاية ما
 فعله أنه نقل نظائره لإعرابية إلى فعل متمكن، وهذا واضح ولكن ماذا
 قصد سحور بالعمل^٣ وهل يعتقدون فعلاً أن الفعل هو الذي أحدث
 لإعراب حقيقة^٤ أو أن لهم معنى آخر غير هذا^٥

لقد استدلل من مصنف بعبارة من حي لألفه، وأقدم عليها
 دعوته ولكن تأمل في حملة كلام من حي تتضح له لصورة شكل
 أكثر، فس حي نفسه واحد من فئات نظرية العمل، وهذا صاهر جداً
 في كنهه، فهل كان من حي يقول شيئاً، ويعمل شيئاً آخر^٦ لا أظن ذلك
 صلاق يدرك كيف يجمع بين عذرتة وفعله^٧ ولكن قل أن تحيب عن
 هذين السؤالين سحور أولاً أن تعرف على معنى (العمل) عند
 سحورين

١ رد على سحور ١٤

٢ خصائص ١٠٩

٣ ينظر سحور في مقدمة ولاء إبراهيم السامرائي (٢١٣) وأصول النحو العربي للسحلواني

٤ ٢٠

لقد تأمل الحويون قدماء في نظم تركيبي سخمة عربية،
وم سخم عنه من علاقات عطية تؤثر في لإعراب، إلى حدب لأثر
معوي كحمل لأنة

١ - ما رأيت أحد

ما رأيت من أحد

٢ ليس كل ما يلمع ذهب

ليس كل ما يلمع ذهب

فكلمة (أحد) في لثاء الأور حاءت منصوبة لارتناضها بعمل
رأيت، وم، تنطت (من) في لفقرة ثابئة سخم عنها حتلاف بعلاقة
نمطية في خممة، وكديث شار (ذهب) في خممة لثابئة إدس فقد يرتض
لإعراب دنة كيب نمطي، فترنط بكلمة مع غيرها في طار تركيب
حصر تشأ عنه بعلاقة محوية، وهذه بعلاقة تؤثر في تحديد شكل بكلمة،
وبدو أن هذ هو معدل سدي أرده لحويون، فهو في الحقيقة صطلح
صطنحو عليه ليس هذه بعلاقة أو لتعير عنها^٢
١ - يعرب يميرون نرفع عنما سماعلية، ونصب عنما
سمعية، وخر عنما لإصافة، وهذه المعني ثلاثة وعيرها هي لتي
نعمل متكم يرفع لكلمة، أو ينصبها، أو يحجرها

يضم صور نحو عربي ٣٨ ٣٩

يضم هو من نحوي ليعني محم حمدة حمدة جامعة لأداء محمد بن معوي (إسلاميه

ومن هنا يمكن أن نقول إن ما يسمّيه النحويون (عوامل) هي
 نتي تعتبر عن المعنى الذي يقتضي الإعراب،^١ وقد عرّف النحويون
 لعمل بأنه ((ما به يتقوم معنى مقتضي للإعراب))^٢ وبهذا يتضح أن
 ما يسمّيه نحويون (عوامل) يك هو (قرائن) أو (علاقات) في إطار
 تركيب نحوي في الجملة العربية، وهذا نفسه ما يقوله النحويون،
 فترصي يقول ((عنه أن يحدث هذه المعنى في كل سم هو المتكلم، وكذا
 يحدث علامته، ولكن سبب إحدث هذه علامات في اللفظ الذي
 يوسطه قامت هذه المعنى بالاسم، فيسمى عاملاً لكونه كالسبب
 للعلامة، كما أنه كسبب للمعنى المعنى))^٣ ويقول أيضاً ((إن العامل
 لنحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلترم تقدّمه على أثره، بل هو علامة
 كما مرّ)^٤ وقد س يعيش ((لعوامل في هذه الصيغة ليست مؤثرة تأثيراً
 حسباً كإحراق النار، ولورد ولين بلما، وإنما هي إمارات
 ودلالات)^٥

ورد أدرك ذلك ((أدرك لسبب في أنهم أجرو الكلام على
 نوع من السهول، وهو أنهم رأوا عقول المتعلمين قصرة عن إدراك هذا
 سعمق حقيقي، فأجرو الكلام على ما يسهل على المتعلمين))^٦ فهمه

١- ص ١٠٠ و ١٠١ من لاهم وجامعة محمد عوفه ٨٠ ٨

٢- مقدمة بكاه لاهم صاحب ٢٤٢ وشرح بكاه ٦٤

٣- شرح بكاه ٥٢

٤- شرح بكاه ٥

٥- شرح بكاه ٨٤

٦- ص ١٠٠ و ١٠١ من لاهم وجامعة ٨٤

وإدراكه، وهم بصريحون في كتبهم الموسعة بالحقيقة، كما تقدم عن الرضي وابن يعيش

وإد عدا إلى كلام من حي في الخصائص، وحياء كمالاً ((ومثله اعتدرك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا عتار معوي لا لمطي، ولأجله ما كنت لعوامل انعطية راحة في الحقيقة إلى أنها معوية، ألا تراك إذا قلت صرب سعيد جعفر، فإن (صرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل يحصل من قولك (صرب) إلا على اللفظ بالصاد والراء والياء، على صورة (فعل) فهذا هو بصوت وإنما قد يحويون عمل لمطي، وعامل معوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بريد، وبيت عمراً قائماً، وبعضه يأتي عريباً عن مصدحة لفظ يتعلق به، كرفع لمتداً بالبدء، ورفع بفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا طهر لأمر، وعلمه صدحة بقول، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من رفع، ونصب، وجر، وإعزاز، إنما هو بلمتكم نفسه، لا لشيء غيره وإنما قاموا لمطي ومعوي لما ظهرت أثر فعل لمتكم بمصامة اللفظ بلفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح))^١

إن هذا النص يوفق ما تقدم، ولا يخالفه، وهو يدل على عدة

أمور^٢

الأول، أن من حي في قوله هذا يمثل لحويين ويحكي أقوالهم، ويفسرها تفسيراً لعوي

١ - الخصائص (٩ - ١٠ - ١١)

٢ - ينظر نحو من سحويه ١٣ - ١٤

الثاني: أن نحويين - كما يحلو هــ النص رأيهم - كانوا يدركون أن
لألفاظ بذواتها لا تؤثر شيئاً، وإنما التأثير ينتج عن وضع المتكلم
لكلمة في سياق معين، أي في تركيب معين، ولهذا كانت العوامل
اللفظية في الحقيقة عوامل معنوية

الثالث أن لنحويين أدركوا أنهم يتحدثون عن (العلاقات السحوية)، أو
العوامل التي تربط أحرار التركيب، ولأن هذه العلاقات هـ في
عربية نظام حاصر، يد بتأثير بعض الكلام ببعض، من الجهة
شكئية، فصطنحوا على المؤثر (العمل) تعبيراً عن هذه
علاقة، ((وي قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت أثر فعل المتكلم
بمضامة لفظ أو ناشتم المعنى على اللفظ))^١

إن من حي يقررها أمرين^٢

الأول: بـ متكلم هو لدي يقرر شكل لكلمة رفعا، ونصا، وجرا،
وحرما وهذا أردده بقوله ((وأم في حقيقة وعصول الحديث
والعمل بـ هو بمتكلم نفسه لا لشيء غيره))

الثاني أن العمل هو علاقة لدولية في تركيب التي تنتج التأثير في
شكل الإعرابي للكلمة، وأما اللفظ نفسه فلا أثر له ((وهو
تحصل من (صوت) لا على سمط تصاد والرء والماء))
ونحو هـ رأياه عند لرصي نفا

نظـ لخصائص

بظهر عموم من سحوة ٤ ٤ ٣

إذًا فالتعريف، أو القرائن، أو العلاقات الداخلية، في اصطلاح
لدرس حديث يسر إلا (العوام) التي اصطلاح عليها النحويون
العرب، واذ كانت هذه هي حقيقة العامل عند متقدمي النحويين، فإن
لأمر يختلف عند المتأخرين، الذين دلفوا في أمر العامل، وشغبوا وجوه
القول فيه، وملأوا لسحو بمصطلحات المطلق، وعلم الكلام،^٢ كما تصبح
حقيقة العامل وهي كونه محض فريضة في معزل عن الحساب حين يصير
النحويون إلى انتزيع، ونطعننا في أقوالهم سمات حسنة واضحة، فيحيل
ليند أن نعو من كقوة ما، تقوى حياء، وتصعب حياء، وتحتاج إلى مقويات
أجبر^٣

إن هذا تشعب واستطويل الرئد في قصبة العامل أدى إلى حيرة
سحويين في بعض ظواهر الإعرابية. لأنهم أوجسوا أن يكون لكل ظهيرة
عمل خاص. فأدى هذا إلى كثير من المشكلات اللعوية، لعل أهمها
ختلاف النحويين في العوامل، وهي المشكلة التي تملأ بطون الكتب، إذ
يحتسبون في تحديد بعض لعموم، ولم يقف الأمر على الخلاف بين لبصرة
والكوفة، بل تجوز ذلك إلى الخلاف في المذهب الواحد إلى عدة أقوال

١٠ قصة لاحتلاف في العوامل من أهم قضايا نظرية العامل، وهي في أكثرها حلا لا طائل تحته، ولا حدود منه، ولا يمد تغيراً في لفظ. وليس هناك من فائدة في معرفة ربح، لآراء من مرحوحها، وعاية ما في الترحيح بين المذهب حثير قول ولا انتصار له، في حين يختار

يظهر نمو من نحو ٦ ١٣

بمطابق معین و معوض و برد عین لُحَاء ۱۶۴۶

يعطى أصوات من نحو عربي ٩٠

حرور أن حر ويتصرون به، وتشتي لكتب بالأراء، ولأقرب،
و حجح نصبة، وأكثره رجم، رعيب، وقد صرح سحويون أنفسهم
بذلك، فمثلاً نقول أبو حيان عن الخلاف في عامل نصب في المشتى
بعد أن سبق الخلاف فيه ((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كثير فائدة، وهو
في الخلاف في مع المشتى والخبر، ورافع لفاعله، ونصب مفعول، وفي
خلاف به في محدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي))
ويحوي رصي عن تعامل في بعض تركيب محل نحو (ما شئت وفعاً
وإله ريد مفعلاً) (والأولى حانة ذلك إلى استعماله، أي عرب، وأن
لا يعينه^١ كما أشر مرار إلى أن بعض لأقرب ((يصححه ويفسده
معناه فكل ما صبح به معنى فهو حين وكل ما فسد به المعنى
فمردود^٢

أولاً الخلاف في عامل النصب في المفعول به:

ختلف في ذلك، فدل لصريون،^٣ وجماعة من كوفيي مهم
كسائي وثعلب،^٤ وأبو بكر بن الأسدي^٥ به الفعل

^١ ف ص - ٣ - ٥

^٢ ص - ٦ - ٦

^٣ نص - ١ - ٣ وبصر صرح بقصر ٢ - ٦

^٤ بصر لأقرب ١٩ وشرح كونه ٣٩٣ وشيخ ٢ - ٣ وجمع ٢ - ٣

^٥ خلاف بصره ٣٤

^٦ بصر بحاسر بصره ٣

^٧ بصر شرح بصره بصره بصره ٥٤ و

في حين ذهب هشام بن معاوية إلى أنه لفاعل^{١١} وذهب «فراء»
 إلى أن لفاعل هو ليعمل ولفاعل معه،^{١٢} لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد
 فعل وفاعل. كما أن الفعل والفاعل بمرئ الشياء الواحد، ولا يعمل
 بعض، بكلمة دور بعضه، الآخر، وإذا كان كذلك وكان المفعول يأتي
 بعدهم دل على أنهم عملاً فيه. كما أن الفاعل يفصل بين الفعل
 والمفعول، فمعنى هذا أن الفعل لا يعمل فيه

ونسب حذف لأحرر أن لفاعل فيه معنى لمفعولته^{١٣}
 ولعل لصوب أن هذا لقول علي بن مارك لأحرر الكوفي
 تلميذ الكسائي لأمرين

١ أن حتماً لا يُعلم له قول في ليعمل، ثم هو راو من رواة
 نصرة

٢ أن حتماً ليس كوفياً بل، كوفي هو علي بن المارك الأحرر،
 وقد نسب هذا لقول (حذف لأحرر من لكوفيين) ولعل
 وجه خطأ شأن من لقب (الأحرر) فحصل الخلط بين
 لرحين

و يظهر أن نصب مفعول به ليس نسب، فعل، ولا الفاعل.
 وأنه لا تأثير لهما عليه، بل نصبه لأنه خارج نطاق الإسناد، والإضافة،

بغير شرح لكافة ١ ٣٩١، وتلاف نصرة (٣٤) وجمع ٧ ٣ وشرح لتصريح ١
 ٤٦٣

بغير شرح بكيفية ٣٩٠، وجمع ٧ ٣ وشرح لتصريح (٤٦٣) ولأشياء
 ونصير ٢ ٢٦

بغير (نصف ٧٩ وشرح لكافة ٤ ١٣، وتلاف نصرة (٣٤) وجمع ٧ ٣

وهذا هو مذهب لأحر، أي أن المفعولية وهي وظيفة تحالف الإسناد
وإضافة هي التي دعت لتكلم إلى النطق به مصوباً
ولملاحظ أن أنا لركت الأسري، وعبداللطيف الشرجي، قد
سما مذهب لعراء للكوفيين جميعاً، وليس كما قلا، بل هو قول العراء أم
نقية لكوفيين فبهم أقول تقدم تفصيلها

ثانياً: العامل في المنادى

ذهب جمهور نحويين إلى أن العامل في المنادى فعل محذوف
يجب، صمدية تقديره (أدعو)، أو (أنادي)، نأت عنه يا وأخواتها
في حين ذهب بعض نحويين إلى أن اسأص للمادى (يا)
نفسه،^٢ أما على سبيل سببة عن الفعل، أو على سبيل أن هذه الحروف
أسماء أفعال وقد سبب اس بعش والرصي^٣ هذا القول للمرد، وليس
كما قلا، بل قد صرح المرء بوصوح في المقتضب بقول سيبويه
والجمهور^٤

ويُعتَرَضُ على مذهب الجمهور، بأن هذا فعل المقدّر لم يظهر
بطلافاً، بل ولا يجوز أن يظهر كما هو مذهب الجمهور فكيف يكون
عامل عدماً؟ أم فوهم أن المعنى هو (أدري ريداً أو طلب العلم) فهذا
تفسير بمعنى لا بلاعر، في حين أن أمم تركيب بشائي (يا راكب بلع
تحتي)

١- ينظر كتاب ٢٩ والمصنف ٤: ٢٠٢، وأصو، ١: ٣٣٣) وجمع ١: ٣٤٠-٣٣

٢- ينظر أسرار عمية ٢٢٦ وشرح مفصّل ٢٧ وجمع ١: ٣٣-٣٤

٣- ينظر شرح مفصّل ٢٢٧ وشرح تكامه ١٣-١٢

٤- ينظر مصنف ١: ٢٢ مع حاشية

أما قول الفائل أر تعمل لـ (يا) نفسها فهذا أيضاً غير سديد.
لوحود لنصب مع عدم وحود (ي)، نحو (طالب لعلم سلام عليك)
و يظهر أن (يا) في هذا التركيب تصويت بالمادى وتثنيه به فقط، ولا
دخل ها ولا بلعمل بالنصب، لأن المادى مقصود إلى ذكره مجرداً عن
الإحسان عنه، فلم يكن محبراً عنه، ولا محكوم عليه في رفع، كما أنه ليس
بمضاف فيجرى، فلما قصد إليه نصب، لأنه خارج بنطق وظيفتي الإسد
و الإصافة وهذا مذهب السهيلي
ويصدق هذا أيضاً على عبارات أخرى نحو (مسحان لله)، و
(عمرك لله)، و (ويح ريد)، و (ترأ وحيداً)، وهي عبارات حار
المحويون في توجيهها

ثالثاً: العامل في المفعول المطلق.

اختلف المحويون في المفعول المطلق، إن جاء من لفظ لعل
وحروفه نحو (اجتورو تجاوراً وتجاوزوا احتواراً) و (تَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)^٢
على مذهبين

الأول مذهب المرد،^٣ واس خروف،^٤ ونسب إلى سيويه،^٥ أنه
مصوب بفعل مضمر غير الفعل المذكور والتقدير عندهم

ينظر نتائج فكر السهيلي ٧٦١ وجمع ١٦ ٣٤

من لآله ٨ من سورة براء

^٢ ينظر المنصب ٣ ١٢٠٤ وحاشية المنصب ١ ٧٣ في حين نسب بن يعقوب و برصي

بمجرد أنه ينصب المصدر بالفعل المذكور ينظر شرح المنصب ١١ ١١٢ وشرح لكاه ١

٣٥٢

ينظر رشاد نصوب ٣/ ١٣٥٤، وجمع ٣ ١٩٨

^٣ ينظر شرح المنصب ١١ ١١٢ وشرح لكاه ١١ ١٣٥١ وينظر الكتاب ٤ ١٨

حتو. و فتحورو تجور) و (تجاوزو فاحتورو احتور) وتثل
به وتثل نصك تنيلا)

لثاني وهو مذهب دري، وسر في، وحتره من مذك. ^٢ وعله
أكثر سحويين، ^٣ أن يعمل فيه هو الفعل المذكور، لا تعاقهما في
لمعى، ولأن لأصل عدم تقدير بلا ضرورة منحة، ليه، فلا
حاجة هذا تقدير

ورنك من غير لفظ لفعل نحو قعد جلوساً، ونحوه ففيه ثلاثة
مذهب

لأول وعنه جمهور ^٤ أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه أي قعد
فجلس جلوساً

لثاني أنه منصوب بفعل لظاهر لأيهما بمعنى واحد، ولا يحتاج إلى
تقدير ما دم معنى واحد، وعادة ما في هذا تقدير التكلف الذي
لا حاجة له، وهو مذهب دري ^٥ ونسب من يعيش هذا بقول
إلى أكثر سحويين ^٦

نظر شرح كافي ٣٥٢ و شاف ص ٣، ٣٥٤، وشرح نكاحه شاف

٢٧٣ وسعد ٦٧

نظر كافي شاف ٢٧٣

نظر شرح نصير ٢

نظر شاف ص ٣ ٣٥٥، وجمع ٩٩/٣

نظر سر - كافي ٣٥٢ وجمع ٩٩ ١١

نظر شرح نصير ٢

الثالث: وهو لتفصيل، فإن كان للتوكيد نحو (قعد جلوساً) عمل فيه
معن لمصمر ندي هو من عطه، وإن كان لغير ذلك عمل فيه
الظاهر، وهو قول أبي الفتح ابن حي.

وذهب الثاني بعيد عن التكلف والتأويل
كما حتمت نحويون في بعض المنصوبات التي صمّوها باب
مفعول مطلق، ووقعوا حائرين أمامها، إذ لا أفعال هـ مثل (ويل ريد، و
ويجه، وبله لأكف، وترأ وحندلاً)
وهذه الكلمات يُقدَّر هـ أكثر لنحويين أفعلاً من معناها،
ولكنهم أبصُّ يختلفون في المقدَّر، ف قيل يقدر (أحزن) أي (أحزن الله زيدا)
ويله، وأحزن الله رسداً ويجه) لأن الويل ولويح بمعنى الحزن، وقيل بل
يقدر أهيك، لأنهما بمعنى هلاك أي (أهلك الله زيدا ويله وويجه)، وقيل
بل يقدر (رحم) قل ويح (اعتب) قل ويل وقذروا قبل (بده الأكف)
(ترك) ^٢

وذهب سيبويه، وسرد، وحتمه ابن مالك إلى أن نحو (ترأ
وحندلاً) مفعول به، وتقدير (ألزمتك الله وأصعمتك ترأ وحندلاً) ^٣
وحقيقة أن هذه خير، والخلاف غير المحسوم ناتج عن التزام
لنحويين التزاماً صارماً بقصيه لعامل الحوي، ويستطيع أن يخرج من
هذه الخلاف بمش ما خرج به السهيلي وشيخه ابن طبروه قل ذلك،

بسطر الخصة ص ٢ ١٥١-١٥٦

بسطر شرح بصريح ٥١٠

بسطر كتاب ٣٠ ٣ ٢٢٢ وشرح كتابه شعبة (٢١ ٦٦٩)

فيقول إن هذه المنصوبات نصبت بالقصد إتيانها والى ذكرها محذرة عن
 لا حذر عنها وببست مضافة، فم ينو، لا لنصب

حتنمو أيضاً في العامل في بعض التركيب مثل قولهم (مررت
 بريد فرد له صوت صوت حذر) و(إد به كاء كاء ثكني) وأكثر
 سحويين بصور (صوت) فعل محذوف مقدّر أي (فرد به صوت بصوته
 صوت حذر

وهذا لتقدير طهر لتكف، وخمة لا يوحد فيها ما يصح أن
 يكون عملاً على مذهب سحويين، فذلك يقول إن يرفع لا وجه له
 هذا لأن شيء ليس حذر عن الأول يرفع، ولا مضافاً إليه فيجر فيه
 ينو لا نصب، ولا حذر ينو بالعمل فقط ولا تقدير

رابعاً العامل في الظرف

خلاف سحويين في عامل في ظرف إد حذرأ نحو (ريد
 أممك) والحقبة (راءك)، فذهب بصريون^٢ إلى أنه يتنصب بفعل
 مقدّر أو اسم فعل على خلاف بينهم، والتقدير زيد ستقر أممك، أو
 مسقر أممك

وحظهم أن أصل خمة هو (ريد في أممك، وفي وراثك) لأن
 نظرف يلاحظ فيه معنى (في) و (في) حرف جر، وحروف الجر لا تد
 من شيء تتعقب به، ثم حذف الحرف وتصل الفعل بنظرف ونصبه

نظر شرح بكوه ٣٦ وشرح بن عظم ٩٦ وشرح نصريح ٥٠٦

ر س د ص ر ٣٧٦ ٣

نصر (نصف) ٢٤٥ ٢٤٦ وسير ١٣٧٦ ولاصور ١ ٦٣ وشرح تفصيل ١

٩ وضع ٢ ٢٢ ٢

أما الكوفيون فلاحظوا معنى آخر في تركيب حملة، فمما أن
 حمر متدا في معنى هو امتداد نحو (ريد فائم) و(عمرو مطلق) وكان
 (فائم) في معنى هو ريد، و(سطق) في معنى هو عمرو، فإذا قل (ريد
 أممك) و عمرو وراءك، لم يكن (أممك) في معنى هو ريد، ولا
 وراءك في معنى هو عمرو، فمما كان تصرف محرفاً لمتدا، فليس هو
 عن متدا، فجعلوا (خلاف) مصباً للحرف يعرفوا بينهما^٢

وهذا قول ثبث ثعلب، أن لطرف منصوب بمعن محذوف،
 عبر مقدار لأن الأصل في قول (أممك ريد)، حراً أممك زيد، فحذف
 المعن، وهو غير منصوب، وكتفى بالظرف، فبقي منصوباً على ما كان
 عنه من معن

ومن سحئين من يرى أن قول ثعلب هو تفسير معنى وليس
 تفسير، عرب، أي أنه تفسير لقول الكوفيين بأن حاصب هو (الخلاف)،
 ويرى حاشا ثعلب، في هذا تفسير لتقرر أن لطرف هـ منصوب بحكم
 عدته بصفة مكتوبة أو الرماية وليس لإسداد أو لإضافة، فهذا حذف
 سداً في حكم الإعرابي، فكار منصوب لا مرفوعاً، تغييراً به عن حمر
 الذي يصدق سداً في عربته^٣

وفان الأسري رد قول الكوفيين ((هذا فسد لأنه م كان
 موحب نصب لطرف كونه محافاً بمتدا لكن متدا أيضاً يجب أن
 يكون منصوباً، لأن متدا محرف لتصرف كما أن طرف محالف لمتدا

نصب (نصب) ٢٤٥ ٢٤٧ و ٣٧٦ وتلاف بصره ٣٥

بصر م جمع م م

م م في طرته نحو عربي وهداه ٤٦

أن خلاف لا تصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من ثلث

فصل عدد ١

وهو 'رد' في تقديره 'رد غير مفعول' وفي طبيعته شيء لا يهتم

سبيل

الأول لا تضاف على رفع متداً أو (المسند إليه) في هذا تركيب ولم يقل

نصبه، ثم ر. خلاف فائمه ومنصبته على نصب خبر، وكوفيهون

حسب يعنون نصبه بمخالفة، فهذا يعني أنه قد استقرت لدى

جميع (مكتمل) رفع متداً، وهي سؤال عن عنة

نصب خبر، فرد من لعة هي مخالفة، أي مخالفة للحكم

مستقر، فيصبح بدل مخالفة (مكسر) وهو لطرف، ومخالف

بمعنى وهو متداً، ولا يمكن أن نقول لأمر أو غيرهما بحيث

يصير متداً هو مخالف، لأنه ذكر أولاً مع حكمه لا عري

هو نرفع وحده خلاف بعد ذلك، من خبر بني حلف المتداً

في أنه سبيل في ماهيته، فكل لسان من مخالفة في العلامة

الثاني أن رفع في مسند إليه قانون ثابت، وليس أمراً عشوائياً يمكن

تسحيه عنه لأدنى ملاحظة^٢

ومن عنة من على قول بكوفيين من مائت في قوله ((مخالفة

في خبرين محقة في موضع كثيرة وم تعمل فيها برحاع نحو (أبو يوسف

نحو حيفة وريد رهز، و بهرت صائم^٣

صاف ٢٠٦

نظر في نصه في خبره مربي وتصيغاتها ١٧

نحو - سبيل ٣٣

ويعترض على قور من حيث أن هذه لغات وحواء محمولة
على محار، ولو لم تكن كذلك سقط قصد الإحار بها، لأن مرد نكر
منها شيء ثانى بالأول فكأنه هو، ومعه أبو يوسف هو أبو حنيفة
عنه وفقه ومثله ريد هو رهبر شعراً وهكذا

ومن نأخذ من مصرين من يكرسة قور بعمل بالخلاف
نكوفين ويعتد ذلك معتقراً في دليل وما قاله غير صحيح، وقد
حكى هذا قور من كسار وليس في عن نكوفين^٢ ومن نقل حقه
على من م ينظر

خامساً العامل في المفعول معه:

ختلف لحويون في عمل نصب في المفعول معه. على عدة
مد هب

لأول مذهب بصريين،^٣ وسه نرصي إلى جمهور لحويين،^٤ أن
عامل فيه هو الفعل يدي قبله بوسط لو، لأن لفعل قووي
نوو وعدى إلى لاسم فصح، كما يعدى إلى لاسم باهر
و ضعيف وغيره

٢ من لا ي في ك ه لإصاف يحي مدين بولس ٢٦

٣ شرح مسهر ٣٣

٤ من ك ٢٩٠ ولاصون ٢١٩، وإصاح ٩٣١، وإصاف ٢١٨

٥ نواف مصره ٣٦

٦ مصر مارج كوفه ٣٨

ويعترض على مذهب البصريين بأن جملة المفعول معه قد لا يأتي فيها فعل أصلاً، نحو (ما أنت وزيداً وما شئت وعمر) فنسبة لنصب للمفعول لا معنى لها، كما أن المفعول معه يأتي بعد نفع للارم، وبعد لفعل المتعدي، مثل (رافقتك وزيداً) فالقول بتقوية الواو للمفعول لا معنى له أيضاً، لأن الواو تأتي مع المتعدي، وكان الأولى الاستغناء عنها، لأن المتعدي لا يحتاج إلى تقوية على مذهب لحويين

الثاني مذهب لأحفش، أنه يتنصب تنصب لظرف، لأن الواو وقعة موقع (مع)، فكانت الجملة (قمت مع زيد)، فلما حذف (مع)، وقد كانت منصوبة على ظرف، وأقيمت الواو مقامها تنصب (زيد) على حذف تنصب (مع) وهذا لقول قائم على لظرف وقد نسب أبو حيان هذا المذهب إلى أكثر لحويين^٢

الثالث، المذهب المنسوب إلى الزجاج^٣ أن المفعول معه منصوب بفعل محذوف، وتقدير (ستوى الماء ولاس الخشبة) وقد سبق له بحث هذه المسألة في الفصل الأول، وقد وصلت إلى نتيجة مهددها عدم صحة ما نسب إلى الزجاج^٤

٢ بظر (نصف ٢٤٨) وسين ٣٧٩، وشرح لفصل (٢ ٤٩) وشرح بكفیه ٢ (٣٩)

٣ بظر تشاف لظرف (٣ ٤٨٤)

٤ بظر (نصف ١ ٢٤٨) وسين ٣٧٩، وشرح التبيين (٢٢٤٩) ولحي بدائي (١٥٥)

وبعد ١ ٥٤٠

بظر فصل لأول ص ٢٥

بظر معدي نفع، وعمره ٤ ٢٤٣.

الرابع مذهب خرجاني أن العامل هو لو و

الخامس مذهب الكوفيين أن المفعول معه منصوب على خلاف.^٢ لأن
فوت مستوى لاء و الحشة لا يحسن تكرير فيه فعن فيقد
(سوى ماء و ستوت حشة) لأن حشة م ثقل من مكسب
حتى تستوي مع ماء لذي مستوى معها. فلما لم يحسن تكرير
نعمل كما يحسن في (حاء ريد وعمرو) فقد حذف ثني لأور
ونصب على خلاف. كما تقدم في طرف. ولما يدر على أن
معد ساقى يعمل في المفعول معه أنه لازم غير متعذر كما
ر حمة مفعول معه لا تقتضي دائماً فعلاً نحو (كيف أنت
و شربة من عصي) و كيف أنت و ريد.^٣

قد راجعوا يشكر على هذا نقول قام ريد لا عمرو، فم
بعد لا حذف م فيها ولم يصب. ومثله (م قم ريد يكن عمرو) فم
بعد يكن، أيب حذف م فيها وليس بمصوب
ويؤد على هذا لا عترض في حمة لأور (وم ريد لا عمرو
ن أن عمر في حكم مسد إليه وكذا لتقدير (وم ريد لا قام عمرو)
أم حمة ثنية فقد أسد بقاء عمر بعد به عن ريد.
فهم في حكم مسد إليه أيب، وحقه لرفع

بصر خدر سحر - ي ٢ و مرجع ١٣

بصر معدني عمر ريد - ٣٣ ٣٤ والأصاف ٢٤٨ و سبب ٣٠٩ شرح
بصر ٩ ٢

بصر - في نظره سحر طبعها ٥٩

وقد شترط لنحويون أن يسبق لمفعول معه فاعل أو باسم فيه
معنى فاعل وحروفه، ونكبهم وقفوا حائرين أمام بعض تركيب التي
جاء فيها بمفعول معه دون أن يسبقه فعل أو معنى الفاعل، نحو (ما شأنت
وريداً) و (ما كنت وعمر) و (كيف أنت وقصعة من تريد) فدهشوا
بمسمون أفعلاً مقترنة، وذكروا تقديرين

الأول أن يكون نصب - (ك) مصممة فـ (ح) وتقدر
ما كنت وريداً و (ما كنت شأنت وعمر) و (كيف
تكون وقصعة من تريد)

وهذا لا يُرى للإشكال لأن هذا تقدير يقتضي أن تكون
(ك) تامة دالة على الحدوث والتوقع، وهي لا تحتاج
إلى أكثر من فعل، فـ (ي) ندي نصب لأسماء بعد
نحو^١

لثاني أن يكون نصب بمصدر (لا س) محذوف
و تقدير (ما كنت وملاسة ريداً) و (ما شأنت وملاسة
عمر)

ومع ما فيه من تكلف طاهر، وتقدر لا يُحتاج إليه، فيه
مقوص نحو (كيف أنت وأحدث)
ورغم أن ولد أنه لا محور إلا تقدير سيئ^٢

وهذا من قدر فعلاً محدوداً تقديره (لا س ، وهو نصب
سممعون معه وهو قول سير في . وس طاهر. ^١ وس حروف. ^٢ فر
رصي . قد قدر و هذا تقدير م لرم سبويه من نصب لاسم مصدر
مقدر.

فر أبو حيدر عن تقدير سير في وصاحبه ((وهذا لتقدير
ونقد مصدر يجرحه (نصب) عن أن يكون مفعولاً معه وتعني أن
يكون مفعولاً له)) ^٥

سادساً لعامل في الحال.

ختلف في عدم في حال مؤكدة نحو (ريد أنوك عطوفاً) و
((هو نحو بيتاً عني مذهب

أول مذهب سبويه ^١ أن العامل في حال فعل مصدر تقديره
أعرف ذلك، أو أحقه. ولتقدير (ريد أنوك أحقه
عطوفاً) ونحو ذلك م دست عيه لحار. فيكون فيها
توكيد خبر بأحق وأعرف كتوكيده مايمين، وقد قنت
(أنا عندته معروف) فكأنك قنت لا شك فيه أو أعرفه
أو أحقه

نصر شرح = سبويه ٢ ٢٥ ٢٥٢

نصر سبويه ٥٢٢

نصر سبويه ٥٢٢ وجمع ٢ ٢ ٢٠٢

نصر شرح جدي ٦٢٨

نشد نصر ٣ ٨٨

نظر كبر ٢ ٧٨ ١

ثاني مذهب من خروف أن عامر هو مبتدأ، لتضمه
معنى تنه

لثالث مذهب لمسوق إلى لرحاح^٢ أن العامر هو الخبر،
لكونه مؤولاً بمسمى نحو (أنا حاتم سحياً)

غير أنني أشتك في صحة هذه المسألة إليه - وإن كان قد
سب إليه ذلك كثير من المحويين - لأنه ذكر كلاماً شبيه
بقول ابن حروف السابق، بقا^٣ ((أما قولك (هو زيد
معروف) وهو الحق مصدق) فهي لحال وثلة، كأنك
قلت شئ به معروف، وكأنه مرنة قولك هو زيد
حقاً))^٤

رابع مذهب من مالت^٥ التفصيل فإن كان ما قبل لحال
صالحاً لعمل نحو هو أبوك عتوقاً، وهو الحق مصدق،
كان عامر هو لأب وحق ((لأن لأب والحق
صالحان لعمل، فلا حاجة إلى تكلف إصمار عامر
بعدهم))^٦ فإن لم يكون صالحين فعلى مذهب سيبويه

ينظر شرح كفاية ٦٨٩ (شرح شهس ٣/٣٥٨) ورشوف الصرف (٣/٦٠٢)
وساعد ٤٣ ٢

ينظر كفاية ٦٨٨ (شرح نفص ٢/٦٥) وشرح التسهيل (٣/٣٥٨) ورشوف
صرف ٣/٦٠ (شرح ابن ساطم ٢٤٤) وشرح تصريح (١/٦١٧) والجمع ٤
٤٠

ينظر معاني النور وعرابه ١ ٧٤

ينظر شرح شهس ٢/٣٥٧-٣٥٨

مصدر السور

أقول لا حاجة لتقدير عامل أصلاً؛ إذ إن هذه الحمل لا
فعل فيها ولا ما يشبه لفعل، وقد نُصبت لخروجها عن
دئرتي للإسناد والإضافة

أما مذهب مسسوب إلى الريح فغير مطرد في نحو **(هَلِو نَاقَةُ**
اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)، كما أن التمثيل - (أنا حاتم سحياً) لا يصح لأنه لم يكن
سحياً وقت تسميته - (حاتم) ^٢

أما مذهب من حروف فهو أيضاً بعيد لأن عمل الصمير و لعلم
مما يأخذه أحد من سحويين ^٣

كما تختلف سحويين في تعامل في الحذف في نحو (هد، سر)
أصيب منه رطاً) على قولين

الأول، أن الحذف مصوب على إضمار (كان) تامة، وتقدير (هد إذا
كان سرّاً أصيب منه د كان رطاً)

وهو مذهب مرد، ^٤ وريحان، ^٥ ورس السراج، ^٦ والسيرافي، ^٧
والفارسي، ^٨ في حليته

من لآيه ٦٤ من سورة هود

^٢ نظر شرح الكافية ٦٨٨

^٣ نظر شرح حروف ٦٨٩

ينظر المصيب (٣) ٢٠٥ ٢٥

^٤ ينظر مساعده ٢ ٣، شرح الصريح ٥٩٨

ينظر لأصوب ٢٢ ٢٢ و ٢٢٩ ٣٥٩

^٥ ينظر شرح السهير ٢ ٣٤٤ و يشاف نصرب (٣) ٥٨٧ وحاشية الكافي (٤٠٠)

هـ ور

^٨ ينظر مسائل خست ٢ ٢ و ٧٩ ٨٠

الثاني: أن لعدم في سر، سم لإشارة بصعب أفع، بتفضيل عن
 لعدم وفي حرف لتسيه وهو قور مسوب لأبي عني
 لمارسي

ويشكر عني هد لقول مثل (ريد ر حلاً أحسن منه ركماً). و
 (ريد مفرد) أنفع منه معاناً، فإن هد حائر اتفاقاً. مع حلولاً استدا
 من معنى معر

لثالث: أن لعدم هو (أفع) بتفصيل وهو مذهب «مارسي»^٢
 و لمارسي،^٣ و بن كيسان،^٤ و بن حي،^٥ و بن خروف،^٦
 و حناره بن ميث (واسر) حار من الصمير يستكر في
 (أطب و رطباً) حار من الصمير في (مه)، ونسب هد لقول
 إلى سيبويه^٧

قال بن ميث لا حاجة بي إصمار (كر) لأنه تكلف ولأن
 (أفع) هد هو فعر نفسه في قوله تعالى ﴿هُمُ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ
 لِلْإِيمَانِ﴾^٨ في أن نقصد بهما تفصيل شيء عني نفسه باعتار متعلقين،

٢ نظر شرح معسر ٢ ١٦ وشرح نكدة ١٦٥ وشرح بصريح ١ ٥٩٨

٣ نظر سماع ٢ ٣ وشرح بصريح ٥٨٩ ورتشاف صرب (٣ ٥٨٨

نظر حصد ٢ ٧٩ و... و... ٣٣

٤ نظر سماع ٢ ٣ وشرح سهيل ٢ ٣٤٥ وشرح بصريح ٥٩٨

٥ نظر شرح سهيل ٢ ٣٤٥ ورتشاف صرب ٣ ٥٨٨

٦ نظر رتشاف صرب ٣ ٥٨٩ وشرح بصريح ٥٩٨

٧ نظر شرح سهيل ٢ ٣٤٤ وشرح كفة شامة ٢ ١٧٣٢

٨ نظر نكدة ١ ٤ وشرح سهيل ٢ ٣٤٥ ٣٤٤

٩ من الآية ٦٦ من سورة آل عمران

فكما، نجد المتعلق في الآية - (أفعل) كذا، تتعلق الحالان به في الأمثال
لمشار إليها

كما تختلف لنحويون في نحو (هذا ريد قائماً) و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ
حَاوِيَةٌ﴾^١ فذهب جمهور^٢ إلى أن العامل اسم الإشارة، أو حرف
التثنية، لأن التقدير (أنه له قائماً أو أشير إلى بيوتهم حاوية)

قائماً لأن العامل إما أن يكون فعلاً، أو لفظاً فيه معنى الفعل
وحالف السهيلي^٣ فمنع عمل حرف التثنية، أو اسم الإشارة،
لأن حرف التثنية إما هو حرف، ومعنى الحرف لا يعمل في الظرف
والأحوال، وإما اسم الإشارة فهو غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من
غيرها. وإى هو كالمصمر، ولا يعمل (هو) ولا (أنت) بما فيه من معنى
للمصمر في حال ولا ظرف، والعامل عنده هو فعل مصمر تدل عليه
لجملة تقديره (انظر) دل عليه لإشارة، لأنك أشرت إلى المصمر بيطر
أقول اسم الإشارة وحرف التثنية لا يعملان بمقتضى قنون
لعمل عد لنحويين، وكذلك تقدير فعل دل عليه اسم الإشارة لا حاجة
إلى تكلفه، فلماذا لا يُصَبَّ بقصد إليه لأن مصوب هنا وقع محمداً عن
الإحسان عنه مثل قولك (سبحان الله)

يطر شرح التسهيل (٢) ٣٤٤

من الآية ٥٢ من سورة النمل

يطر الكتاب (٢) ٧٧-٧٨ والمقتضب (٤) ١٦٨ وأرشاف الصرب ٣/ ١٥٨٤ وجميع

١ ١٣٦ وشرح التصريح (١) ٥٩٦

يطر نتائج الفكر السهيلي ٢٢٩-٢٣٠

سابعاً العامل في المستثنى

ختلف نحويون في عامل نصب مستثنى خلاف طويلاً و
شعبت أقوهم، وتعددت رؤهم، وختلفت نسبة لمذهب إلى نحويين،
حتى قال نسوطي (م) يرفع عدي قول منها، وقد أرسلت
خلاف

ومن أهم أقوهم

الأول أن مستثنى منصوب بالفعل أو معناه بواسطة (لا)، وهو قول
نسير في^١، ومن لبادش،^٢ ولفارسى،^٣ ومن صائغ^٤
وسنة لأندري لنصريين،^٥ ونسب لسيويه^٦
الثاني أن صاحب هو (لا) نفسها وختاره ابن مالك،^٧ وسنة بنمرد،
وسيويه^٨ وقار (وقد حقي كون هـ مذهب سيويه على
جهو. شرح لكتابه) وهو قول خرحاني،^٩ ومحمد بن
الحسن صايغ،^{١٠} ونسب بن الرحاح^{١١}

جمع ٣ ٢٥٣

نظر شرح بن عصفور ٢ ٢٥٧ وشرح سبهر ٢ ٢٦٧

نظر شرح بن عصفور ٢ ٢٥٧

نظر (نصاح عصفري ٢٢٥

نظر جمع ٣ ٢٥٢

نظر لإصاف ٢٦

نظر ساف نصر ٣ ٥٠٥

نظر شرح سبهر ٢ ٢٦

مصدر ساق

نظر ساق

نظر حسن بن خرحاني ٢٠ وشرح ١٨٦

نظر بنمعه في شرح بنمعه ١ ١٤٦١

نظر شرح الكاف ٧٢١ وشرح نصر ٢ ٧٦ وإصاف ١ ٢٦

الثالث - صاحب (استثنى) مصر

وهو قول مرد، ولرحاح^١ وقد حثف لقر عنهم في هذه نسخة. ولاسيم مرد. يد نقل عنه كثير من نحويين أن صاحب هو (أ) عسها،^٢ ولكن متأمل في كلام المرد في كتيبه مقتضب و يكمل بعد أن كلامه ينصبي أن يكون لصاحب هو معن مصر (استثنى)، ولا دليل عليه أو يد منه

لربيع وهو مذهب مسوب إلى لهرء^٣ وقبل^٤ أنه مشهور في مذهب كوفيين أن (أ) مركبة من (أ) و (أ) ثم حثفت (أ) وأدعت في (أ)، فصاروا بها في لايجب عتار (أ) وعطمو بها في سفي عتار (أ)

وقد قدما بحث في كتاب لهرء (معاني قرآن) إلى عدم ثبوت هذه نسخة. يد يقول لهرء (ویری أن قول العرب (أ) لا جمع من (أ) لي تكون حثفت، وصمو، بيها، لا قصر

مصر مقتضب ٣٩ وشرح مسهر ٢ ٢٧٨، جمع ٣ ٢٥٣

مصر شرح مسهر ٢ ٢٧٨، جمع ٣ ٣، وخطي ٥ ٦

مصر ٣ - ٢ ٢٦، شرح مقتضب ٢ ٢٦، ولايص ٢٠ وشرح

مسهر ٢ ٢٦، وخطي ٢ ٢٦٦

مصر مقتضب ٤ ٣٩٠ وحاشية ٢ من ٨٩

مصر شرح ٢ عصفور ٢ ٢٥٧ وسين ١٠٠ وشرح مقتضب ٢ ٢٦ وشرح

مسهر ٢ ٢٧٩

مصر (أ) ٢٦

جميعاً حرفاً و حداً، وخرج من حدّ الححد) ^(١) فإذا كنت (إن) نتي صمت إليهم (لا) ليست هي (إن) لمحفمة من الثقيلة، فالقول بأن المستثنى يتنصب في الإيجاب عتدراً بها غير صحيح، كما أن المرء لم يقل بهذا الذي نُسب إليه عند حديثه عن المستثنى في كتبه ^٢

الخامس أن المستثنى منصوب بالمخالفة لما قبله، لأنه حينما خالف ما قبله فتصير محذوفته في علامة لإعرابية، وهو قول الكسائي، ^(٣) ويمكن أن يستهدا بقول أبي الحبير، لأنه قل كما في كتب سيبويه ((لا يكون مستثنى إلا بصاً لأنه مخرج عن أدحت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في لدرهم حين قال له عشرون درهماً)) ^٤

ووصح أن (عشرون) لا تصح أن تكون عاملاً لمطياً للنصب في (درهماً)، لأنها ليست فعلاً، ولا م يشبه الفعل، فالمقصود من هو محذوفة ما بعد (لا) ما قلها ولا عبرة بقول سيبويه (فعمل فيها ما قبله) لأن مثال ندي أورده في لسياق نفسه (لقوم فيها، لا أناك) لا يسمح بتقدير عامل يصح بالنصب من فعل أو نحوه عن تعارف عليه سحويون ^٥

معاني نمر، ٢١، ٢٣٧٧

ينصير بر لآب ي في كنه (نصف ٢٠٨ ومعاني نمر، ٣٦٣)

بغير شرح من عصمور ٢ ٢٥٧ وحي السبي ٥١٧٦ وجمع (٢٥٣/٣)

نكت ٢ ٣٣

^٥ سطر در مـ بـ في نصريه سحوي ٤

وهناك أقوال أخرى أوصدها خالد الأدهري إلى أكثر من ثمانية أقوال. ولا أربي مضطراً إلى الخوص فيها أو التطر في لترجيح بينهم بل أقول كما قال أبو حنن ((ومثل هذا خلاف لا يجدي كبير فائدة وإنما خلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معي كلامي))^١ على أن بعض لحنين المعاصرين يرى أن الأخذ بالقول لأحير يحنسا الاضطرب الذي آلت إليه أقوال سحويين في تعليل طاهرة لنصب^٢ وهو قول وحيه

ثامناً: إعمال (إن) المخففة:

اختلف لسحويون في إعمال (إن) إذا حُفَّت، فذهب سحريون^٣ إلى أنها تعمل وإن حُفَّت واستدلوا على ذلك بالسماع، والقياس، فمن أدلة سماعهم قوله تعالى^٤ ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَبِوْفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ في قراءة من قرأ بالتحفيف،^٥ وقال سحويون ((حدثنا من شق به أنه سمع من العرب من يقول (وإن عمراً لمطلقاً)^٦) أما القياس فهي بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وهذا لا يبطل العمر، كما يقال ع لكلام وش لثوب

سطر شرح نصريح ١ ٥٤١

ينظر رتشاف نصرب (٣ ٥٠٦)

ينظر دسات في نظرية النحو (٥٢١)

ينظر لإبصار ١ ١٩٥ والتيسير (٣٤٧) وكتاب ٢ ٤٠ ، ومعاني العرب والعجم

(٣ ٨٠) وشرح نصريح ١ (٣٢٦)

من الآية ١١١ من سورة هود

ينظر نسخة لانس مجاهد (٣٣٩) وأما بن شجري (٢ ١٧٧)

كتاب ٢ ١٤١

ودهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل إلا، خُفَّت،^١ لأنها حيثُ قد
 ر ل شهب ل الحرف و حتر هذ عند اللطيف الشرجي^٢
 ولكن كيف يجب الكوفيون عن الآية وعن نقل سيويه^٣ وقد
 صحت القراءة وصح النقل؟^٤

تاسعاً: ناصب الخبر بعد (ما) الحجازية:

وختلف السحويون في عمل نصب في خبر (ما) الحجازية في
 نحو قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^٥

ودهب الكوفيون إلى أنها غير عاملة،^٦ فالاسم بعدها مرفوع
 لا يندء والمنصوب نصب منزوع الخافض لأنها حرف غير محتص فوجب
 لا يعمل

ودهب المصريون إلى أنها عاملة،^٧ فالمرفوع بعدها اسمها
 والمنصوب حرف منصوب بها، لأنها أشبهت (ليس) فعملت عملها، وقد
 نسب رجاح هذا القول إلى الخليل، وسيويه، وجميع السحويين
 قدماء^٨

وقول الكوفيين مرجوح من عدة وجوه^٩

ينظر لإيضاح ١ ١٩٥ ونسب (٣٤٧) ومعاني القرآن للقرطبي (٢/ ٢٨).

ينظر اختلاف نصره ١٧٠

من الآية ٣١ من سورة يوسف

ينظر شرح كتاب سيويه بنسب (١٦/٣) ومعاني القرآن للقرطبي (٢/ ٤٤٢) و(٣/ ١٣٩)

والمع ١٠ ٢

ينظر الكتاب (٥٧) والمقتضب (١٨٨) والإيضاح (١٦٥) ونسب (٣٢٤)

والتلاف نصره ١١٠٧ و(١٦٥) ونسب (١٧٥)

ينظر معاني القرآن وقرانه (١٠٧/٣)

ينظر نسب (١٧٥) والتبيين (٣٢٤)

١- أن قولهم يقتضي أن حرف آخر أصل في التركيب مع (ما)، وليس كذلك

٢- أن لحذف عدم، وفي قول الكوفيين، يجاب العمل بعدم

٣- أن حرف الجر يحذف في مواضع ولا يوجب النصب مثل (بحسبك قول لسوء) و(كفى بزيد أستاذ) و(م حاءني من أحدا) فإذا حذفت حرف الجر رفعت ولم تنصب

أقول يمكن أن يعدّ (الخلاف) ناصباً لخير (م) لكونه مخالف سمها، إذ نُفيت العلاقة بينهما، فكان هذا سبباً في تغيّر الحركة بينهما ((ومما يرحح ذلك أن انتقاض النفي بـ(إلا) وإثبات إسناد الخير للمستداً يُعني لنصب في الخير ليعود مرفوعاً))^١ نحو ما ريدّ إلا شاعر

عاشراً: إعمال (إن) النافية عمل ليس:

اختلف النحويون في إعمال (إن) عمل (ليس)، فمنع إعمال أكثر أهل البصرة،^٢ ووافقهم المراء^٣ من الكوفيين، لأنها حرف نهي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام ولا يتغيّر الكلام

درست في نظرية نحو، ٥١

^١ بنظر رتشاف لصرب، ٢٠٧/٣) وشرح التصريح ٢٧١ ١

^٢ بنظر أماني بن شجري (١٤/٣) ورتشاف بصرب (٢٠٧/٣) والخبر ٤ ١١٧

وشرح التصريح ٢٧١ ١) ومعاني بقرآن (٢ ١٤٥)

في حين أجاز، عملها الكسائي،^{١١} واس السراج،^٢
 و مدرسي،^٣ واس حي،^٤ ونسب إلى أكثر الكوفيين^٥
 و لصحيح جوار عملها،^٦ إذ ثبت ذلك لغة لأهل، العالية نثراً
 و بظماً نحو (إن أحد خير من أحد إلا بالعافية) وقوله

إن هو مستولياً على أحد
 إلا على حزبه الملاحين

كما نقل من حني^٧ عن سعيد بن حبيب أنه قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ
 يُدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^٨
 و حثف النقل عن مسويه والمبرد إذ نقل السهيلي^٩ أن مسويه
 أجاز، عملها، وأن المبرد مع ذلك، ونقل السحاس عكس ذلك، وأن
 مسويه و نصرء يرفعان، و نكسائي يصب، وهو مذهب المبرد

١- ينظر أمسي بن شجري (٣: ١٠٤٤) وقرينة ١٦٦ ٤ وشرح — هـ ١ ٣٧٥

ورثف نصر ٣ ١٢٠٦

٢- ينظر لأصوب في نحو (١: ٩٥) و (٢١: ١٩٥).

٣- ينظر شرح السهيلي ٣٧٥ وورثف نصر ٣١/٢٠٧

٤- ينظر شرح السهيلي ٣٧٥ وورثف نصر ٣/١٢٠٧ وشرح نصريح

٢٦

٥- ينظر رثف نصر ٣/٢٠٧ وشرح نصريح ١ ٢٧١

٦- ينظر مخرج السهيلي

٧- ينظر لمحب ١١ ٢٦٠

٨- من الآية ٩٤١ من سورة الأعراف

٩- ينظر رثف نصر ٣/١٢٠٧ وشرح التصريح ١ ٢٧١

١٠- ينظر مخرج السهيلي

و«صحيح نقل لنحوه، إذ هو موقوف له في مقتضب قال المرد
 ((وكان سيويه لا يرى فيها إلا رفع الحرف، وغيره يجوز نصب الحرف على
 التشبيه - (ليس)، كما فعل ذلك في (م) وهذا هو لقول))^١
 وقال بن مالك ((وأكثر النحويين يرفعون أن مذهب سيويه في
 (إن) نافية لإهمال وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها لإعمال))^٢ ثم ذكر
 كلاماً لسيويه وتأوّه على أن سيويه يحير إعمال (إن) ولطاهر وأنه
 أعم - أن سيويه لا يعمل (إن) كما نقل ذلك عنه المرد وابن لسرح^٣
 وهما أقرب عهد سيويه من بن مالك

حادي عشر: إعمال (لا) عمل ليس:

أحر كثير من النحويين إعمال (لا) عمل (ليس)، وبكر بقلة،
 ومنهم سيويه ومرد^٤
 ونسب إلى لأحمش مع ذلك،^٥ كما نسب المص إلى المرد،
 وليس بصحيح^٦ ويمكن إدراج المنصوب هـ أيضاً في باب المنصوب
 بالخلاف، فلأن (لا) نعت «علاقة بين مبتدأ والخبر، فكان الثاني خلاف
 لأول فاستحق للنصب

لمقتضب ٢ ٣٦٢

شرح سهيل ١ ٣٧٥ وينظر الكتاب ٤ (٢٢١) و ٣ (١٥٢)

بنظر لمقتضب ٢ ٣٦٢ ولأصوب ١ (٢٣٥) وأما بن شجري ٣ (١٤٣)

بنظر الكتاب ٢ ٣٠٠ و ٣٠٤) ولمقتضب ٤ ٣٨٢ وشرح نصريح ١ (٢٦٠)

بنظر شرح المفصل ١٠٩، وراثت الصرب ٣ (١٢٠٨) والجمع ٢ (١١٩) وشرح

نصريح ٢٦٧

بنظر الحبي بندي ٢٩٣ وراثت الصرب ٣ (١٢٠٨) وشرح نصريح ١ (٢٦٧)

وينظر لمقتضب ٤ ٣٨٢

ثاني عشر: إعمال (لات) عمل ليس

المتفق عليه أن (لات) حرف، وليس فعل، وهي مأخوذة من (لا) نافية، كما أنها في العربية لا تدخل، لا على لفظ (لحين) أو مردداته بقية، ولا في (لات) يجد أن لها خصوصية معينة، فإذا نظرنا إلى الكلمات السامية، وحدها أن العربية تستعمل (لات) أيضاً مع لفظ (لحين)، كما أنها في العربية لا تستعمل، لا بحذوفاً آخر في أغلب الأحيان، بل بقودد، بل أن العربية حافظت على استعمال (لات) كما هي في لغة الأم

أما النحويون فيعملون (لات) عمل (ليس)، وقد نقل من سراج ولسير في عن لأحفش أن (لات) عمله غير عاملة،^٢ واشتهر هذا من في كتب النحويين^٣ وليس هذا النقل صحيح وقد تنبه لهذا من مالك^٤ وعلى هذا تكون (لات) عمدة بالإجماع عند النحويين كما قال لشيب حالد لأرهري^٥

عر أن (لات) يجري عليها ما جرى على (ما) و (لا)، فإنها تسمى بعلاقة بين ما بعدها، فيمكن درجته أيضاً في باب المنصوب باختلاف

ينظر التطور نحوي للغة العربية (١٧٣)

^٢ ينظر لأصوب في نحو (٩٧) وشرح التسهيل ١ (١٣٧٥)

^٣ ينظر شرح المفصل ١ ٣ ٢ وشرح التصريح ١ ٢٦٩ وبعني (٣٣٥)

ينظر شرح التسهيل ٣٧٥ ومعاني القرآن للأحفش (٢) ٤٥٣.

^٥ ينظر شرح التصريح ٢٦٩

المبحث الثالث

المنصوبات بين الإعراب والبناء

هناك مجموعة من المنصوبات يرجع لخلاف فيها إلى الإعراب والبناء، ويرى بعض النحويين هذه الكلمة أو تلك معربة، في حين يراها غيرهم مبنية. بناءً على قياساتهم، أو عدلهم. أو مذهبهم في الحكم على مسائل النحوية، وهذه المسائل هي

أولاً الخلاف في (إِيَّاكَ).

ختلف نحويون في (إِيَّاكَ) ونحوه خلاف طويلاً، وتباينت آراءهم حتى قال من يعيش ((إِنَّ هَذَا لَصَرَبٌ مِنَ الْمَصْمُورَاتِ فِيهِ إِشْكَارٌ)) ولهذا كثر اختلاف العلماء فيه)) ولا تنحصر المسألة في كثرة الخلاف، بل تريد على ذلك في تعدد سنة أكثر من قول بالنحوي نفسه، بدنس للنحيل، وسيبويه، ولأحفش، ولرحاح، وابن كيسان، أكثر من قول بحيث يصعب تمييز مذهب هذا نحوي أو ذلك. وهم في ذلك أقوال كثيرة أهمها

١ أن لضمير هو (يَا) وما بعده من الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب تدل على التكلم، أو الخطب، أو لعينة، لأنها لو كانت أسماء كانت بحرورة بالإضافة، ولا مسيل للإضافة هنا لأن لأسماء منصورة لا تصف إلى ما بعده

شرح لمصر ٩٨٣ ويظهر مذهبنا ونقود شمسي ٢١٤ ١١٥

وهو قول ميسويه، ونسب إلى لأخفش.^(٢) واس السراح،^(٣)
و عارسي^(٤)

كما نسب في كتب الخلاف إلى نصريين^(٥)

٢ (إيّا) صمير مصاف إلى م بعده، وما بعده صمير في محل حر
بالصاف، وهو مذهب مسوب إلى الخليل،^(٦) والأحفش،^(٧)
والدارمي.^(٨) ورخحه من مانت^(٩) بدليل قول العرب ((إد مع
مرحل لسير فياه وب الشوب)، فأصيف (إيّا) إلى الاسم
نظهر

٣ أن (إيّا) سم طاهر، وهو مصاف إلى م بعده، وما بعده صمير في
محل حر

وهو مذهب مسوب إلى رجاح. وسنه اس عصور إلى
الحسن غير أن الرجاح يقول في معاني لقرآن وعمره

بصر كتاب ٢ ٣٥٥ ٣٥ وشرح سهيل ٤٤ وشرح لتصريح ٤٤
بصر لحي مدني ٥٣ وشرح بقصر ٩٨ ٣ وشرح سهيل ٤٥ ١ ورشاد
بصر ٢ ٩٣

بصر لأصوب ٢ ٧

بصر لحي مدني ٥٣ و رشاد بصر ٢ ٩٣٠ وجمع ٢ ٢

بصر لأصاف ٢ ٩٥٠ وثلاث بصره ١٥

بصر شرح بقصر ٩٨ ٣ وشرح سهيل ١٤٥ وجمع ٢١٢ ومسائل خلافة
بصر خليل وميسويه ٩٧

بصر شرح سهيل ٤٥

بصر شرح بقصر ٩٨ ٣ وشرح سهيل ١٤٥ وجمع ٢١٢

بصر شرح سهيل ٤٥

بصر شرح بقصر ٩٨ ٣ وشرح سهيل ١٤٤ وجمع ٢ ٢

بصر شرح خمر ٥ ٢

(والموضع الكوف في (يَاكَ) حفص بإضافة (يَا) إليها. و(يَا) سم
بمصر لمصوب، لا أنه يضاف إلى سائر المضمرات (وهذا
وصح أنه يعد (يَا) ضمير لا سما ظهراً. فعلى هذا فمذهب
برجاء هو المذهب الثاني

٤ أن لمو حق لتي تنحق (يَا) هي لصمائر، و(يَا) عماد، لأن الكوف
وهاء وياء، هي لكوف وهاء وياء يتي تكون في حال لاتصال،
ولا فرق بينهما. إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن
عامل به تقم بنفسها. فأتى بـ (يَا) بتعمد عليه
وهذا يقول مسوب إلى لفرء،^٢ واس كيسان.^٣ كما نسب إلى
نكوفيين^٤

٥ وقيل بـ (يَاكَ) بكما هي الضمير
وهو مسوب إلى بن كيسان^٥ والكوفيين^٦
٦ كما نسب إلى سيبويه، ولأحفش،^٧ واس درستوريه،^٨ أن (يَا)
سم لا ظهراً ولا مصمراً

مع ي نمر : ع ر ه ١٤٨

بصر خي يدي ٥٣٧ و تشاف بصرب ٩٣ ٢ و جمع ٢ ٢

بصر (بصاف ٢ ٦٩٥ و تشاف بصرب ٩٣ ٢

بصر (بصاف ٢ ٦٩٥ و تشاف بصرة ١٠٤ و تشاف بصرب ٩٣٠ ٢

بصر شرح حفص ٩٨ ٣ و جمع ٢١٢ ١

بصر تشاف بصرب ٩٣ ٢ و جمع ٢ ٢ ١

بصر شرح حفص ٩٨/٣

بصر جمع ٢١٢

وقد عُترض على ثاني بأن يصير لا يضاف، وعلى لثالث
أنه لو كان سماً ما قصر على صرب واحد من لإعراب، وهو
مضرب. كما عترض على لراع بأن الأكثر لا يكون عمدة بالأقل في
كلام عرب، كما أن (يك) تشبه (أنت) ولا يقل أن (أن) عمدة لثناء
وعلى خامس بأن لاسم يصير لا يتغير بحصه شاعر أحول المردنه من
عنة وتكنه وحظت

وأقرب هذه مذهب هو مذهب لأول، لأنه سالم من كثير من
لأعراب صحت

ثانياً الخلاف في المنادى.

ذهب بعض كوفيين ككسائي^١، وأبي بكر بن
الأسدي^٢، إلى أن المنادى المهرج معرفة معرب مرفوع غير تنوين. وهو
مذهب نريشبي من البصريين^٣. لأنه سم معرب قبل البدء. ولم يحدث
بدءاً منه بوحب بدء. كما أن يضاف ويشبه له معرب مع وجود
حرف بدء. فكذلك غير لمضاف وفرع على هذا بعضهم. فجعل المنادى
و جمع أيضاً بدءاً^٤

نظر ٢٨

نظر شرح ٢٨ ١ و شاف صرد ١١ ٢ ٨٣

نظر شرح مقاصد سبع ص ٤٣

نظر شاف صرد ٤ ٢ ٨٣ و جمع ٣ ٢٨

نظر جمع ٣ ٢٨

وقد سب الأساري وعبد اللطيف الشرجي هذا المذهب
لنكوفيين دون تفصيل

في حين ذهب الصربون إلى أنه مبني على بصم^٢، وهو مذهب
نصرء من النكوفيين^٣، وسبه لسيوطي إلى الجمهور^٤
وحتنحو بأن قالوا^٥ بما قبله مني وإن كان في الأصل
معرباً لأنه أشبه كوف لخطب^٦ وكوف لخطاب مسية فكذلك م
أشبهها^٧ ولأنه أيضاً يشبه الأصوات، لأنه صار عية ينقطع عنده
لصوت، والأصوات مسية فكذلك م أشبهها

أقول م وجه شبه بين لمادى وكاف لخطب^٩ وهل تأخذ
الكلمة حكمها لإعرابي لأنها تشبه كلمة م^٩ بدأ فم استند عليه
نصريون صعيّف كما يظهر

وقار الفراء الأصل في سداء أن يقارن ريداه) كليلدبه فيكون
لاسم بين صوتين مديدين فما كثر في كلامهم استغنوا م (يا) عن
صوت الثاني وسوه على بصم^٦

وقد ذهب قوم إلى أنه بين لإعراب وساء^٧

بصر لإصاف ٣٢٣ ونلاف بصرة ١٤٥

بصر لكاب ٨٢ ٢ ومصص ٤ ٤ ٢ ولأصون ٣٣٣ ولإصاف

٣٢٣

بصر شرح بكاف ٤ ولإصاف (٣٢٣) ونلاف بصرة ١٤٥

بصر جمع ٣٨ ٣

بصر لإصاف (٣٢٣) وسبين ٤٣٨ ٤٤١ واسرر عربية (٢٢٤)

بصر لإصاف ١ ٣٢٣

بصر شرح بصير ٢٩

و حقيقة أن م ستنس إليه القوم في التعليل للإعراب أو لثناء
 جميع صفة، فمن أين يصريين أنه يشبه لأصوات أو ك ف خطاب؟
 وهل مجرد تشابه بين وبين لكف إن واحد يعني أنه يأخذ حكمها
 أيضاً؟ وهل كل متشابهين يأخذون لأحكام لإعرابية بمجرد تشابه؟ ومن
 أين لغيراء أن أصل لنداء (پ رنده)؟ ومتى حذفوا ما بعد الاسم وأقروا
 لـ پ؟ ومن أين مكوفس أنه معرب؟ وهل تعتبر آخره حتى يحكم
 بغيره؟ وقد شئت لإعرب فيمكن مسبباً لا معرباً ويمكن أن يعدل بصم
 هنا بأن مبادئ مجرد عدم و سكرة بمصودة لا يونان لأن التثوين يدر
 على لتكثير، في حين أن لندى هنا معرف أو مُعرَّ ولأنه إن فتحه أو
 حرره شتبه بالمصاف بـ ياء لتكثير، نحو يا علام أو يا علام ففرو من
 صلب وأخر إلى بصم والله أعلم

وبعض نظر عن لإعراب و لنداء هل يصح أن بوصف مبادئ
 معرفة مفقود (پ ريد نظريف)؟

مع ذلك لأصمعي، لأن لندى هنا شبه بضمير الذي لا
 محور وصفه، فإد قين (پا ريد نظريف) فإد رتفع (الظريف) على
 تقدير أنت نظريف، و تنصده على تقدير (أعي الظريف)
 وحالها لجمهور، وردو قوله بسماع، و لقيس، وأم لسمع
 شهرته معنة عن ذكر شوهده، وأم لقيس فلأن مشابهته لضمير
 عارضة، لا يدرم أن يكون مثله في جميع أحكامه^١

^١ ينظر حياء سعد

^٢ ينظر شرح بكديه ٤٢٦ وشرح تنسيير ٣/٣٩٣

وقد اتفق لنحويون أن المندى إذا كان علماً مفرداً، موصوفاً بـ
 (س)، متصلاً به، مضافاً إلى علم آخر، نحو (ي ريد بن سعيد) فإنه يحور
 في المندى وجهان، مفتوح تحميفاً، ونصم على أصل الساء
 ولكن احتملوا في أيهما لأول^٤

فذهب نصريون عند المرد^١ ونسب إلى الجمهور^٢ إلى أن
 لأولى فتح المندى وقل اس كيسان وهو الأكثر في كلام العرب^٣
 وهل لفتحهم فتحة إلتاع لفتح س، أو فتحة ساء على
 تركيب الصفة مع الموصوف تركب (خمسة عشر). أو فتحة إصافة وابن
 مقحم بين ريد وسعيد^٤ أقوار حنار س مالت لأول^٥ والخرجاني
 لثاني^٥

ودهب المرد^٦ ونسب للكوفيين^٧ وحناره عبداللطيف
 شرحي^٨ إلى أن نصم أولى لأنه بقياس، فهو اسم علم ولي حرف
 مند^٩

بصر بكتاب ٢١ ٢٠٣ ولأصوات ١ ٣٠٥ وشرح بكافيه الشافيه (٣ ١٢٩٦) وشرح
 نصريح (٢ ٦ ٢ ٧ ٢
 بصر تشاف بصر ٤ ٨٦ ٢
 بصر مسعد ٢ ١٢٩٤ وتشاف بصر ٤ ٨٦ ٢ وجمع ٣ ٥٣
 بصر شرح سهر ٣ ٣٩
 بصر مقصد ٢ ٧٨٥ ٧٨٦
 بصر مقصد ٤ ٢٣
 بصر تلاف بصر ٥٨
 مرجع مند

فإذا كان الوجهان حائرين فلا مانع من استعمالهما معاً، إلا أن
يفتح أكثر، وأحياناً حتى ذهب بعضهم إلى وجوبه^(١) وأما تعديلهم لذلك
فكثيراً عدل عقبة طيبة

وم يشترط الكوفيين^٢ في هذه المسألة أن يكون العلم موصوفاً
(س)، فأحدو فتح لعدم مجرد للمادى الموصوف بغير (س) نحو (يا
يا فاضل)

و استدلوأ برؤ تهم لبنت جوير

فما كعب بن مامة وابن سعدى

أجود منك يا عمر الجوادا

يفتح عمر)

ومذهب نصريين أنه يتعين نصب، وهو المشهور في رواية
سبت^٣

ومذهب نصريين أقوى، دم يستدل بكوفيون إلا بهذه الرواية
بني لا يعصدها شيء

كما اختلف لحويون في تحريك نصب تركيب نحو (يا سعد
سعد لأوس) و (يا ريد ريد بعملات) يفتح الأول منهما على عدة
تحريكات^٤

بشر شرح كافي ٤٤ و يقتصد ٢ ١٨٥

بشر خلاف نصره ٥٨ ٥٩ و شرح كافي ٤٤ و شرح لنصريح ٢ ٢١٧

بشر نصب ٢٠٨ و معي ٢٨ و جمع ٣ ٥٤

بشر شرح بن ساطم ٤

الأول: أن يكون (سعد) الأول ماضى مضاف إلى ما بعد الثاني.

و ثاني مفحوم بين لمضاف ولمضاف إليه، وهذا تحريك

مستوي

الثاني: أن يكون (سعد) الأول ماضى مضاف إلى محذوف در

عنه لآخر، والثاني مضاف إلى ما بعده، وتقديره

سعد لأوس سعد لأوس^٢

الثالث: أن يجعل الاسم مركب تركيب (خمسة عشر)،

وفتحهما حشر فتحت باء لا عرب

وهو حشر لسري^٣

وقد نسب كثير من لحيويين كالسري^٤ وس يعيش^٥ وس

عصفور^٦، واس مالت^٧ وسه^٨ وأبي حار^٩، وس هشام^{١٠}

ولسيوطي^{١١}، وغيرهم تحريك لثاني للمرد، وصيغتهم يُشعر بأ

مرد لا يقول تحريك سيويه. وأنه يُحرَّح لص هـ بالتحريك ثاني

ينظر لكاتب ٢٦٢

ينظر تفصيل ٢٢٧

ينظر بعض السري في على كتاب ٢٦٢ و رشاد نصر ٢٢٠٥

ينظر حاشية كتاب ٢٠٦

ينظر شرح مفصل ٢

ينظر شرح مجمع ٩٠

ينظر شرح بكافة رشاد ٣ ٢٢

ينظر شرح امر سامع ٤

ينظر رشاد نصر ٢٢٠٥

ينظر أوضح مساعف ٢٥

ينظر جمع ٥٨ ٣ ولا يصح سيويه ٨٣ ٨٥

فقط وليس هذا صحيحاً بل إنَّ مرد في مقتضب ذكر التخريجين
 لأولين وسامهما تحريج سيويه، كما أنه فنصر على تحريج سيويه
 فقط في موضعين من كامل،^٢ وإنما حذف مرد سيويه في قصة أخرى
 هي قصة الفصل بين مصف و مصاف إليه التي جاء ذكرها بعد هذه
 لمسألة مباشرة وقد تته هذه مسألة لشيخ محمد عبد الخالق عاصمة في
 تحقيقه للمقتضب^٣

ولعل سدي أوقع للنس، أن المبرد ذكر مسألة الفصل بين
 مصف و مصاف إليه وهي مسألة لتي حذف فيها سيويه - بعد هذه
 لمسألة دون فصل بينهم والله أعلم
 ويبدو تحريج سيويه أو من غيره لأن تحريج الثاني يعتمد
 على لتقدير سدي لا تدعو إليه حاجة، كما أن تحريج الثالث فيه بعد
 وتفقرو على حور سوين سادي ضرورة^٤ نحو

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ونحو

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

و حنلغو هل لأولى لقاء صمه أو بصمه؟

ينظر مقتضب ٢٢٧ ٤

ينظر ك مر ٢٢ ٢ ٧ ٣

ينظر حاشية مقتضب ٢٢٧ ٤

ينظر هـ ٣ ٤

فذهب إلى الأول الخليل^١، وسيويه^(٢)، ونازني^٣، وإلى الثاني
 أبو عمرو^٤، وعيسى بن عمر^٥، ويونس^٦، والحرمي^٧، والمبرد^٨
 وحتار ابن مالث التفصيل^(٩) فيبقى نصم في العلم، وتنصب
 السكر لمعينة، وعكس ذلك لسيوطي
 ولكن ما دام أصل التوئين ها ضرورة وقد جاء بالتوجهين فما
 الدليل على الأفضلية إلا، لعل العقلية

ثالثاً: الخلاف في الظرف

ختلف المحويون في ظرف الرمان إذ أضيف إلى فعل معرب،
 أو أضيف إلى جملة مسمية، هل يجوز فيه البناء، أو يجب فيه للإعراب؟
 فذهب البصريون^(١٠) إلى أنه يجب فيه الإعراب، ولا يجوز البناء
 وقال الكوفيون^(١١) بل للإعراب راح، ويجوز البناء على لفتح، بديل
 قرءة نافع لقوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١٢)

١ ينظر لخرمه (٤٣٠ ١)، (٥١٧ ٦) ومساعد (٥٠١ ٢)

٢ ينظر لكتاب (٢٠٢ ٢)

٣ ينظر شرح السهيل (٣٩٦/٣)

٤ ينظر لقنصب (٢ ٣ ٤)

٥ ينظر لكتاب (٢٠٣ ٢) ولأصول (٣٤٤ ١)

٦ ينظر شرح الكاف (٤ ٣) وخرمه (١١٥ ٢)

٧ ينظر شرح السهيل (٣٩٦ ٣) وشرح بصريح (٢٢٢ ٢)

٨ ينظر لقنصب (٢ ٤ ٤)

٩ ينظر شرح السهيل (٣٩٦/٣) وشرح الكافة الشافية (٣٠٣ ٣)

١٠ ينظر نصح (٤٢/٣)

١١ ينظر أمدي بن الشجري (١ ٦٨) واتلاف بصره (١٧٢) وشف بصره (٤ ٨٢٩)

١٢ لكتاب (١١٧/٣)

١٣ ينظر معاني لغز بصره (٣٢٦) وفسر بطري (١ ٢٤١) وفسر نهرطي (٦)

١٤ (٣٨٠) واتلاف بصره (٧٣) وشرح بن الساطم (٢٨١)

١٥ من الآية ١٩، من سورة المائدة وينظر بسعة (٢٦٣) وخجعة لاس حادويه (٣٦١)

١٦ وينسب لأبي عمرو (١ ٠)

ويفور شعير

تذكر م تذكر من سليمي

على حين التواصل غير دن

وفر شعير

إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني

نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

فر عبد مصطف شرحي (ومذهب الكوفيين أسلم

وأرجح كما رُجح من مائت أيضاً مذهب الكوفيين (الصحة بدلالة

عنى ديك نقلاً وعقلاً) ١ ٢

وقد تفق بصريون و كوفيون على أن (لأن) طرف مبي،

و جمعوا في عنه نساء حلاى طويلاً، و استدل كل قوم بقوهم بعن عقبة.

و خُجج صفة، و سعمو لبس لإبطر هد لقول أو دك. حتى فار

بسوطي عن هذه بعن م بشت سائه عنه معترة، و لحتار عدي بقور

٣ ٤

١٢٢ مصر ٢٢

٢٥٥ ٣ ٢٥٥

٨٦ ٣ ٨٦

وقد ذهب جمهور مصرين إلى تعيين سناء بمشابهته لاسم الإشارة، لأن سبيل لألف ولام أن يدخلا لتعريف الحسن، أو لتعريف العهد، أو يدخلا على شيء قد علب عليه نعت كالحارث والحسن، فلم يدخلا هـ على غير ما ذكر، ودخلا على معنى الإشارة إلى بوقت الحاضر، صدر معنى (لأن) هذا لوقت. فشابه اسم الإشارة، وسم الإشارة مبي

ويعترض على هذا بأن للام لعهدية نحو (نعت الدار) أي تلك بدر معهودة، ولا يدرم ساء بدر، كما أن جمع لأعلام متضمنة معنى الإشارة أيضاً، مع أنها معربة، لأنها على معنى ذلك الشخص أو ذلك سمي^٢

ومنهم من قال إن سبي أوحب ساءه أنها وقعت في أول أحرف الألف ولام، وحكم لأسماء أن تكون منكورة، ثم يدخل عليها التعريف، فحالت (لأن) سائر أحوتها من الأسماء، بأن وقعت معرفة في أول أحرفها، ولزمت موضعاً واحداً، فثبت لذلك المعنى وتثبت هذا لقول إلى المرد^٣

وقال سب في ساء (لأن) لأنه لزم موضعاً واحداً فأخفه
هذا شبه خروف وخروف مسته

ينظر معاني العرب وعبره ٥٢ ٥٣ (أما في بن شجري ٢) ١٥٩٦ و (إصاف ٥٢ ٢

ينظر شرح كونه ٢ ١٨٠، وجمع نحو ٣

ينظر شرح سب في ٢٩ وشرح بقصر ٣، (أصوب في النحو ٢) ١١٣٧

ينظر شرح لسم في حك ٢٩

وقال أبو عبيد بن راسي ^١ لم يني لأنه حذف منه الألف ولام
وصنعت معاهما، وردت فيه "ف" ولام أحريين

وهذا تأويل بعيد ومتكلف

وذهب أبو ركريب ^٢ من الكوفيين إلى أنه مبني لأن الألف
و لام دخلتا على فعل ماض من قوهم (آن لك أن تفعل) أي حدث،
وبقي لمعل على فتحته، والألف ولام فيه بمعنى الذي، كما نقل عن
سي صبي أنه عليه وسلم أنه (نهى عن قيل وقار) ^٣ فبهما فعلا
ستعملا استعمال لأسماء، وبركا على ساء مدي كما عليه

وهو قول قوي بعيد عن التكلف

وقد سبب لأسرى وعبد سطيف شرحي مذهب لهرء إلى
كوفيين. ^٤ ولم ينقل غيرهما فيما وقعت عليه - أنه مذهب لهم جميعاً

رابعاً: الخلاف في غير

حذف سحويون في ساء غير

فذهب لصربون ^٥ إلى أنه قد أصبحت إلى سم متمكن م بحر
ساؤه، وقد أصبحت إلى غير متمكن من فعل أو نحوه حار ساؤه
وعرب

^١ نظر في سبيل حبس - ٢٣، ٢٨٩ - أبي بن شحري ٢ ٥٩٧ وشرح بكافة ٢

٤٨٣

^٢ نظر صحيحه - في ٥٠٠ - رقم ٦٤٧٣

^٣ نظر (نصه) ٢ ٥٢ وتلاف بصره ٦٤

^٤ نظر (نصف) ٢٨٧ وسبيل ٦ ٤ وتلاف بصره ٣٩ والكتاب (٢ ٣٢٩)

ومعاني ٥٠٥ وعره ٥٠٥

ونما حوَرٌ سصريون ساءها إذا أضيفت إلى غير متمكن، لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوَر في المضاف الساء، مثل قوله تعالى ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ في قراءة من قرأ بالإضافة وافتح^٢ وقوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تُنْطِقُونَ﴾^(٣) في قراءة من قرأ (مثل) دفتح، وهي قراءة اس كثير، ودفع، واس عامر وغيرهم^٤ ولأدلة على هذا كثيرة. وهذا محل اتفاق وأما الإضافة إلى المتمكن فلا يجوَر في المضاف النداء، فيبقى على أصله في الإعراب^٥

ذهب الفراء^٦ إلى ساء (غير) مطلقاً لتضمنها معنى (إلا) فتقول على مذهبه (ما جاء غير زيد)، و (ما جاءني غيرك)، ونسب الفراء هذا لمذهب أبي بني أسد وقصة إلا أن لأبيات التي استدل بها الفراء ونقلها عن هؤلاء لعرب، ليس فيها إضافة (غير) إلى متمكن، بل فيها إضافة (غير) إلى غير متمكن، وهو ما يوافق مذهب الصريين، والذي حمل الفراء على عموم، أنه جعل سبب إساءة تضمن (غير) معنى (إلا)، وهذا شبه عارض فلا يُجعل وحده سبباً، كما أنه لو جار بناء (غير) لمشايتها (إلا) سار أن يقال (زيد مثل عمرو) لقيام (مثل) مقام (الكاف) في (زيد كعمرو)، وإجماع على عدم حوَر مثل ذلك

من الآية ٨٩ من سورة السجدة

ينظر نسخة لاس مجاهد ٤٨٧

من الآية ٢٣ من سورة الدارجات

ينظر نسخة لاس مجاهد ٦٠٩

ينظر (إيضاح ١١) ٢٨٧

ينظر معاني نمر ٣٨٢ و ٢٥١

وقد نُسب مذهب النراء إلى الكوفيين في كتب الخلاف

مطروعة

خامساً: الخلاف في اسم لا النافية للجنس

احتجبت الحويون في حركة اسم لا النافية إذ كان مفرداً نكرة

نحو (لا رجل في الدار) و (لا رَيْبَ فِيهِ) ^٢ هل هي حركة إعراب أو حركة بناء ^٣

وقد ذهب أكثر لصريين ^(٣) إلى أنها حركة بناء، والاسم مبني لا

معرب، لأنه مركب مع لاسم، والتركيب يوجب لثناء، ودليل تركيبها أنه

إد فصل بينهما أعرب الاسم نحو (لا فِيهَا غَوْلٌ) ^٤ وإد لزوم الفتح مع

موصول، وروى مع فصل، دون على أنه حادث للتركيب

كما أن تقدير (لا رجل في دار) هو (لا من رجل في الدار)

وبما قُدِّر ذلك، لأر (من) موصوعة بين الجنس، ولتنهي ههنا للجنس

كله، و (لا) نفسها لا تنهي الجنس، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يشت إلا

بالحرف، وإذا تضمن الاسم معنى لحرف بني

ينظر (إيضاح) ٢٨٧ والسبب ٤ ٦ والخلاف البصرة (٣٩)

^٢ من لآه ٢، من صوته المنفرد

^٣ ينظر (مقتضب) ٣٥٧ و ٣٦٠ و ٣٨٦، ومعاني العرف بالأحشاش ١ ٢٢٣ و لأصوب في

نحو ٣٧٩، لإيضاح العصري ١٢٣٩، وأما بن شجري ٢ ١٥٢٨ و (إيضاح

٣٦٦)

من لآه ٤٧ من سور بغداد

كما سندو مدتهيه عدم تنوين لاسم، بد لو كان معربا لكان
 مبنيا، وأنه لو كان معربا لم يصبه مع فصل
 في حين ذهب الكوفون^٢ وبعض المصريين كالجرمي^٣
 وريحان^٤ ونسيري^٥ ورمضي^٦ إلى أن سم لا معرب منصوب،
 وسندو بأن سم (لا) مصدق معرب بلا خلاف، وهذا يدل على أن
 لاء لا علة له هنا، بدو كنت نه علة لكنت لأرمة، كما أن للكلام
 متضمن معنى فعل، لأن قوت لا رجل في صدره (تقديره) (لا أعلم ولا
 أحد رجلا في صدره) كما أن لا محمولة على (رجل)، فنعمل مثله^٧
 قال برصبي وقد وقع لاختلاف بينهم لإحمال قوت سبويه لأنه
 قد (لا) تعمل فيما بعده فتصه غير تنوين، وصبها ما بعده
 كصب (رجل) ما بعده، وترك تنوين ما تعمل فيه لأرم، لأنها خعت وما
 عملت فيه بحركة سم واحد نحو خمسة عشر))^٨ فأول المرد قوت

ينظر سيبويه ٢٠٢ والإصناف ٣٦ واختلاف مصر ٥

ينظر أماني من شجر ٢ ٥٢٩ + ٥٢٧ ومعاني برص (٢٠) وشرح

عصاة سيبويه ٢٠٨، الأصم في شعر ٣٨

برص ٣٤٢ فاصرف ٣ ٢٩، جمع ٢ ٩٩، وشرح صريح ٣٤٢

ينظر معاني برص وعربه ٦٩، ٦٧، وشرح بكوه ١ ٨٤، وشرح تفصيل ١

١٠

ينظر الحاني في ٢٩، شرح بكوه ٨٤، وشرح سبيل (٢) ٥٨

ينظر معاني حروف ٨، جمع ٢ ٩٩، وشرح صريح (٣٤٢)

ينظر الإصناف ٣٦٦، سبيل ٣٦٢

نكتات ٢ ٣٦٤

سيويه (تصبت غير تنوين) أنها تنصبه أولاً، ونكته بني بعد ذلك فحذف
 منه السوين للساء، كما حذف في (خمسة عشر) لباء اتفاقاً^١
 وقال الزجاج من مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معرباً مركب
 مع عدمه لا يفصل عنه، كما لا يفصل (عشر) عن (خمسة)^٢
 ولطاهر أن مذهب سيويه هو الساء لا الإعراب، لأنه يطلق
 القاء لإعراب على القاء لباء كما تقدم^٣ وقال ابن مالك
 ((ويعجب من الزجاج وسيرافي في رعمهما أن ما ذهب إليه من أن فتحة
 (لا رحل) وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيويه، استدأ إلى قوله في
 ساب الأول من أبواب لا وغملاً عن قوته في الباب الثاني ((وعدم
 أن المعنى لو اُحذف إذا لم يل (لث) فإلى يذهب منه التنوين كما أذهب من
 خمسة عشر لا كما أذهب من (المصنف))^٤ فهذا نص لا احتمال فيه))^٥
 ويقوى في نفسي مذهب سيويه وبصريين، لأن مذهب
 الكوفيين ضعيف، وخجة، وتقديرهم لفعل بعد (لا) تكلف ظاهر لا حاجة
 له

ورد كان اسم لا مشى أو مجموعاً نحو (لا رجلين في الدار) و (لا
 مسلمين هه) فمذهب الخليل، وسيويه^٦ أنهما مبنيان أيضاً، لأن علة
 لساء في مفرد موحودة بعد التثنية، فكان مبنياً كالمشى في الساء

يظهر شرح الكافية ١ ٨١٥

بصر بحث شامي ص ٤٧،

نكت ٢ ١٢٨٣

شرح سهيل ٢ ١٥٨

يظهر نكت ٢ ٢٨ ٢٨٢ ولأصول في سحر ١ ٣٨٣ وشرح لفصل ٢ ١٠٦

قاعدة مضرده لاسيم في هذه الأساليب المتدخلة مثل لفي د
(لا) و لاستشاء - (لا) ونحوها

الثالث أنه فتح لأر حركة ييست به من المجموع المركب. وهو لا
ولاسه

وهو مذهب المدرسي، والفارسي،^٢ وعذّه الرصي أولى من
غيره، صرد نلاد على سق واحد^٣ ورخحه من هشام^٤
الرابع وهو صحيح، حوار لأمرين بفتح ونكسر غير تنوين. ووه
حاء سماع^٥ في نحو

إن الشباب الذي يجد عواقبه
فيه نلاد ولا لذات للشيب

وفوه

لا سابفت ولا حلواء باسلة
تقي المنون لدى استيفاء آجال

ورد وصفت سم (لا) بني معها بصفة، مفردة، متصلة، حر في
نوصف ثلاثة أوجه

سط شرح لكفه ١٨ ٨ ورشاد نصرت ٣ ٢٩٧ وجمع ٢ ٢٠
نظر بسن خلدت ٣ ٣١٢ ورشاد نصرت ٣ ١٢٩٧ وشرح نصرت
٣، ٢

سط شرح لكفه ١٨ ٩
نظر يعني ٣ ٤١
سط شرح لتصریح ١ ٣٤٢ وجمع ٢ ٢٠

- ١ ساء على أنه ركب معها نحو لا رجل ظريف
- ٢ لنصب مرعاة محل سكرة نحو لا رجل طريفاً
- ٣ لرفع مرعاة محل لا وسمها نحو لا رجل طريفاً

ومنع من يرفع لا على أساس أن (لا) منعاة غير

عمه

قد من ذلك ^٢ وما ذهب إليه غير صحيح، لأن إيمان (لا) شرطية حائز بالإجماع، وحكمه بإلغائها دور بقضائ الشروط حكمه لا نظيره

وإن وُصف سم لا لمبي بصفة مصدفة نحو (لا رجل قبيحاً فعنه عدد ١ فيجوز عند المحويين ^٣ رفع ونصب، وأوجب من معط في أنه نصبت، ^٤ وعنه قسها على صفة المادى مبي بتصميم مصدفة. ولترضى ويمكن تنقيح بين حال (يا) وحال (لا) بأن (يا) لو ناشرت مصدفة لم يكن فيه إلا نصب فمرمه نصبت أم المصروف بعد (لا) فيجوز رفعه بدكررت (لا) نحو (لا علام رجل في سدر ولا علام امرأة) فم يرم لنصب ^٥

نظر مر ٨٣٩ وشرح بحاقبه ٩٠

نظر شرح تشهين ٢ (٦٩) وشرح نص ٣١ ١٣١٢

نظم شرح تصريح ٣٥٠ ٣٥ وشرح ر لفظ ٣٦

نظم شرح سبي لانه من معص ٢١ ٨٦

نظر شرح كانه ٨٤

وقد حذف نحويون في نحو لا أدلك ولا أخذك ولا يدي
 ت ولا علامي ت مع أن لأصبر أن نقل لا أب لك، و (لا أح ت)
 و لا ت ت (لا علامي) ولكن حتموا في تأويل هذه على أقوال
 الأول مذهب خليل، وسيبويه، وجمهور أهل سماء مصروفة
 في مخرورج دالام، واللام مقحمة لا عتدد بها، ولا
 تعنى شيء، وخبر محذوف، وبدليل أنها مقحمة أن
 (أدك وأحك لا يكونان لألف في حال نصب، لا بد
 ك، مصدق،^١ وكذلك حذف سور في يدي
 وعلامي دليل على لإضافة

ومذهب جمهور ضعيف في المعنى، فما معنى لا
 أدك) ثم ب. هذا المذهب يقتضي معنى لأتوه،
 و يصحح أن هذا كلام حري محري لمثل، ورد قيل فيه
 لا يعني لأتوه، بل هو خارج مخرج لدعاء، أي أنت
 عدي عن يستحق أن يدعى عليه نفقة أبيه، كما أنه
 يقال بل له أب ومن ليس به أب، فهو دعاء في المعنى.
 كما يقال لا أمك أي فقدت أمك

لثاني مذهب هشام كوفي، وس كيسان،^٢ و حنابلة
 ميث، أن هذه الأسماء مفردة وببست بمصروفة.

بصر ج ٢ ٢٧٦ ٢٧٨ ونصب ٢٧٠ ٢٧٢ شرح كوفي ٨٤٦ وشرح

سهب ٢ ١

ط شرح حمير وس عصب ٢ ٢٨٢

بصر شرح سهب ٢ ١ وبعيد ٣٤٢ وشرح صرب ٣ ٣٠٢

وعوملت معدمة المضاف، والمحرور باللام في موضع
صفة متعلق بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف
الثالث: مذهب الفارسي، وس يسعون،^١ وس لطراوة.^٢
أنها أسماء مفردة جاءت على لغة بقصر

وهذه المذهب الثلاثة لا تخلو من اعتراض، ويمكن أن يذكر
مذهب رابع، وهو أن تكون هذه أسماء مفردة مدّت فيها الفتحة تحاشياً
لتوالي أربعة مقاطع قصيرة (أ ب ن ك)، فصدر مقطع لثاني طويلاً معلقاً
بلاستراحة عنده

وهو قريب من قول أصحاب المذهب لثاني بأن هذه لأسماء
عوملت معدمة المضاف وهي مفردة

أما (لا يدي لك ولا علامي بك) فتوجيهه إما على

- ١ أن هذا مما قاله المحويون، وإما قبوله بالقياس^١
- ٢ أو أن هذا محذوف منه سور تحفيماً لطول البعده التي صارت
ككلمة واحدة، ولا سيما وقد حرت بحري الأمثال (لا يدي
لك)

٣- أو على مذهب ابن كيسان، أي عوملت معدمة المضاف، وليست
مضافة

والله أعلم...

ينظر مسائل المحسات (٣١١) وارشاف نصرت (١٣٠٢/٣)

^١ ينظر رثاف نصرت (٣٠٢/٣) وجمع ر (١٩٧)

^٢ ينظر شرح جمل لابن عصفور (٢٨٢/٢)

ينظر رثاف نصرت (١٣٠٢/٣)

الفصل الثالث

رتبة المنصوبات

❖ لمبحث الأول لتقديم والتأخير

❖ لمبحث الثاني للاحتمالات الإعرابية في المنصوبات

المبحث الأول التقديم والتأخير

ب. لأصل في حمزة لعربية أن تأتي للمفعولات وأشبهها،
ومتعقبات 'مفعول' بعد الفعل ولفاعل نحو (حفظت) لتلميذ درسه، ورأيت
مطرًا جميلًا) ونحوه. ولكن لتركيب شعوي لا يبرم نظامًا واحدًا، من
يتنوع فيحصل بتقديم ولتأخير، والحدف، وكل ذلك ساءً على دلالات
يرمى إليها، متكلم، وسسبها بقديم، ويؤخر، ويحدف في صدر هذا النظام
وسسحدث هذا عن تحولات لموقع لوطيمي، تقديم والتأخير
و خلاف فيه

أولاً المفعول به

تفق نحويون على أن المفعول به إن تضمن معنى الاستفهام
فيه يجب تفعيله^١ لأن أسماء الاستفهام هي لصدارة نحو من رأيت؟ وأيهم
صبت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟
و حتموا في الاستفهام إن كان لعرص الاستثبات مثل أن يقول
هل صبرت حلاً^٢
وأحد نكوصون^٣ أن يقال له صرنت من؟ وأن سم الاستفهام
هذا لا يبرم لصدارة، وقد حكى بكسائي^٤ ذلك عن عرب كما نقل
غيره^٥ نحو دنت

^١ ينظر به المدعي في نحو شعري شعري، إسماعيل ٢٩

^٢ ينظر جمع ٣

^٣ ينظر رشاد صبر ٣ ٦٨ (

^٤ ينظر رشاد صبر ٣ ٤٦٩

وقد حكم الصربون بالشود على ما نقل^١
 وبكر الكسائي ثقة، فعلى هذا يجوز ما قاله الكوفيون، ثم إن
 معنى يساعد على ذلك حتى يتمّ عرص الاستثبات عن غيره
 كما اختلف لحويون في مفعولات الثلاثة (أعلمت) وأحوتها
 نحو (أعلمت ريداً دارك طيبة) هل يجوز حذف المفعول لأول فيقال
 (أعلمت دارك طيبة)^٢ أو حذف لمفعولين الأخيرين و لاقتصار على
 لأول فيقال (أعلمت ريداً)^٣ فظهر مذهب مسويه^٤ أن ذلك لا يجوز،
 لأن المفعول لأول فاعل في الأصل، كما أن لمفعولين الأخيرين في
 أصل متداً وخبر، فصارت مفعولات لثلاثة متلازمة
 وهذا قول المبرد،^٥ وابن البادش،^٦ وابن حروف،^٧ وس
 عصفور،^٨ وسبب إلى الماربي^٩

يظر جمع (٣/١٠) و شاف الصرب (٣/٦٨) ١٤٦٩

يظر الكتاب (٤١)

يظر لفص ٣ ١٢٢، خلافاً لـ سبه به بعض نحويين من أنه يجوز لاقتصار على

مفعول لأول وحده يظر شاف صرب ٤ ١٢١٣٥ وشرح التصريح ١ ٣٨٨

يظر شاف صرب ٤ ٣٥ ٢ وشرح التصريح ١ ٣٨٨

يظر شرح شمس ٢ ١٠٠ والمساعد ١ ٣٨١ ورتشاف لصرب (٤) ٢١٣٥

يظر انقرب (١٣٥)

يظر لأصوب في نحو (٢) ٢٨٥

وذهب من سرح،^١ ومن كيسن،^٢ ورخحة لرصي،^٣
 ومن مدث،^٤ ونسب إلى لأكثرين،^٥ إلى حور م معه لأون
 ومن من مدث، يقول بالجمع لا حجة له، لا تناع طهر كلام سيويه في
 رجة، رأف لأكثرين،^٦ وقد تأوّن سير في قور سيويه ولا يجوز أن
 ينصرف على مفعول واحد دون ثلاثة،^٧ أن معه لا يحسن لاقتصر
 على لأون لأنه لا يجوز مصنف،^٨
 ثم إن دلالة حذف ه صحيحة، لأن مائدة لا تعدم بالاختصار
 على مفعول لأون، ولا تعدم بالاستعناء عنه، فمثال لاقتصر عليه
 عمت ربه، د أردت لإحار بيبصان عمن م إلى ريد، ومثان
 (سعداء عنه) عمت درك طيبة، د أردت لإحار بإعلامك له أن
 دره صبة، دور عرص في تسمية من أعمت^٩
 وحذف سحويون في حور أو مع تقديم مفعولي (أعطى،
 وأحوها، وبعدت أفوهم في دث، فقد حثمو في نحو (ثوبه أعطيت
 به، وأحارها نصريون وصرء وثعب، وصعها هشام بكوفي

نصر م جمع مدث

نصر م ف نصر ٤ ٣٥ ٢ وشرح نصريح ٣٨٨

نصر م - مدث ٢ ٩٧٩

نصر م - سرح ٢ ٩٩ ١

نصر م - مدث نصر ٢ ٣٥ ٢ وشرح نصريح ٣٨٨ وبت ٢٥٨

نصر سرح سهل ٢ ١

نصر م

نصر شرح كذاب سيويه ٢ ٣٣ وشرح بكافه ٢ ٩٧٩

نصر سرح سهل ٢ ١

نصر رشاد نصر ٣ ١٦٦ ١، وجمع ٢ ٣ ١

وهو ذكر من شرح ما ظهره أن الكوفيين يحورون مسألة
 شيعة كما ذكر لأبي أن ثعبا يوفق نصريين في مسألة
 واحدة

كما حذف الحويون في تقديم معجون سم بفعل عليه، فذهب
 مسبوقة، وورد و نعرء، وهو مذهب أكثر الحويين^١ إلى أن
 رب لا يصح ولا يقال ريد عيث ولا عمر دوت، لأن أسماء
 دافع شرح في عمل على فعل، فلا تتصرف تصرفه
 وحذف نكسائي^٢ وأحر دت وخرج عليه فوه تعالى (كتاب
 لله عيتكم)^٣ وهو شاعر

يا أيها المذبح دلوي دوتك

إني رأيت الناس يحمدونك

و تنقد ر عسكه كتاب ساء و دوت دوي^٤

وقد سب بعض الحويين مذهب نكسائي في نكوفيين^٥

١- ص ٢٣٩ في حو ٢

٢- ص ٣٣ و ص ٣٣

٣- ص ٣٨ ٢٨٢

٤- ص ٢٢ ٢

٥- ص ٢٦٠

٦- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧

٧- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧
 ٨- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧
 ٩- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧

١٠- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧

١١- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧
 ١٢- ص ٢٣٧ شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧ و شرح ٢٣٧ ٢٣٧

وقال لجمهور: إن (كتاب الله) ليس منصوباً بـ (عليكم)، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والمعامل فيه فعل مقدر، والتقدير

(كتب كتاباً الله عليكم)، وإنما قدر هذا لتقدير دلالة ما تقدم عليه وهو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ...﴾ فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، ويؤيد هذا القول قراءة أبي حنيفة ومحمد بن السميع اليماني (كتب الله عليكم)^٢

أما البيت فـ (دلوي) في موضع رفع، والتقدير (هذا دلوي دوت) أو يكون (دلوي منصوب و لتقدير (خذ دلوي دوت)^٣

والعريب أن بعض اللاحقين المعاصرين يرى أن تكون هذه مسألة خلافية بين المدرستين، وأنه لم يقل بهذا القول من نكويين أحد،^٤ في حين أن هذا هو قول الكسائي كما تقدم، وسه سيويه في (الكتاب) إلى (بعضهم)، وسه الفراء إلى (بعض أهل النحو)^٥

كما أن هذا اللاحث نسب مذهب لكسائي إلى سيويه، وأنه أي سيويه يستحسن نصب (كتاب الله) بـ (اسم الفعل عليكم)،^٦ وهذا القول بعيد جداً عن لصواب، إذ يوجب سيويه في كتابه لهذه المسائل

من الآية ٢٣ من سورة نساء

^٢ ينظر اسحر المحيط (٢/ ٢١٤)

^٣ ينظر (نصف ١) ٢٣٤

^٤ ينظر درسه في سحر الكوي ٤١٨

^٥ ينظر مکتب (١) ٣٨٢ ومعاني نقرآن ١ (٢٦٠)

^٦ ينظر درسه في سحر نكوي (١٢١)

ـ (باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً)، ثم ذكر أنه إذا قيل (سير عبيه) فقد علم أنه كان سير ثم قال (سير توكيداً، وذكر أنه قد تدخل لألف واللام والإضافة على هذه المصادر، ومثلـ (ثمر مر لسحب))^١ و (كتاب لله عليكم) و لما قال ((حرمت عليكم أمهاتكم)) حتى انقضى الكلام علم المحاطون أن هذا مكتوب عندهم، مثبت عندهم. وقال (كتب لله) توكيداً،^(٣) فكيف يقال إن سيويه يرى أن (كتاب لله) منصوب بسم الفعل ويستحسن ذلك^{١١}

ثانياً- المفعول معه

اتفق الحوويون على أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه فلا يقال (وخشية استوى ماء)^٢ واختصروا في توسطه فأجاز أبو الفتح ابن حني توسطه نحو (استوى والخشية الماء) و (حاء والطيبالسة الرد)^٣ بدليين الأول: أنه قد حر تقدم الواو العاطفة، وهذه الواو فرع عليها، فليحز فيها أيضاً لأنها محمولة عليها الثاني: أن ذلك قد جاء في قول الشاعر (وإن كانت هذه واو عطف لا و ومعية)

لكتاب ١ (٣٨١)

^١ من الآية (٨٨) من سورة المل

^٢ ينظر بكتاب (١ ٣٨٠ ٣٨١)

^٣ ينظر شرح الكافية (١ ٦١٩، وشرح التسهيل (٢ ٢٥٢) وشرح الجمل لابن عصور ٢

(٢٦٨)

^٤ ينظر الخصالص ٢ (٣٨٣)

جَمَعَتْ وَفُحِشَتْ غِيَّةٌ وَغِيْمَةٌ

ثلاث حصال لست عنها برعوي

ومع ذلك فمهور، لأن تقديم نوو عاطفة ضعيف نحو
وعمره جاء رداً، فكيف في نوو مخموة عيها، كما أنه لا يتعين جعل
فحشاً مفعولاً معه، بل جفنه من باب لعطف أو، أي (جمعت غيَّةً
وغيمَةً وفحشاً، لأن نقول بتقديم معطوف في ضرورة جمع عنه،
وحيث كدش نقول بتقديم مفعول معه^٢
ثم إن سمى أن فحشاً في بيت مفعول معه - فإن هذا من
ضرورة شعر ولم يأت في نسخة نحوه والله أعلم

ثالثاً الحال

حذف نحويون في تقديم خبر على صاحبها، فإن كان
صاحب خبر مرفوعاً، أو منصوباً، ولصريون على حور تقديمها عنه
صاهر^١ كان أو مضمراً، نحو جاء مسرعاً رداً^٣ و لقيت ركةً هداً^٤
ومع ذلك فكوفيون،^٥ وعندنا معهم تقديم حال منصوب مثلاً فتوهم
بأن حال مفعولاً، وصاحبه ندلاً

نحو شرح بكافة، ٢، ٩، اشرح من رطبه ٥، ٢، اشرح سبيل ٢، ٢٥٢

نحو شرح حميد لا، منصو، ٦٩، ٢، اشرح سبيل ٢، ٢٥٣

نحو شرح سبيل ٢، ٣٤، و سبيل ص ٣، ٥٨، و الجمع ٢٦، ٤، و سبيل

صريح ٥٩٩

نحو مرجع ٣، ٥٨

وبعض الكوفيين أحاز تقديم الحال على صاحبها «نصوب» إذ
 كنت حال حملة نحو (لقيت تصحك هداً)
 ولطهر أنه لا مانع من لتقديم مطلقاً، وتعليل الكوفيين بالنس
 بين المعوم والحال ليس قوياً، بل العالب أن دلالة الحال هنا أقوى من
 دلالة معمولية، إذا قيل (لقيت مستبشرين لطلاب) ونحوه
 فإن كان صاحب حال مجروراً بالإضافة، فلا يجوز تقديم حال
 عليه بالإجماع^٢
 وإن كان مجروراً بحرف جر فذهب «نصريون إلى المفع مطلقاً»^٣ وعليه
 أكثر نحويين،^٤ من دعى الأبري الاتفاق على المفع^٥
 وفصل الكوفيون^٦ بين صاحب الحال إذا كان ضميراً، أو د
 كان طاهر، فأحدرو التقديم مع ضمير ومفعوه مع الطاهر
 وختار ابن كيسان،^(٧) والفراسي،^٨ ومن برهه،^٩ تقديم الحال
 على صاحبها لمجرور بالحرف، مستدلين بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا

نظر شرح السهيل ٢ (٣٤) وارشاف نصر (٣) ٥٨١)
 نصر شرح السهيل ٢ ٣٣٥
 نظر نكتات ٢٤ ٢١ ومقتضب (١) ١٧١ والأصون في نحو ٢ ٤ وشرح
 المنصر ٢ ٥٩ وشرح نصريح ١ (٥٨٩)
 نصر أم ي من الشجري ٣ (٥) وشرح السهيل ٢ (٣٣٦) وجمع (٤) ١٢٦
 نظر تشاف نصر ٣ ٥٨٠ وساعد ٢ ٢١ وجمع (٤) ٢٦
 نظر تشاف نصر ٣ ٥٧٩ - ١٥٨٠ وشرح نصريح ١ (١٥٩١)
 نظر شرح الجمع لاس برهان ١ ١٣٨ وأماله من الشجري ٣/١٥ وشرح الكافية
 ٢٦١ وشرح السهيل ٢ (٣٣٦)
 نظر شرح الجمع ١ ٣٨ وشرح الكافية (١) ١٦٦٠ وشرح بكافية شامة ٢ ٧٤٤
 وشرح بن عقل ١ (١٦٤) وشرح نصريح ١ (٥٨٩)
 نظر شرح الجمع ١ ١٣٦ ٣٨

كافة للناس) وتناولها لجمهور بأن (كافة) حال من الكاف فإن
 رضي وهو تعسف^٢ وظاهر الآية أن (كافة) حال من لاس؛ أي
 لاس كافة وهو اختيار ابن مالك،^(٣) وأبي حيان،^٤ والسيوطي^٥
 وإذا جاز تقديم الحال من الظاهر، فليقتس عليه المضمرة وأنه أعلم
 أما تقديم الحال على العامل فيها ففيه أربعة مذاهب
 الأول: المنع مطلقاً وهو مذهب الجرمي^٦
 الثاني: الجواز مطلقاً إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو ما يقوم مقام الفعل
 وهو مذهب جمهور نصريين^٧
 الثالث: الجواز عدا (ركباً يريد جاء) لبعده عن العامل وهذا مذهب
 لأحمش^٨
 الرابع: مذهب الكوفيين^٩ وهو لتفصيل فمنعوا تقديم الحال إن كان
 صاحب الحال مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً، ظاهراً، وأحذروا
 م عدا ذلك

٢ من الآية ٢٨، من سورة سبا
 ٣ ينظر شرح نكته ٦٦١
 ٤ ينظر شرح السهيلي (٢ ٣٣٦ ٣٣٧)
 ٥ ينظر بحر المحيط ٢٨١ ٧
 ٦ ينظر مجمع ٢٥ ٤
 ٧ ينظر بحر المحيط ١٧٥ ٨ والمساعد (٢ ٢٦) وشرح التصريح (١ ٥٩٤)
 ٨ ينظر لأصول في النحو (١ ٢١٥) وارتشاف الضرب (٣ ١٥٨١) والإنصاف (١ ٢٥١)
 وبيبي ٣٨٣ واتلاف بصرة (٣٧) ومجمع (٤ ٢٧)
 ٩ ينظر ارتشاف الضرب ١٥٨١/٣١، وشرح التصريح (١ ٥٩٤) ومجمع (٤ ٢٨)
 ينظر لأصول في النحو (١ ٢١٥) وارتشاف الضرب (٣ ١٥٨٢) والإنصاف (١ ٢٥١)
 وبيبي (٣٨٣) واتلاف البصرة (٣٧)

ونُسب إلى «فرء»^١ والكسائي^٢ مع مطلقاً كالجرمي
 وإنما مع ذلك المفعول لأنه يؤدي إلى تقديم «مضمّر على ظاهر
 وهذا لا يجوز

وما ذكروه لا يتجّه، والصحيح «خوارز بدليل قوله تعالى ﴿خُشَّعًا
 أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾»^٣ وقوهم (شئى تؤوب، الحلة) كما
 أن قوهم إن لصمير لا يقَدّم على الطاهر، فيه نظر أيضاً، لأنه قد صح
 هذا كثيرٌ، نحو قوله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى﴾^٤ لأن
 صمير وإن أحر في اللفظ - فهو مقدّم في التقدير

أما إذا كان العامل ليس بفعل، ولا معه، كما طرف نحو (ريد في
 بدر قائماً)، م يحز التقديم^٥ وأجاره الأحمش^٦ بشرط تقدم المبتدأ نحو
 (ريد قائماً في بدر) وستدل بقوله تعالى ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ
 بِيَمِينِهِ﴾^٧ على قراءة من قرأ (مطويات) بالصب^٨ وحجته قوية

ينظر رتشاف نصر (١٥٨٢/٣) وأسرار النعبيه (١٩٢) ونبات ٢٨٩

ينظر رتشاف نصر (١٥٨٢/٣) وشرح التصريح ١ (٥٩٤) والجمع ٤ (٢٨)

من الآية ٧ من سورة القمر

من الآية ٦٧ من سورة طه

^٥ ينظر لأصوب في نحو (٢١٥/٢) وشرح نكاه لشافة (٢١٥٢)

ينظر شرح نكاه ١ (١٦٥٢) ونبات ١ (١٢٩٠) وشرح لكاهية النشابة ٢ (٧٥٢)

^٦ من الآية (٦٧) من سورة برمر

^٨ ينظر معاني القرآن بقرآن بقرآن ٢١٠ (٤٤٢٥) ومعاني القرآن وعونه (٤) (٣٢٢)

و- من حيي فروية بروية وهدس من بعد حاكم)
وعنى بسهم برويه نصب فتخرج بصرورة بحيث لا تصح في

سعة

وقد سب بعض سحويين مذهب بكسائي إلى الكوفيين.^٢
هدس صحيح من هو مذهب بكسائي فقط كما تقدم، بل قل من
شرح و كوفيو. في ذلك على مذهب سيوييه^٣ أي مع، كما أن
من سحويين مذكروا هـ نقول مذهب الكوفيين، ولا سيما
سمر في مع عديته بكسائي خلاف^٤

وقد رجع هو. كثر بعده حمير على عمنه من هاتك، وأبو
حسن من متأخريين، وسب أبو حنبل وسيوطي^٥ هـ نقول بالحرمي
ص

حصص ٢ ٣٨٤

حصص ٣٩٠ واللاف بصرة ٣٩ وهدس ٢٠

وصد في سحر ٢٢٣

حصص ٩٦ وشرح س في ٤

حصص ٣٨٤ ٢ وشرح حلية السفة ٢ ٤٧٦ وشف بصرة ٤

٢٤

طه - ف بصرة ٦٣٤ وجميع ٤ ٢

خامساً. المستثنى

أجمع سحويون على حور، تقديم مستثنى على أحد حرثي الخمسة
من فعل أو مفعول

و حننهم في تقديم مستثنى في أول خصمه نحو لا يريد دم
عوم و (لا يريد دم عوم) وأحدهم ككوفون^١ مستنديين بيتين من
شعرهما قول شاعر

حلا أن العتاق من المطايا

حسين به فهنّ إليه شوس^٢

وقول لآخر

وبلدة ليس بها طوري

ولا خلا لجنّ بها إنسي

ونُسب إلى رجاح،^٣ وقرع عليه ككوفون مسائل^٤ أخرى

ورده نصريون من وحوه أهمها

أن هذا لم يُسمع في لسعة أم بيتان بلدان، وهذا ككوفون فأما

لأول فإن معناه يفهم من سياق البيت سي قدس وهو

نظر شاف نصري ٥٧٣

نصر نصر د ٢٧٣ ١ بين ٤١٦ وبتلاف نصريه ٢٠ وشرح ٨ به

١٢٦ ١ شاف نصري ٥٧٣

نصر ر جمع ١٠ غة

نصر د ١٢٧٣ ١ ١٠ ١٢٧٣ ١ ١٢٧٣ ١

نصر ر جمع ١٠ غة

إلى أن عرّسوا وأغلب منهم
 قريباً ما يحسن له حسيسُ
 خلا أن العتاق من المطايا
 حسين به فهن إليه شومسُ

ومعده ما يحسن به حسيس خلا أصوات حيل ويمكن أن يكون
 خلا هذا ستر ك لا ستهاء، ومعده بكر لعتاق سمعت حسيسه، لأبها
 م هذه سمع وهذا أقوى من تأويل لأول، لأنه ضعيف في معنى، لأن
 أصوات حيل سست من صوت لأسد فتستشئ منه
 أم أنت تشي فتصدره بس بها بسى، لا حيل ولا ستهاء هذا

منقطع

هو ستمد يد ' ده كوفيون من معنى سيتين فهم ضرورة وه
 سمع في سعة منه
 كما رد نصرينون هذا ذهب بلفاس، رد قسوه على بدل
 لا يقدم على مدر منه
 ما في قدم مستشئ على مستشئ منه فقيل ما بي لا ر أحمد
 شعه ه جاء لا ريد، حوث ونصرينون يوحون نصه، لأن سابع لا
 يقدم على شمع

وذهب كوفيون^{٢٢} وسعد ديون في حور رقع، مستشئ
 رة نة عن عرب ما لي، لا أنوك نصرًا، تي روه سبوه عن
 ترس

٢٢ ج نصرين ٢٩ ج نصرين ٢٦ ج نصرين
 ٢٨ ج نصرين ٢٩ ج نصرين ٢٦ ج نصرين
 ٢٣ ج نصرين

وقال حسبان من ثلث رصي منه عنه

لأنهم يرحون منه شعاعاً

إذ لم يكن إلا السيون شافع

وفصل من مدك فقد يعنى نصب مستثنى بد ك كلام
موجب نحو جاء لا زيد . حوثث و في ندر لا عمر أهيا ، ولا تنع
ب م يكن موجب بل يجوز نصب ، ويجوز أن يشعر لعدم مستثنى
ويعمل مستثنى منه بدلاً ، وقد ين أكثر مصنفين لا يعرفون هذا
أما تقديم مستثنى على لعدم ، وكذا متوسط بين حراي كلام
نحو نفوه لا زيد في سد . و يقوم لا زيد فتمورا قصة ثلاثة
مدشب نحو ، وسع . و تنفصل فيجوز هذا في لعدم متصرف نحو
أقوم لا زيد في مو ولا يجوز في غير متصرف نحو قوم لا زيد في
ن

في أبو حيان وهو بدني مختاره ، وورده سماع

سم س ج ٨ في شاف ٢ ٤ ٥ ٧ ٦

طر ش و صر - ٥ ٨ ٣ ٥ ٦ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠

٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠

سادساً أخبار كان وأخواتها

أحر نصرين تقديم حر كان على اسمها نحو (كان قائماً ريداً) ومع ذلك بكسائي ونصر^١ وأحره هذا التركيب على أن يكون سم كن صمير الشأن، و (قائماً حر كان، و (زيد) مرفوع إمّا بقائم عند بكسائي، أو بـ (كـ وقائم) عند لمرء

وفي قوهف تكلف طهر ومخالفة للمسموع من كلام العرب
 كم مع كوفيون^٢ تقديم حر كن إد كن جملة نحو (كان يقوم ريداً)، وأحارو أن يكون سم كن هـ صمير الشأن، والخبر (يقوم)، ورید مرفوع بـ (يقوم)

وأم معمول خبر نحو (كانت ريداً لحمى تأخذ) أو (كانت ريداً تأخذ لحمى) فمع تقديمه نصرين،^٣ لأن فيه فصلاً بين (كن) وما عملت فيه شيء لم تعمل فيه
 وأحره كوفيون^٤ بدليل

فائدة هذاجون حول بيوتهم

بما كان إياهم عطية عودا

ينظر لأصو في سحر ١٨٦ وشرح بكافيه وشفاه ١١ ٣٩٦

نصر شرح حمير لاس عصمو ٤٠

نصر شرح حمير لاس عصمو ٤٠٣

ينظر كـ ب ٧٠ ولأصو ١ ٨٦ وشرح الكافيه ثفيه ١٠٢

نصر شرح بكافيه بسافة ١ ٣ ٤

ووجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم كان ضمير
شأن ويجوز جعل (كان) في هذا البيت زائدة وعطية مبتدأ وحرره
(عوداً)

وجوز ابن عصفور (كانت ريداً أحمى تأحد)، وفي كلامه ما
يوهم أنه مذهب لأكثرين ((لأن معمول من كمال لخر وكالخره مه
فانت در يد أوليتها لخر))^١

وأما تقديم خبر كان وأخواتها على الفعل نحو (قائماً كان ريد)
فقد معه لكوفيون على عشار أن (قائماً) خبر كان، أما إذا عُذَّ سم كان
ضمير الشأن، فأحزوه^٢ وأحاره البصريون^٣ لأنه شبه بتقديم مفعول،
وهذا تفصيل آخرى للكسائي ولهمراء في سيق نفسه^٤

وأما تقديم معمول الخبر على (كان) واسمها وحرها، فقد معه
بعض لحويين، فلا يُجَيرون (في لدر كان زيد قائماً)، ولا (يوم الجمعة
كان ريد مسافراً)، ولا (طعامك كان ريد أكلاً) كثرة الفصل بين لمعمول
يدي هو صلة لخر، ولعامل الذي هو لخر^٥

ولصحيح أن هذا جائز^٦ وقد ورد به لتريين بحوقوله تعالى
﴿أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^٧

شرح حمل ١ ٤١٠،

ينظر شرح حمل ١ ٤١٠

^٢ ينظر لأصول في نحو ١١ ٨٦ وشرح بكفيه لشافعية ١ ٣٩٦ و شافعي مصر ٣ ٦٩

ينظر شرح حمل ١ ٤١٠

مرجع السابق

^٦ ينظر المصنف ٤ ١٠٢ ١٠١ ولأصول ١١ ٨٦ وشرح سهل ١٣٥٤

^٧ من الآية ٢ من سورة سبا

وقوله تعالى ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ﴾^١

واحتف المحويلون في تقديم حر (مارا) وأخوتها عليها،
فذهب الكوفيون،^٢ عدا لفرء^٣ وبن كسان^٤ ونسب إلى
لأحمش،^٥ وحتره اس خروف^٦ إلى حوار تقديم الخير، لأن (ما)
برمت هذه الأفعال ناقصة، وصدرت معها بمرنة لإثبات، لأن (رل)
ونحوه، فيه معنى لمي، و (ما) نافية أيضا، فلما دخل مي على لمي،
صار يجبا، وإد كن كذلك صدرت (مرال) بمرلة (كن) في الإيجاب،
فحار تقديم الخير^٧

ورده لصريون^٨ ولفرء^٩ بأن (ما) نافية، والنهي به صدر
لكلام، فحري محري حرف لاستفهام في أنه به صدر لكلام، كما أن
حرف بما جاء لإفادة المعنى في لاسم والمعل معاً، فيسعي أن تأتي
فسيهم لا بعدهما، كما أن لسمع لا يقوي حجة الكوفيين

من لآبه ٧٧ من سورة لأعراف

نظر لإصاف ٥٥ وشرح بكافيه ٢، ١٠٤٨ وشرح ٣٠٢١ وشرح تسهين

٣٥ وثلاث مصره ٢٢١ والبيت ١ ٦٨

نظر، صلاح الخير ١٦١ وشرح نلمع لاس بره ١ ٥٤، وشرح بكافيه ٢ ١٠٤٨

و (إصاف ١١ ٥٥ وشرح بدرة لألفه لسبي ٢ ٩

نظر شرح حمل لاس حروف ١ ١٤١٨ وشرح ثلاث مصره ٣ ٧١

نظر شرح حمل ٨ ٤

نظر شرح لكافيه ٢ ١٠٤٨ وإصاف ١ ١٥٦

نظر شرح بكافيه ٢ ١٠٤٨ وإصاف ١ ١٥٥ وشرح الكافيه نشافة ١ ٣٩٨

ونسب ١ ١١٦٧ وشرح ثلاث مصره ٣ ١١٧٠

نظر لإصاف ١ ٥٥ وشرح حمل لاس حروف ١ ٨ ٤، وشرح لتسهي ١

٣٥ وشرح بكافيه ٢ ١٠٤٨ وشرح ثلاث مصره ٣ ٧٠

وقد اختلف لنحويون أيضا في توسط حبر (ليس) أو تقديمه
عندها، فنقل لفارسي. ^١ واس الدهان، ومن عصمور، ^٢ واس مالك، ^٣
الإجماع على توسط حبر ليس نحو (ليس قائما ريدا) وقال أبو حيان إن
دعوى الإجماع ليست صحيحة فقد مع ذلك اس درستويه، تشيها
دام ^٤، وقد جاء شريل بما معه ان درستويه «لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُؤْكَلُوا
وَأَخُوهُكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» ^٥

ووهم بن معط فمع توسط حبر دام ^٦ قال اس مالك ليس به
في ذلك متوع، بل هو مختلف للمقيس والمسموع ^٧، وقال لرصي وهو
عبط لم يذكر لغيره ^٨

وام تقديم حبر (ليس) عندها فذهب جمهور الصريين ^٩ إلى
حواره، وهو قول الصراء من الكوفيين، ورجحه السير في ^{١٠}، وأبو
عبي ^{١١}، لفارسي، واس برهان ^{١٢}، والنخشي ^{١٣}، والشلوبين ^{١٤}،

ينظر لأصناف عصدي ^١ والمقصود ٤٧

ينظر كشف نصرت ٣١ ٦٩

ينظر شرح سبهر ١٣٤٩

ينظر كشف نصرت ٣ ٦٩، وأوضح مالك ١ ٨ ٢

من الآية ٧٧ من سورة بقرة

ينظر شرح سره لأصناف سبهر ٢ ١٨، وشرح لوصلي ٢ ٨٦٠،

شرح سبهر ٣٤٩

شرح مكافه ١ ٩٤ وينظر شرح نصري ١ ٢٤٢

ينص لأصناف ٦٠ وسبهر ٣١٥ وسر العروة ١٤٠، وكشف نصرت ٣

٧٢ ونلاف نصرة ١٢٤ وشرح النصري ٢٤٥

ينظر كشف نصرت ٣ ١٧٢ وشرح نصري ١ ٢٤٥

ينظر شرح نكتات (١٦٥ ٣)

ينظر (إصحاح ١٣٨ وسائق الحبيب ٢٨ والمقصود ١٠٧)

ينظر شرح سمع ٥٨

ينظر كشف ٢ ٣٨ وشرح نصرت ٢ ٨٨

ينظر بوطه ٢٢٨ وكشف نصرت ٣ ٧٢ ١

وس عصفور ، ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه ، إذ فهم من ثبته
 (أريدُ ست مثله) أنه يحير بتقديم^٢

في حين ذهب جمهور أهل الكوفة^٣ ، والمرد^٤ ، ولرحاح^٥ ،
 وس لسراح ، وأكثر المتأخرين^٦ إلى مع

وستدلُّ بالسكون بأنَّ (ليس) فعل غير متصرف فلا يصح تقديم
 حر عليه ، كما أن (ليس) بمعنى (ما) و (ما) لا يتقدم معموله عليها ، وقد
 ثبت أنها لا تتصرف ، وأنها موقوفة في شبه حرف ، فينعي ألا يتقدم
 حرها عليها ، كما أن دليل المجيرين ليس و صحاح ، وفيه عدة تأويلات ، ولم
 يستند مجيرون ، لا سلب تطرق إليه لاحتمال وقوعه لا نسي على
 أمثله هذه لأدلة^٧

وستدلُّ مجيرون بقوله سبحانه وتعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ
 مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^٨ ووجه الاستشهاد بتقديم معمول حر ليس عليها
 والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل

ينظر شرح حمص ٣٩٥ ٣٩٦

ينظر كتاب ٢ شرح حمص لأبن حروف ١٨ ، وشرح سبيل ١ ٣٥

وشرح مفصل ٤٧

ينظر لإيضاح ١٦٠ وأسر سورة ١٤٠ وشرح الكافية ٢ ١٢٩ ١ ورشاد

نصب ٣ ٦ وتلاف نصره ٢٣١ وشرح نصريح ١ ٢٤٥

ينظر خصائص ٨٨ وشرح سمع لأبن بوهار ٥٨ وإيضاح ١ ٦٠

وشرح بكافية ٢ ١٢٩ وشرح سبيل ١ ٣٥ ورشاد نصب ٣ ١٧

ينظر ساد نصب ٣ ٧ ومعاني القرآن وعرابه ٣ ٤٠

ينظر لأصوب في نحو ١ ٨٩ ٩٠

ينظر شرح نصريح ١ ٢٤٥ والبيحر محمد ٥ ٢٠٦

ينظر لخلاف بين عدة نصرة لعبد محمد موسى ١ ٨٦

من الآية ٨ من سورة هود

ومع قوة دليل المنعين، فهي أميل إلى مذهب المنعيين للأسباب

لآية

١- الآية، فإن دلالتها واضحة تدل على ما قاله المحيزون، وما

ذكره مانعون من تخريج الآية لا يجوز من تكلف

٢- تمثيل سيوييه، وهو كان لا يجوز ذلك لما مثل له

٣- لاتفاق على حوز تقديم حرها على سمها، وهذا

التقديم ضرب من التصرف، فلم جار التصرف هنا ومنع

هناك^١ والله تعالى أعلم

سابعاً خبر ما الحجازية

ختلف السحويون في تقديم معمول حر (ما) وفيه الخجارية نحو

(طعامك ما ريد كلاً)

فذهب لبصريون إلى أنه لا يجوز، لأن (ما) تفيد النفي،

ويلبسها لاسم ولفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا

يعمل ما بعده فيما قبله

وذهب لكوفيون إلى أن ذلك حائر، واستدلوا بأن (ما) بمنزلة (لم)،

و (س) و (لا) وهذه لأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو

ريد لم أصرب وعمر لن أكرم وشرأ لا أخرج^٢

بصر لأصول في سحر ٢٣٤ و (أصاف ١، ٦٢) وسبيل ٣٢٦ و تلاف بصره

٦٥

٢ بصر لأصول في سحر ٢٣٠ و سبيل ٣٢٧ و تلاف بصره ٦٥

و. بظاهر رجحان مذهب الكوفيين، لأن النفي وإن كان به صدر
بكلام فإن تقديم معمول قبله جائر بدليل ما تقدم

ثامناً لا النافية للجنس

ختلف لحيويون في متعلق لطرف في نحو قوله تعالى ﴿قَالَ لَا
تَشْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ وقوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا
مَنْ رَجِمَ﴾^١ فذهب سغديون إلى أن الطرف هنا متعلق باسم (لا)،
وحوّروا سوء المكرة وإن كنت عمدة في طرف بعدها أو حرور مثل (لا)
طاع حلاً حاصراً^٢

وحرّحوا على هذا مذهب قوله صلى الله عليه وسلم اللهم لا
مدع لـ أعطيت ولا معطي لما معت^٣

ومذهب الجمهور أن الطرف هنا لم يتعلق باسم لا، وإلا كان
شبهاً بالنصاف فيجب نصبه، من هو متعلق بمحدوف، وهو خبر المبتدأ^٤
وقال من مالك، إن مثل هذا معرب وبكأنه شرع منه تنوين
تشبيهاً به بالنصاف^٥

ويندو مذهب من مالك قوي والله أعلم

من الآية ٩٢ من سورة يوسف

من الآية ٤٣ من سورة هود

١ بظن شرح بخاري ١ (٨٢) و شافى بصرب ٣ ٤ ٣ و يعني ٥ ٥ و شرح
نصريح ٢٤٤

٢ صحيح بخاري كتاب الأدب، رقم ٨٤٤ و صحيح مسلم كتاب المساجد، رقم ٥٩٣

٣ بظن شرح كونه ١ ٨١٩ و رتشاف النصرب ٣ ١٣٠٤

٤ بظن شرح بسهم ٢ ٥٣

المبحث الثاني الاحتمالات الإعرابية في المنصوبات

- ١- نكتة خمسة عربية في قسمين
 خمسة قطعة دلالة أي لا تحمل إلا معنى واحد مثل جاء زيد،
 ذهب عمرو
- ٢- خمسة صفة دلالة أي تحمل أكثر من معنى
 وثمة سبب كثيرة تدعو إلى تعدد دلالة في خمسة منها
 لاشه ' في دلالة صيغة
 حرف ندى يؤدي إلى تقدير أكثر من واحد نداء على تقدير
 نحو وف
- ٣- فير خمسة بعدد معنى
- ٤- خروج عن الأصل
- ٥- عدم ظهور علامة لإعرابية
- ٦- بعد دلالة معجمة بكنمة
- ٧- دلالة بعمى
- ٨- اسباب أخرى

نظر في خمسة عربية وعبرية بقصر سامري في ٢- المنصوبات المشابهة
 خصه في عمر حريمي بسبب عمر عند برحق ٥٩

ولأنه يستحيل إحصاء المصونات التي تعددت الوجوه الإعرابية فيها في قرآن كريم، أو الشعر العربي، أو منشور كلام لعرب فسدكر
 من شاء منه تعنى بمادح تدل على ذلك، وسيتبين ذلك لما ذبح بعض
 مسائل لتي هـ صفة تعدد الوجوه الإعرابية

١ فمما كان سبب تعدد الوجوه الإعرابية فيه الاشتراك في دلالة
 الصيغة

١ قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^١

فقد اختلفت راء سحويين في توجيه نصب هذين المصدرين
 على أقول

١ أن (خوفًا وطمعًا) مفعولان هما، وهو احتير
 «عكري»^٢ وردّه الرخشري^٣ بأن الإراءة فعل لله
 ولخوف وطمع فعل سحاطبين. وأكثر السحويين
 يشترطون في المفعول له الاتحاد في ماعل
 وقور برخشري غير متحه لأن لمعل هما واحد هو الله
 تعالى والمعنى (خافة وإطماعاً)، فالشرط إذا قائم، ثم من
 هذا لشرط أيضاً غير مجمع عليه فمن السحويين من لا
 يرى شترطه أصلاً^٤

من الآية ٢ من سورة برعد

ينظر ش ٢ ٦٥٠

ينظر يكشف ٢ ٨ ٥

ينظر شرح سهر ٢١ ٩٧ ومعني ٧٣

٢ أنهم حالان وهو اختيار الزمخشري،^١ وفي صاحب
الحال وجهان^٢

الأول أنه (الكاف) في (يرىكم)، أي ترون خائفين
وطمحين

لثاني أنه لرق أي يرىكموه حال كونه ذا خوف
وطمع

والقول الأول أقوى في المعنى، وأقرب إلى السياق، أي
أن الله يرى العدد لرق حتى يخافوا، ويطمعوا

٣ أن يكونا مصدرين مؤكدين لمعلين محدوفين أي
(فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً)^٣ وهو وجه بعيد
لأن فيه حذف الفعل الذي أكد بالمصدر، وسحويون لا
يجيرون ذلك^٤

ب- قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ
النِّسَاءِ﴾^٥

هـ (شهوة) تحتل وجهين

١- أنها مصدر واقع موقع الحان أي مشتبهين^٦

١- نظر كشف ٢ ٨ ٥

٢- نظر لدر تصور لسمي خبي ٤ ٢٣٣

٣- نظر معي ٧٣٠

٤- نظر شرح من عمن ١٥٦٣

٥- من لآبه ١٨ من سم ٤ لأخرى

٦- نظر وكشف ٢ ٢٥ ١ والسر (١ ٥٨) بحر محيط ٤ (٣٣٧)

٢ أنها مفعول لأجله أي لأجل الاشتهاء^١

ولعل لأول أقرب في السياق، فإن الآية جاءت في سياق تأييد لوط عليه سلام لقومه الذين كان هذا هو حاشم، وهي حال شاذة مخالفة للمطرمة ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِنَّكُمْ لَأَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾^٢ والفاحشة هي إتيان الرجال مشتهين هم من دون نساء

ج قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾^(٣).

ويمكن تأويل (حسد) بعدة وجوه

- ١- أنه مفعول لأجله وعامه ود^٤
- ٢- أن يكون حالاً^٥ وصعق بأن جعل المصدر حالاً لا يُقدس مع أنه كثير في الكلام
- ٣- أن يكون مصدراً وعامه محذوف يدل عليه المعنى ولتقدير (حسدوكم حسداً)^٦

ينظر انبار (١) ٥٨١ وكشاف (٢) ١٢٥

من الذين ٨٠ ٨١، من سورة الأعراف

من الآية (٩١) من سورة النور

ينظر تفسير القرطبي ٢ ٧٦ وسبيد ١ ٤ (١) ومحرر توحيد (١) ١٩٦ والبحر المحظ

١ ٥٨١ ويدر مصو ١ (٣٤١)

ينظر بحر توحيد (٩٦) ويدر مصو ١ (٣٤١)

ينظر تفسير القرطبي ٢ ٧٦ والبحر المحظ (١) ٥١٨

وَيُعْتَرَضُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لِعَامِلِهِ يَحْتَاجُ لِتَصْرِيحٍ
بِعَامِلِهِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ يَتَعَرَّضُ مِمَّا لَتَوْكِيدِ لَدِي
يَقْتَضِي ذِكْرَ الْمُؤَكَّدِ

وَالْأَطْهَرُ هُوَ الْأَوَّلُ هُوَ احْتِبَارُ أَنِّي حَيٌّ

٢ وَيُمْكِنُ كَانَ الْحَذْفُ سَبَباً فِي تَعَدُّدِ وَجُوهِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ
إِحْسَانًا﴾^٢

وَفِي (إِحْسَانًا) عِدَّةُ وَجُوهِ

١ أَلَّا تَكُونَ الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةً بِـ (إِحْسَانًا) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ
فَعْلٍ الْأَمْرِ وَتَقْدِيرُ (وَأَحْسِنُوا لِلَّذِينَ) ^٣ وَهَذَا أَطْهَرُ
الْأَوْحَدُ وَأَقْوَاهُ لِعَدَمِ الْإِضْمَارِ بِلَا مِ فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ وَرُودَ
لِصَدْرِ نَائِثًا عَنْ فَعْلٍ الْأَمْرِ شَدَنَ وَمَطَرَدَ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْمَعْنَى
هَتَمًا بِهِ، وَتَنِيهًا عَلَى أَنَّهُ أَوَّلَى بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ عَنْ ذِكْرِ مَعْنَى
٢ أَلَّا يُجْعَلَ (إِحْسَانًا) مَفْعُولًا لِأَجَلِهِ، أَيْ (وَوَصِييَاهُمْ
بِالَّذِينَ لِأَحْسَنَ) (إِحْسَانًا) لِيَهُمْ^٤

وَهَذَا نَوْحُهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ، كَمَا أَنَّ فِيهِ خِتْلَافَ الْمَاعِلِ مِنْ
قَلْبٍ دَشْتَرَا ضَهْ

٣ أَلَّا يَكُونَ تَقْدِيرُ (وَسَتُوصُوا بِالَّذِينَ) (إِحْسَانًا)

بَصْرَ سَحَرِ نَحِيطَ ١٥١٨

مِنْ لَآيَةِ ٨٣ مِنْ سُوْرَةِ النِّعَمِ

بَصْرَ نَحِيطَ وَحَرِ ٧٢ وَالَّذِينَ يَصْنَعُونَ ٢٧٦

بَصْرَ سَبَبِ ٨٤ وَالَّذِينَ يَصْنَعُونَ ٢٢٧٧

ويتنصب (إحساناً) حيثئذ على أنه مفعول به
وهذا الوجه أيضاً خلاف ظاهر الآية التي جاءت لبيان ليقين
لدي أحذه أنه على بني إسرائيل، وهو إحلاص العادة
والإحسان بالوالمدين فليس فيها ذكر وصية
٤ أن يحسن (إحساناً) مصدر مؤكد لمفعول محذوف. وهذا
لمحذوف إما أن يقدر فعل أمر أي (أحسنوا) أو (أحسنوا)
أو يقدر خبراً مرعاة للمعنى (لا تعدون)، وتقدير (وتحسنوا)
بالوالمدين إحساناً^٢
ويشكر على هذا أنه لا يصح حذف عامل المصدر مؤكداً
و لأول أقوى الوجوه

٣ وما كان تعدد الوجوه الإعرابية فيه مبنياً على قول الجملة لتعدد
المعنى قوله تعالى ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ
فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^٣

ف (قليلاً) تحتمل عدة وجوه
١ أن (قليلاً) نعت مصدر محذوف، وتقدير (يؤمن قليلاً ما
يؤمنون) و (ما) هاء رتبة

بظن المصدر سماع
بظن سماع ٨٤ ونحوه الوجه ١ ٦٢ وكشف ١١ ١٥٩ ومعاني نقرأ
والعربية ٦٣ أو مصدر بصور ٢٧٦
من الآية ٨٨ من سورة بقرة
بظن بكشف ٦٤ وس ٩٠ ونصير مرصعي ٣١ ٢ ونحوه الوجه ١
١٧ مصدر بصور ٢٩٦

٢- أن (قليلاً) صفة نظرف محذوف أي هـ (زمنناً قليلاً ما يؤمنون) ونُسب لاس لأنبيري^١

وهذان الوجهان أقوى لوجه

٣- أنه على إسقاط حرف الخفض، أي لا يؤمنون، لا يقليل في أيديهم، ويكفرون بأكثره^٢

٤- أن تكون (قليلاً) حالاً من فاعل (يؤمنون)، أي أن المؤمن فيهم قليل ونُسب لاس عباس^٣

٥- أن تكون (ما) نافية أي فما يؤمنون قليلاً ولا كثير^٤، ومثله ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾^٥ و ﴿قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ﴾^٦ وهـ على لغة قوم من العرب

وهـ الوجه فيه ضعف من جهة تقدم معمول (ما) وهو (قليلاً) على (ما) لتي هـ صدر الكلام

٤- وما كان تعدد الوجوه الإعرابية فيه بسبب خروج الكلمة المنصوبة عن الحدود التي وضعها النحويون للوظيفة النحوية مجيء الحال مصدراً مثل

ينظر سيبويه ١، ٩٠ ودر نصون ١، ٢٩٦

١ ينظر د مسير لابن خوري ١، ١٣

٢ ينظر تفسير القرطبي ٢، ٣٠ ودر داسير ١، ١١٣ ودر نصون ١، ٢٩٦

٣ ينظر در داسير ١، ١١٣ ودر نصون ١، ٢٩٦

٤ ينظر د داسير ١، ١٣ واثبات ١، ٩٠ بحر المحيط ٢، ٧٠ ودر نصون

١، ٢٩٦

٥ من الآية (٥) من سورة الأعراف

٦ من الآية (٣) من سورة الأعراف

١ - قوله تعالى ﴿لَا تُؤَاغِدُوهُمْ سِرًّا﴾^(١)

وقد اختلف العلماء في تحديد معنى (سراً) فذكروا عدة معانٍ وساء على اختلافهم في المعنى خُتِفَ الإعراب أيضاً
١ قيل إن معنى (السراً) هو الزنا.

وهو قول حذر، والسحفي، والصحاك، وغيرهم^٢
فيكون المعنى (لا تؤاغدوهم رباً)

٢. أنه النكاح.

وهو قول أبي عبيدة،^٣ وزوي عن ابن عباس^٤
ويعرب (سراً) على هذين المعنيين معمولاً لأحده أي
لأجل لربا أو لأجل سكح

٣ أنه أخذ العهد والمواعدة على الزواج

وهو قول جمهور أهل العلم^٥ ويعرب (سراً) على
هذا معنى حالاً من فاعل (تؤاغدوهم) أي لا
تؤاغدوهم مستحفين أو مسرّين بذلك

وهو أحسن الوجوه وأقربها إلى سياق الآية
وقيل إن (سراً) على هذا المعنى حال من مصدر
المعرب المحذوف، أي لا تؤاغدوهم المؤعدة مستحفية

١ من الآية (٢٣٥) من سورة بقرة

٢ ينظر معاني القرآن للجدس ١ ٢٢٧ ونحوه بوجيز ١ (٣١٦) ورواد المسير ١ ٢٧٧

٢٧٨

٣ ينظر محارر نقر ١ (٧٥) ومعاني القرآن وإعرابه لبرحاج ١ (٣١٧)

٤ ينظر معاني نقر ١ بقر ١ (١٥٣) ورواد المسير ١ (٢٧٧)

٥ ينظر المحرر الوجيز ١ (٣١٦) ورواد المسير ١ (٢٧٧ - ٢٧٨) ونصيب أنقرطي ٣ (١٨٩)

وقيل بل (سراً) نعت للمصدر محذوف أي (لا
توعدوهن موعدة سرّاً)

وهذان القولان ضعيفان وفيهما تقدير وحذف لا
حاجة له

وقد ردّ بن عطية على من قال أنّ معنى (سرّاً) ربّما أن
لموعدة على الزنا حرام على المعتدة وغير المعتدة،
و سر يقع في سعة على لوطء حاله وحرمة. ولكن
معنى الكلام وقريته نذل على أحد نوحين، والآية
تعطي السهي عن أن يوعد برحل المعتدة على لوطء
بعد لعدة نوحه الترويح^٢ لأن في إحرازه برعبته
فيه ما يجعله تستعمل في القوم سهاية لعدة قبل
أوبها

٢ وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَتَّقُوا
مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ
وَلَا خِيَالٌ﴾^٣

فهي نص (سرّاً وعلانية) ثلاثة أوجه

١ أنهما مصدران في موضع الحال أي مسريين معلين^٤

ينظر بحر نوح ١ ٦ ٣ و ١٠ مصور ٥٧٩ ٥٩٠

ينظر بحر نوح ٣١٦

من الآية (٣) من سورة إبراهيم

ينظر كشف ٢٦ ٥٥٦ و تشب ٢٦ ٧٧١ و الدر مصور ٤ ١٢٧٠

وهذا أقرب إلى سياق الآية، لأن الآية تشتمل على أمر
 بسمين وبصلاة وإيقاق في جميع أحوالهم قبل أن يأتي يوم
 لا يستطيعون ذلك

وتحتمل الآية وجهين آخرين^١

١ - أنهما منصوبان على نيابة عن لطف أي وقت سر
 ووقت علانية

٢ - أنهما منصوبان على النيابة عن المصدر أي إيقاق سر
 وإيقاق علانية

٥- وما كان تعدد الوجوه لإعرابية فيه بسبب عدم ظهور العلامة
 الإعرابية في الكلمة قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا
 مَا بَعُوضَةً﴾^٢

وفي نصب بعوضة عدة أقوال

١ - أن تكون (ما) رتبة لتوكيد و (بعوضة) بدل من (مثلاً)

وهو اختيار الراح،^٣ وأني عبدة من النصريين^٤

٢ - أن تكون (ما) نكرة بمعنى (شيء) بدل من (مثلاً) و (بعوضة)

نعت بـ (ما) ويشكر عليه أن البدل لابد فيه من البدل،

ويس في (ما) حيث بدل بـ (مثلاً)

نظر بكشاف ٢ ٥٥٦ وند منصو. ٤ ٢٧٠

مر الآية ٢٦ من سورة بقره

^٢ ينظر معاني نقر وعر به (١ ٣ ١)

نظر د سبر ٥٤ ونفسر نقرطي ١ ٢٦

وحوزة الرحاح،^{١١} والفراء،^١ وثعلب^(٣)

- ٣ أن تكون (بعوضة) نصت على إسقاط الخافض، والمعنى
(إن الله لا يستحي أن يصرب مثلاً ما بين بعوضة)
فحذفت (ين)، وأعربت (بعوضة) بإعرابها
وهو أحب الوجوه عند لفراء،^٢ ونسب لنكسائي^٥
ويمكن قبول هذا على أن تفسير معنى لا تفسير إعراب
٤ - أن تكون (بعوضة) مفعولاً به، و(مثلاً) نصب على الحال
قدم على النكرة^٦ وهذا الوجه فيه قلب سياق الآية، كما
أن المصرب هو محازي لا يتوخه إلى (البعوضة)
٥ أن تكون (يصرب) بمعنى (يجعل) فتكون (بعوضة) مفعولاً
ثانياً^٧

- ٦ وما كان تعدد الوجوه فيه بسبب تعدد الدلالة المعجمية للكلمة
قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُؤْرَثُ كَلَالَةً﴾^(٨)
وإعراب يتوقف على^٩

ينظر معاني العرب وعروبه (١٠٣)

ينظر معاني القرآن ١/ ٢١١

ينظر تفسير القرطبي ٢/ ٢٦١

ينظر معاني القرآن ١/ ٢

ينظر تفسير القرطبي ١١/ ٢٦٠ ولسان المصور ١١/ ٦٣

ينظر لسان المصور ١/ ١٦٣

ينظر تفسير القرطبي ١/ ٢٦٠

من الآية ٢ من سورة نساء

ينظر مصبوبات لتشابه (١٢٩)

- ١ معنى (كلالة)
 ٢ (كان) وهل هي تامة أو ناقصة؟
 ٣- (يُورث) وحركته، وهل هو مبني للمعلوم، أو مبني للمجهول؟

أما معنى (الكلالة) ففيه أقوال

- ١ أنها (الميت) لذي لا ولده ولا ولد يرثه بعد موته
 نقل هذا عن بعض الصحابة كبن عباس وغيره^١
 ٢- أنهم (الورثة) الذين لا والد فيهم ولا ولد
 وقد نسب إلى عامة العلماء^٢
 ٣ أنها (المال الموروث) نقله أبو جعفر السحاس عن عطاء
 وحكم عليه بشدود^٣
 وقال بن عطية إن اشتقاق معنى لكلالة يُفسد تسمية المال
 بها^٤
 ٤ أنهم لقراءة^٥

و نقولان لأولان مؤداهما واحد، وعن هذ هو معنى قول
 من قل إن الكلالة اسم للحي ولبيت معاً فهذا يرث
 بالكلالة، وهذا يُورث بالكلالة^٦ وإن كان لأقرب أنها

ينظر سائر معرب (كس)، ومعاني نقر ل سحاح (٢/ ٣٤) ورد سسر ٢ (٣٢)

بصر معاني نقر ل سحاح (٢/ ٣٥) ورد سسر ٢ (٣١)

ينظر معاني نقر ل (٢/ ٣٦)

بصر سحر موجيز ٣/ ١٥٢٢

ينظر د سسر ٢ (٣) و سدر المصوب ٢ (٣٢٤)

ينظر معاني النقر ل سحاح (٢/ ٣٥) ورد لسر ٢ (٣٢)

١ سورة دليل خبر حذر رضي الله عنه أنه قال قلت لـ
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبتي كلالَةٌ فكيف يدبر ثوبك قلت لا يه
أما إعراب (كلالة) فيختلف باختلاف حال (ك) وهذا
ووجهه

الأول أن تكون (ك) تامة فتكون (كلالة) حال من
لصمير في (يُورث) ٢

الثاني أن تكون (ك) ناقصة فيكون (رحل) سمها وفي
حذر احتمالان

٣ أن تكون (كلالة) هي حذر كذا، في قيل بها لميت
وكان قيل بها يُورث فيقدر حذف مضاف أي د
كلاله ٤

ب أن يكون (يُورث) هو حذر كذا وفي نصب (كلالة) عدة
احتمالات ٥

١ بها (حار) من صمير يُورث) إن أريد بها لميت
أو لورث

٢ أنها مفعول لأخيه، في قيل إنها بمعنى لقرنة
أي يورث لأجل لقرنة

١- مصر صحيح مسلم كـ مصر برقم ٦

٢- مصر معاني ٢٣٢ وعراب مصر بنحو ٤٤ و٤٥
٣- مصر

٤- مصر بنحو بنحو ٤٨٥ ونكشاف ٨٢ ونفس قرطبي ٨٢
٥- مصر في هذه الأحكام مشكك، مصر ٩٢ و٩٣ مصر ٢٢٥
و٢٢٦ بنحو ٢٢٦

٣- أنها مفعول ثانٍ لـ (يورث) ، ي قيل أنه بمعنى ما

موروث

٤- أنها نعت لمصدر محذوف إن قيل إنها بمعنى

ورثة

وقد مرثت (يُورث) ^١ ويختلف إعرابها أيضاً باختلاف

المعنى فعلى لصحيح من معنى (لكلالة) أي لورثة

تعرب (مفعولاً به) أو، والمفعول الثاني محذوف لأي

يُورث أهله ماله ^٢

وإن قصد بها الميت أعربت (حالاً)، أي وإن كان رحل

يورث أهله ماله في حال كونه كلاله

وإن أريد بها لقرنة فتنتصب على (لمفعول من أجله)،

وإن قصد بها لما كانت على عكس الأول ^(٣) والله

أعلم

٧- وهي كن تعدد الوجوه الإعرابية فيه بسبب دلالة العامل قوله.

﴿وَلَا تُؤْثِرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ

فِيهَا﴾ ^١

فإن قل إن (جعل) بمعنى (صير) فقيامٌ مفعول ثانٍ، ولأول

محذوف و تتقدير جمعها قيامكم

ينظر محبت ١ (١٨٢) ومعاني نمر، للأخفش ٢٣٢

نظر معاني نمر وعربه ١ (٢٥) وبكشاف ١ (٤٨٥).

^٢ ينظر ندر مصون ٢ (٣٢٥).

من لأنه ٥ من سورة النساء

وإن قلنا: إن (جعل) بمعنى (خلق) فقياماً حال من ذلك العائد
المحذوف، وبتقدير جعلها أي خلقها في حال كونها قياماً^(١) ويحور
أن تنصب على المفعولية المطلقة أي (لا تؤتوا لسمهاء أموالكم
لتي تصلح بها أموركم وتقومون بها قياماً
وهذا قول الصراء،^(٢) وبسبب للكسائي^(٣)

٨- وما تعددت الوجوه الإعرابية فيه بسبب تعدد آراء النحويين
والمفسرين قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ و﴿أَنْتَهُوا
خَيْراً لَكُمْ﴾^(٤)

فهي (خيراً) عدة وجوه

١- أنه منصوب بفعل محذوف وادّخبت الإضمار تقديره (وأتوا
خيراً) لأنه لما أمرهم بالإيمان والانتها عما يقولون فهو يريد
إحراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير لهم، ولقد أمرهم
بإتيان الخير

فعلى هذا (خيراً) مفعول به^(٥)

وهذا مذهب الخليل، وسيبويه،^(٦) والأخفش،^(٧) وانزحاج
ونقله عن جميع البصريين^(٨) ولعل تفسير الخليل تفسير معنى
لا تفسير إعراب

^١ - ينظر اند. انصون ٢ (٣١٠)

^٢ - ينظر معاني نمر ١ (٢٥٦)

^٣ - ينظر تفسير نمرطي ٥ (٣٧)

^٤ - من الآية ١٦٠ و١٦١ من سورة نساء

^٥ - ينظر نسان ١١ (٤١١)

^٦ - ينظر نكتات ١ (٢٨٢ ٢٨٣) ومجالس ثعلب ١ (٣٠٧) والمقتضب (٣/٢٨٣)

^٧ - ينظر معاني نمر ١ (٢٤٩)

^٨ - ينظر معاني نمر ١ وعربه (٢/١٣٤)

وَمُيَدَكِرُ مُرْمَحْشَرِي عَيْرُ هَدِ نُوْحَه
 ٢ أِهْ مَصُوبُ عَمِي صَمَدِ كَرِ أَيِ مَمُو يَكْرُ لِمَيَمَانِ حَيْرُ
 نَكَمِ رَسَه نَكْرُ لَأَسَهَاءِ حَيْرُ نَكَمِ
 وَهَدِ قَوْلُ أَبِي عَسَدَهٗ،^٢ وَبَسْبُ نَكْسَانِي^٣ وَهُوَ لِرَحْحِ
 لَأَنْ سَبَاقُ لِقَوْلِ يَفْتَضِيهِ

وَبَسْبُ رَحْحِ إِلَى نَكْسَانِي أَنَّهُ تَنْصَبُ الْخُرُوحُ مِنْ نَكْلَامِ،
 وَهَدِ مَمُوهُ عَرَبُ فِي نَكْلَامِ تَامَ لِحُو تَقُو مِنْ حَيْرُ نَكْتِ
 وَأَنْ نَكْسَانِي مُ بَقْلُ أَكْثَرُ مِنْ دَكْتِ^٤ وَهُوَ يَسْبُ نَعِيدُ مِنْ
 سَابِقَه

فِي نَكَمِ يَ عَنْ تَعْدِيرِ (يَكْرُ حَيْرُ) بِهِ عَيْرُ حَاثِرُ عِنْدِ
 بَصَرِييْنِ لَأَنْ كَرِ لَا تَحْدُفُ هِيَ وَسَمْعُ وَيَتَقَى حَيْرُهَا إِلَّا
 فَمَا لَا هَ مَهْ، وَيَرِيدُ ذَلِكَ صَعْفًا أَلْ يَكُونُ لِمَقْدَرِ حَوْبِ
 شَرْطِ مَحْدُوفِ قَصِيرِ مَحْدُوفِ لَشَرْطِ وَحَوْبِهِ وَهَدِ
 نَكْلَامِ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ، لَأَنْ هَ سَتَعْدَهُ وَقَعَ فِي لِكَلَامِ كَثِيرُ
 مَثَلِ سَبَسْ مَحْرُوبِ أَعْمَاهُمْ، نَ حَيْرُ فَحَيْرُ وَإِنْ شَرِ فَشَرِ
 وَمَثَلِ شَمْسِ وَلَوْ حَاكُ مِنْ حَدِيدِ وَكَذَلِكَ لَا صَرُورَه
 تَعْدِيرُ لَشَرْطِ سَهْ

نظر بحث ف ٥٩٣

نظر بحث ف ٥٩٣، ٢، ونظر طي ٦ ٧٢، مسكر عرب مصر ٤ ٢

نظر بحث ف ٥٩٣، ٣، وافي ن، بحري ٢ ٢٧، وشر - بقصير ٣ ٧

نظر كذبه ١٣٩١

نظر معاني مصر ٢، ٣، وعره ٢، ٣

نظر بقصير ٣ ٢٨٣

نظر مسكر ٤

أقول أصلاً ليس هذا بالأمر لإمكان أن يكون محذوف فقط
 حوٲ شرط محروم بـ طٲب ٲي تنهو يكن حير ٲكم
 وقد رذ هراء هذا لوحه لأنه يأتي بقبس وسد وقد فت
 نو به تكرر محسٲ فيه لا يصح أن يصر ٲق به محسٲ
 وأنت تصمّر انكن كما لا يصح أن يقدّ بصر، أحد أي
 بكن أحد وهذا لا عترض بيس بالأمر، لأن مقدّر هذا
 به بس لوقوع في حال وفي ساء

٣ أنه نعت مصدر محذوف أي اومو، عما حيراً بكم وهذا
 مسلوب بـ ٲ هراء ٲ وه نقل ذلك صراحة في معني وي
 يمكن تأويل كلامه بهذا

وقد عني بـ سيمر لأحفش بصير هذا خطأ وحش
 لأن معني يكون انتهو لانتهاه ٲي هو حير بكم،
 ومن هذا بالأمر لأن لانتهاه هذا عن شرك وفي لانتهاه
 عنه حـ

٤ هذا قول ريع ذكره سحيور وحكمو عبه بفسد
 وسعد، أن تعرب، (حلاً) ٲ

٥ من مدح تعدد بوحوه لإعريبه في لمصونات في شعر
 عربي حتلافهم في وقوف، في قول مري ٲقبس

بصر معني ٲ ٲ٩٦

٢٩٥ (ٲٲٲٲ بـ شحي ٲ٩ ٢ وٲٲٲٲ بـ ٢٩ ٢

٢٣

٢٩٦ عرب بصر بـ ٢٩٦

٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦ ٢٩٦

(١) وقوفاً بها صحيحي علي مطيهم

يقولون لا تهلك أسي وتجمل

على عدة أقول

١ أن (وقوفاً) حال مما في (بئ) والتقدير قفا نك وقعين

في حال وقوف صحيحي علي مطيهم^١ وهو بعيد لا

يؤيده معنى البيت، لأنه يوزع الحال على (بئ) وفاعل

(وقوفاً) وهو صحيحي

٢ أن (وقوفاً) منصوبة على المصدر من (قفا) والتقدير قفا

وقوف مثل وقوف صحيحي علي مطيهم^٢ وهو قول

ثعلب^٣ وهو بعيد أيضاً

٣ أن (وقوفاً) ناسب ماب، نظرف ولتقدير (وقت وقوف

صحيحي) وهو مثل قولك (رايته قدوم الحاح وخفوق

الحجم)^٤ وهو أبعد تعارضه مع سياق النص

٤ وقال الكوفيون نُصبت على، بقطع من (اندحون

محومل وتوصح فالمقراة)^٥ وهذا لا يتصور

٥ وقيل على الحال من (يقولون)^٦ وهو لوجه لأولى

ينظر شرح قصائد مشهورات نحاس ١١ ٥ وشرح قصائد نسيح لغوي لأبدي

٢٤ وشرح قصائد عشر لثري ٢٦

ينظر نحاس ٥ وشريري ٢٦

ينظر نحاس ١ ٥٥ من لأبدي ٢٤ والشريري ٢٦

ينظر مرجع السابعة

ينظر مرجع السابعة

ينظر مرجع السابعة

٢ و حنلغو في قول مرئ نقيس أيضاً (صدة) في قوله
ففاصت دموع العين مني صباية

على النحر حتى بلّ دمعني مخملي

فقتل نصت على به مصدر في موضع حال

وقيل على أيها مفعول لأحبه وهو نوحه

٣ كما حتمل قول هير (بعدين) في قوله

فاصحنما منها على خير موطن

بعيدين فيها من عقوق ومائم

أمرس ٢

١ أن تكون حلاً

٢ أن تكون حراً لأصبح وهو عند قوم من لحيين
حراً أيضاً

١٤ كما حذف لصريون وكوفيون في قول هير (كشوى) في
معرفته

فتعرككم عرك الرحي بتعاله

وتلفح كشافاً ثم تتج فتأم

وكشوى منصوب على المصدر عند لكوفيين، وأما

صريون فهي عندهم مصدر في موضع حال ٢

٣ في ٣

٣٣ في ٧ و ٣٣ في ٣٣

٣٣ في ٢٢ و ٣٣ في ٣٣

٣٣ في ٣٣ و ٣٣ في ٣٣

(٥) وقال عمرو بن كلثوم في معلقته:

وثدياً مثل حق العاج رخصاً

حصاناً من أكف اللامسينا

و(مثل حق العاج) و(رخصاً) و(حصاناً) نعت للثدي

ويجوز أن يكون (حصاناً) حال من الصمير في (تريث)

السبق وهذا لأخير بعيد عن السياق

كما اختلف النحويون في تقدير المنصوب في بعض التراكييب نحو:

١ (حاء ريد ركضاً) و(ذهب مشياً)

وذهب سيويه^١ إلى أنها سماعية ولا يقس عليها، وإنما يستعمل

في استعماله لعرب، لأنه شيء وضع موضع غيره، كما أن باب

(سقب ورعي) لا يطرد فيه القيس فيقل فيه طعاماً وشراباً

وأحار مبرد^٢ قيس ما جاء من جنس الفعل نحو (حاء سرعة)

وبكته م يجر (أنت صحكاً) لأن، «صحت ليس من حسن الإتيان

ومذهب سيويه والمرد أن المصدر هنا يعرب حالاً^٣ لا معمولاً

مطلقاً، ويقوي ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ

دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا قَالَتْ أَأْتِيَا

طَائِعِينَ^٤

١ بصر لأبي ٢٨٢ وسجس ٢ ١٩٤ سيريري ٣٢٨

٢ بصر بكتاب ٣٦

٣ بصر بكتاب ٢٣٤ ٢٦٩ ولأصوب ١ ١٦٣

٤ بصر بكتاب ٢٣٤

٥ من الآية ١ من سورة القصص

وقد سب من يعيش،^٢ والرضي،^٣ ومن عقيل^٤ إلى المرد
يعرب المصدر هنا معمولاً مطلقاً وليس كذلك^٥

٢ (دهيت الشام وبرلت اخذ وسكنت، غرفة ودخلت لدار)
والأصل فيما تقدم من أفعال أنها أفعال لازمة تتعدى بحرف جر،
ولكن صح استعمالها بدون حروف جر، فأما (دهيت، الشام) فقد
اتفقوا على أن لفعل غير متعد وموضع (شام) منصوب على
لضرفية تعاقباً كما قال الرضي^٦

واحتنفوا في البقية فقيل

١ إن (أخذ والغرفة والدار) نصبت سرع الخافض، ولأصل في

الحان وفي العرفة وفي الدار وهذا مذهب سيويه^٧

٢ إنها نصبت على المفعول به وهو مذهب لجرمي^٨

ومما يقوي مذهب سيويه أمور

١ أن هذه لأفعال مستعملة بحرف جر في غير الأمكنة نحو (ادخلوا

في السلم كافة)^٩ و (وسكنتم في مساكن الذين ظلموا

أنفسهم)^{١٠} ونحوه

يظهر شرح لفصل ٢ ٥٩

يظهر شرح الكافي ١٦٧

يظهر شرح من عمل ٥٦٤

يظهر لفتصب ٣ ٢٣٤ و ٢٦٩

يظهر شرح الكافي ١٥٨٦ ويظهر شرح لفصل ٢ ٤٤

يظهر الكتاب ٣٤ و ٣٥ و ١٥٩ ولأصول في النحو ١ ١٧١

يظهر معاني من لشعري ٢ ١٣٨ وشرح الكافي ١ ٥٨٥

من الآية ١٢٠٨ من سورة بقره

من الآية ٥ من سورة إبراهيم

٢ أن مدحول - مثلاً يعني الانتقال من سيط الأرض ومكشفيها
 إلى ما كان منها غير سيط ولا مكشف وبعبارة أخرى الانتقال
 صرب واحد وإن اختلفت الموضع على عكس لأفعال المتعدية
 بي يكون الفعل مسلطاً على المفعول به وواقع به
 وقار المرد^٢ هذه الأفعال تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر
 نحو بصحت به وبصحته، وشكرت به وشكرته وختاره بن
 يعيش^٣

٣ (جاء ريداً وحده)
 ذهب سيويه^٤ إلى أن (وحده) مصدر في موضع الحان بمعنى
 مفرد
 وذهب لكوفيون^٥ ويونس^٦ إلى أنه منصوب على ظرفية أي (لا
 مع غيره)
 وظاهر والله أعلم أنه حان لأن تأويله = (مفرداً) أولى من (لا
 مع غيره) لظوه

يظهر لأصوار في نحو ٧٠

يظهر بمنصب ٤١ ٣٣٧

نصر شرح بعض ٢ ٤٤٤

نظرك ٣٦٣ ٣٦٤

نظر شرح كتابه ٦٤٧

يظهر لأصوار في نحو ١٦٦

٤ قعد نفرفصاء (و) جمع نفهفري

ذهب سينوه في أنها مصنوعة على مصدر ي فيها، لأن
نفرفصاء ب كبت نوع من نفعود، ولعل (قعد) يبعدي في
حسن نفعود ندي يشمل على نفرفصاء وعرفه تعدي في
نفرفصاء ندي هو نوع مه

ودهب لورد صم ذكره عنه من سرح^٢ إلى أنها صعه مصدر
محدوف ولتندير قعد نفعدة نفرفصاء^١ و جمع رفحوع
شهي في وهو نوحه ندي يفتصبه معنى

٥ صسه جهد^١ و^٢ سها نرك^١ ونحوه فيها قولان

وهو قول أبي بكر من سرح^١ ولف سبي^١ و من
شجري^١ أنها مفعولات مصففة وحال مقطرة فيها أي
تترك نرك^١ وتجهد جهداً^١

٢ وقار غيرهم هي مصدر موصوغة موضع حال، وهو فسل
في كلام عرب^١

مصر كـ ٢٠

مصر سـ ١٠

٣ مصر لاصو في نحو ١٠ مصر ندي مصر ٣ ٢٥٥ وشرح مصدر

٢ شرح برصي ٣١٩

مصر صـ ٤

مصر هـ ٢٢

مصر ذـ ٢ ٢

مصر كـ ٣٦٢ ومضرب ٣ ٢٣٦ وشر نكـ ٦١٢

٦ اب برحق عمن وأدب

فمذهب ثعبان هذه مصدر. أي أنت نعم عمن وقول
خيل. وعبره من هي حار أي أنت بك من في لرحوسه عمن
وقول برصي هي غير وهو لأولى، لأنه لم يرد بهد، لوصف
بحوث و موافقت من موم

٧ م صديق أنت صديق

فمن صديقا حال وهو قول مسويه
وقيل حار كـ المحذوفه وهو قول لأحفش^٥ وهو بين بعد
عن قول مسويه لأن حار كـ مؤدي مؤدي حال
وقيل معقول به وحذره من ميث^٦ وهو بعد لأنه هو
متحدث عنه

٨ أقامه وقد قعد منس و أيعد وقد سار المركب

وأقما وأيعد حار عني لأظهر به دليل أن الاستفهام هو
توبيخ مخاطب حار كونه محمدا لما عنه لأحرون
وتحتمل لمصديه عني ضعف عني تقدير (أنقوم قائما) و
أيعد قعد عني قدم وقعود، من قد سب لرصي. ومن

مصر ٣٢٨ ٢ وسرح بكاه ٦٦ و شاف مصر ٣ ٥٦٢

مصر ٣٨٤

مصر ٦٧

مصر ٣٨٨

مصر شرح ٣٢ ٢ شاف مصر ٣ ١٥٦٥

مصر شرح ٣٣ ٢

يعيش. وس مالت إلى مرء أن (قائماً وقاعداً) في اثنين
 المذكورين مصدر عنده وم سواه غير صحيح فمرء يقول^١
 ((وإن شئت وضعت اسم لدعل في موضع المصدر فقدت (أقائماً
 وقد قعد بس) فربما حار دك لأنه حال والتقدير (أتئت قائماً)
 وسب الرصي أيضاً «بصدرية إلى سيبويه»^٢ وهذا أيضاً غير
 صحيح.^٣ غير أن سيبويه يقدر عمل حال من لفظها، أي (أتقوم
 قائماً) والمرء يقدر عاملها من غير لفظها، أي (أتئت قائماً)^٤

٩ (كلمته فاه إلى في)

فيها تقديرات

١ وهو الأقرب أنه حال وتقديره مشافهة وهو تأويل المعنى
 لصراً

وهو قول الصريين^٥

٢ أنه مفعول به وعامله (حاعلاً) وهذا مسوب للكوفيين^٦
 وهو غير بعيد عن الأول

٣ أنه منصوب بنزع خافض وهذا مسوب للأحفش^٧
 والأقرب هو الأول ((لأنه قول يقتضي تنزيه حامد مرة

١ صر شرح مفصل (١٢٣) وشرح سهيل ٢ ١٩٤ وشرح بكافية ٢٨٥

٢ منصوب (٢٢٩) ويظر ٣ ٢٦٤

٣ يظر شرح بكافية ١ ٦٨٤

٤ يظر نكد ٣٤٠

٥ يظر ح شيه لقصص ٣ ٢٢٩

٦ يظر نكد ١ ٣٩١ و«منصوب» (٣) ٢٣٦ وشرح غصن ٢١ ٢١

٧ يظر شرح لسهيل ٢ ١٣٢٤ وشرح مفصل ٢ ٦ و تشاف الصوب ٣ ٥٥٩

٨ يظر شرح سهيل ٢ ١٣٢٤ و تشاف الصوب (٣) ٥٥٩

مشتق عن وجه لا يلزم منه لس ولا عدم للنظير، وذلك
 موحود بجمع في هذا الباب (الحان) ومن نظائره المستعملة
 في هذا باب ديعته يد بيد، وبعته شاة ودرهما ودر
 فقير (درهم) يقول من يعيش ولو قدرناه كما قدره
 لكوفيون ما كان من لشاد لدي لا يقدر عليه غيره ولحار
 أن يقال (كلمته وحبه إلى وجهي وهد تمتع^٢ وهد
 لقول تنقصه لدقة، فهد، التعبير ونحوه ليس شداً لتوتره بل
 هو عن غير القيس، ويوقف فيه عند المسموع

١١ عسى ريد أن يفعل)

مذهب لجمهور أن موضع (أن يفعل) هو «نصب»^٣ بدليل ما
 جاء عن العرب

فأت إلى فهم وم كدت آت

وقول براحر لا تنحي بي عسيت صائماً

وقول الرداء عسى العوير أنوساً

فهد يدل على أن الموضع موضع نصب لا رفع

ثم هل المصوب هـ مصوب نزع الخفض توسعاً كما نسب
 لسيويه،^٤ أو عنى أنه حر عسى وأحوالها كما قد اجمهور^٥ أو

شرح سهر ٢١ ٣٢٤ ٣٢٥

بصر شرح نصير ٢ ٦

نظر أسرار العرب ٢٧ و سب ١ ١٩٢، ومعني ٢٠

نظر شرح التسهيل ١ (٣٩٤) ومعني ٢٢

بصر معني ٢ (شرح ر نصير ٢ ١٨

مفعول كما نسب إلى المرد أقوال وقد تقدم الفصل في مذهب
سيبويه والمرد في الفصل الأول^٢

ونسب إلى الكوفيين أنه في موضع رفع مدر شتمال من لفاعل،
ولعل قاصر بمرلة قرب^٣

وفي صحة هذه النسبة للكوفيين بطر، لأن ثعلب يقول ((وأشدو
(عسى العوير أنساً) أي عسى أن يكون مثل (كن عداًه قائماً)
قل وهو شاد عسى ريد قائماً شاذ))^٤ فثعلب يشبه (عسى)
بـ(كان) ويصوب الخبر ويحكم عليه بالشدود فكيف يقال بـ
موضع رفع

١١ (عجبت أنك مسافر) أو (عجبت أن سافرت)

ختلف التحويلات في موضع (أن) ومعموليهما. وأن وصلت بعد
نعم، فذهب الخليل،^٥ ونسب إلى أكثر الكوفيين،^٦ أن موضع
موضع نصب حملاً على بعدت فيما ظهر فيه لإعراب، كما أن
نقاء خبر بعد حذف عامله قليل. والنصب كثير، واحتمل على
كثير أولى

بطر معي ٤٣ و ٢٠١ ٢٠٢ وجمع ٢ ٣٨

^٢ بطر معي مصطلح قصر لأول ٥١

^٣ بطر شرح لكاه ٢ ١٠٦١ ومعني ٢ ٢ وجمع ٢ ٣٨

بطر عداًس ثعلب ٢ ٣

^٤ بطر نكاح ٢٨/٣

بطر معي ١٦٨٢ وجمع ٥ ١٢

ودهب الكسائي - وقوَّاه سيبويه^{٢٢} إلى أن الموضع موضع حرّ،
سلب طهوره في المعطوف عليه في قول الشاعر

وما ررت ليلي أن تكون حبيبةً
إليّ ولا دين بها أنا طالمة

وهذا بقول قولي بالشاهد
وقد وهم من ذلك^{٢٣} وأسه^{٢٤} فسما القول بحر لتحليل، ونقول
منصب سيبويه

(رد في الدر قاعداً فيها) ١٢

هذا تكرار طرف واحد يصلح لأن يكون حرّاً له هو متداً،
وتوسطها ما يجوز ارتفاعه على أنه حر عن ذلك لمتداً، وانتصبه
على الحال نحو ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَيَا لَجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^{٢٥}
ونحو ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^{٢٦} فهل يجوز
رفع ذلك لاسم إلى حيث نصبه أم أن نصبه هذا واجب ولا
يجوز غيره

نظر في جمع السبعة

نظر كتاب ٢٨ ٣

نظر شرح السهير ٢ ٥٠ ١١ شرح تكافيه شافيه (٢) ٢٣٤

نظر شرح من نظم ١٨٠ ونحو (٦٨٢) وجمع ٢ ٥

من الآية ١٠٨ من سورة هود

من الآية ٧ من سورة خشر

ذهب إلى الأول نصريون فأجازوا رفعه إذ لا منع يمنع ذلك،
والشكر هنا بعيد التوكيد، وفي القرآن ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ
كَافِرُونَ﴾^١ كما قرئت لايتن، سابقتان بالرفع^٢

ونسب المذهب الثاني للكوفيين^٣ وقيل بهم يوحون نص
الاسم لأنه لم يرد في القرآن إلا بالنصب

غير أنني أشكك في هذه السببة فالفراء في معانيه^٤ يقول دلقول
لأور ويجوز، لأمرين معاً، بل يتوسّع في تقرير هذه لمسألة ور
كان لأفصل هو النص مجيئه في الكلام الأصح

١٣ حتمت، سحويون في (سوى) هل تدرم طرفية أو تكون اسماً
متصرفاً فذهب نصريون إلى أنها تدرم طرفية، وكل ما جاء
مخالفاً هو فهو شاذ، أو ضرورة

ودذهب الكوفيون^٥ واختاره من مذهب^٦ إلى أنها تكون طرفاً،
وغير طرف

قل من مذهب يدل على هذا أمر^٧

ينظر كتاب ١٢٥٢، ومنتصب ٣٧٣ ومعاني القرآن وعربه ١٤٩٥ وشرح
برصبي ٦٥٦

من لأنه ٩ من سورة هود

ينظر دلائل ٤٤ وبحر محظ ٢٥٠٨ ولسان ٢٥٩٢

نظر لإصناف ٢٥٨ ولسان ١٣٩ وشرح لسهيل ٢٣٤٧ وشرح برصبي
٦٥ وجمع ٤٣٤

ينظر معاني بحر ٤٦/٣

ينظر كتاب ٢٠٧٦ ومنتصب ٣٤٩ ولأصول ٢٨٧ وإصناف ٢٩٤
ولسان ٩٠ وكتلاف حصره ٤٠

ينظر مالي من شعري ٣٦٢٢ وإصناف ٢٩٤ ولسان ٤٩ وكتلاف حصره ٤٠
نظر شرح سهل ٣٢٢ وشرح لكاهه الثانية ٦٦٧٦٦٧

ينظر شرح لكاهه ثانية ٦٦٧٦٦٧

لأول، إجماع أهل بيعة علي أن معي قور نقاش قومو سو
 و قومو عيت، واحد وأنه لا أحد منهم بقور، سوى
 عدرة عن مكر أو زور، وما لا يدع علي رمان ولا مكر
 ففسل تصرف

ثاني، أن من حكمه تصرفه حكم بروم ديت وأهل لا تصرف
 و موقع في كلام عرب بصفا، وشر خلاف ديت فهي قد
 صبت بها وبتدئ بها وعمت فيها بوسع لاساء،
 و عده من عموم مصفية، فمن ديت قور سي صبي
 به عده وسنه (ما أتم في سو كم من لأمم، لا كشعره
 سبب، في حمد شور الأسود)، وفوه (سأنت ربي ألا
 سخط علي أمني عدو من سوى أنفسهم)، وأما ما جاء
 نحوه من نظم فمه

ولم يبق سوى العدو

ن ذلهم كم داسو

وقوه

تجيب عن أهل الإمامة ذاتي

وما قصدت من أهدا لسوائكا

بصاهر، حذر مذهب تكوفين تدبيل هدد شو هه

الخاتمة ونتائج البحث

١ . نعل أهم ما انتهت إليه رحلة بحث من نتائج تتمثل فيما يأتي
قصية أسسة من أهم قضاي الخلاف لنحوي. وقد أثبت لبحث أن
أسسة بنى الخليل، ويوس، وسيويه، لأحمش، ولكسائي،
ولفراء، والمرد، وثعب، ورحاح، فيها خلط كثير وملاسات
عدة فيما أن يكونوا لم يصرحوا بما نسب إليهم أصلاً، أوم يريدوه
على الوجه لدي نقل عنهم أو أن هياك تحريماً لأقواهم لتي كانت
تعارض في أحيان كثيرة مع مذهب موحود في كتبهم، أو ما بقنة
عنهم طلابهم، والنحويون المتقدمون

وهذه لطهرة وصحة جد في كتب المتأخرين كأبي حيان، وأن
هشام، ولسيوطي، والأزهري، وغيرهم وري وقع فيها أن يعيش
في شرح المفصل، وعرصي في شرح الكافية، ولم نسلم من هذا
كتب خلاف المطبوعة (الإصاف، ولتين، واثلاف، بصرة) فإن
سنة لأقوان فيها غير دقيقة لاسيما إلى لكوفيين، وري نسب إلى
لكوفيين جميع قول وهو للكسائي فقط، أو للفر، ويس هم
جميع

ولعل من أسبب ذلك أن نحويين كانوا، يتقنون الخلاف عن
غيرهم، لم يكونو يرجعون إلى كتب نحويين أنفسهم، وهذا طاهر
في ارتشاف لصرف، وهمع لهومع، وشرح التصريح، إذ كنت
لأقول فيها مأخوذة حرفياً في أحيان كثيرة - من شرح تسهيل
لأن ملك

٢. سعمل نحویوں طریقتین خصر منصوبات ہی طریقہ لإحار،
وور من نہ آہا مرد و صرفقہ سقصیر و أول من بدأ ہا ہا ہا
شعر، غیر آہ ادخل فی منصوبات بعض لأفعل، و خروف
و مسد و عفن بعض منصوبات کمتعور نہ، و متعول معہ
٣. نہ حل مصطلحات عدہ متقدمین کسویہ، و امرء، و رء
سعمل کثر من مصطلح سمی و حد، لاسمہ عدہ مکوفین
٤. ثنت بحث ار مصطلح (مدعوا) بس مصطلح کوفہ حصہ،
ہل نہ من مصطلحات سسویہ، قبل ان یکثر من سعمہ
کہ فور کم ار مصطلح نفسی بس مصطلح کوفہ حصہ
ایض، ہل نہ مستعمل عدہ نصریں کم ار اکسنی اور من
سعمل مصطلح ثرثہ من مکوفین، لا لمرء
٥. ہا بحشری، و ہا مدث، و ہا حاجب علامات مهمہ فی ہا
حدود محویہ و ہم من دقتل حدود عدہ ہا ہشام
٦. ہا حرور عدہ فی حدود علی من سسہم لاسمہ ابو
حبس، و سیوطی، و عاکھی ندین کبو مستعملون حدود ہا
مدث عدہ

المصادر والمراجع

أولاً، القرآن الكريم

ثانياً، لمصادر والمراجع

- ١ ثلاث نصرة في خلاف حجة الكوفة وسننهم، عند مصطفى بن أبي بكر شرحي لرسمي، ت ٨٠٢ هـ، نج د ط، ق عند عود الحدي، ط ١. عدم لكتب، ٤١٧ هـ ١٩٨٧ م
- ٢ بن لاساري في كتابه (الانصاف د يحيى بنين توليق إبراهيم ١٣٩٩ هـ ٩٧٩ م جامعة انوصو، (د ط ١)
- ٣ بحاف فصلاء بشر في لعرء ت لا بعد عشر، احمد بن محمد لدمياطي ت ١١١٧ هـ صححه عني محمد نصاع، در بدوه بيروت، د ت
- ٤ بحية لبحو بر هيم مصطفى، در لاقى لعربية القاهرة طعة ٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م
- ٥ رتشاف نصرت من ساء، بعرب، ابو حسان اثير بنين محمد بن يوسف لاندسي ت ١٧٤٥ هـ، نج د رحب عثمان محمد ط ١، مكتبة الخديجي القاهرة، ١٨ هـ ١٩٩٨ م
- ٦ لا شادي عدم ليعرب، شمس بنين محمد بن حمد نكشي، ت ٦٩٥ هـ نج د عند لله عني حسيني ود خمس سام بعبري ط ١، مطبوعات جامعة أم نري، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م
- ٧ أسرار لعنة ابو بركات عند برحم بن محمد لاساري ت ٥٧٧ هـ نج محمد بهجت سطا من مطبوعات مجمع بعني بدمشق
- ٨ لاشبه ولطائر في سحو، حلال بنين عند برحم بن أبي بكر سيوطي ت ٩ هـ، نج د عند عدل سام مكرم، ط ٣، عدم لكتب، القاهرة، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م
- ٩ لأصو، في سحو، أبو بكر محمد بن لسري بن سرح ت ٣١٦ هـ نج د عند حسين عني ط ٣، مؤسسه برسميه، بيروت، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م
- ١٠ أصو سحو بعدي د محمد حيم الخويي ١٩٧٩ (د ط ود ت،

١. عرب هرآ، أبو جعفر محمد بن محمد بن إسماعيل معروف بالحسن ب ٣٣٨ هـ. نج د رهبر عاي هـ ط ٣، عام لکنت، بيروت، ١٤٠٩ هـ ١٩٩٢ م.
٢. لاثيرج في علم أصول، سحو، خلال لدين السبوطي ب ٩١١ هـ قدم له وصطفه د أحمد سليم حمصي ود محمد أحمد قسم، ١٩٨٨ م، د ط ١.
٣. أميني بن شحري، أبو سعادت هبة الله بن عيني بن محمد معروف بن شحري ت ٥٤٢ هـ. نج د عمود محمد بطحاي، ط ١، مكتبة الخبجي، القاهرة ١٤١٣ هـ ٩٩٢ م.
٤. الانتصار بسبوة عني درو، أبو المعصن بن ولاد أنيميني ت ٣٣٢ هـ. نج د هـ عبد محسن سطر، ط ١، مؤسسه رسالة، بيروت، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.
١٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين الحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الباري ت ٥٧٦ هـ. نج د محمد محيي الدين عبد حميد، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م د ط ١.
٦. أوضح مسالك إلى أئمة بن ميث محمد لدين عبد الله بن يوسف بن هشام لأصدي ب ١٦ هـ، نج د محمد محيي الدين عبد حميد، مكتبة العصرية بيروت ١٤١٨ هـ ١٩٨٨ م.
١٦. الإنصاف بعصدي، أبو عيني الحسن بن محمد بن عبد العذر البصري ت ٣٦٦ هـ. نج د حسن شادي فرهود، ط ٢، دار معنوم، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
٨. سحر شيط، أبو حنبل لأندلسي ت ٦٤٥ هـ. نج د شيع عادن أحمد عبد موحود و شيع عيني محمد معوض، ود يكراب عبد مجيد ود محمد سحولي حميل ط د. مكتب عصية، بيروت، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.
٩. ساد في عريب، عرب هرآ، أبو بركات لأباري ت ٥٢٧ هـ. نج د طه عبد حميد طه، لهيئة بصرية لعمدة للكتاب، ١٩٨٠ م.
٢٠. شصرة ولذكرو، أبو محمد عبد الله بن عيني بصيمري، من بحاه بقرن الرابع، نج د فحي أحمد مصطفى عيني لدين، ط ١، دار الفكر دمشق ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٢. ساد في عرب هرآ، أبو سقاء عبد الله بن الحسن لعكري ت ٦١٦ هـ. نج عيني محمد سحوي مطبعة عيسى لدين الخبي، مصر ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م.
٢٢. لتبهر عن مد هب لحوين البصريين والكوفيين، أبو سقاء لعكري ت ٦١٦ هـ. نج د عبد الرحمن بن منصور لعشمين ط ١، مكتبة بيسكار، الرباط ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.

- ٢٣ منظور اسحقوي لبعة الفرس، مستشرق برحستر امر ترجمه د رمصل عبد لتوات
ط ٣ مكتبة الحاي، القاهرة. ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ٢٤ توحه سمع شرح كتاب لسمع، احمد بن الحسين بن الخدار ت ٦٣٩هـ، نج
د و بر كي محمد ديت ط ١ در سلام، لقاهرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٢٥ لتوطنة، أبو عبي شلوين ت ٦١٨هـ، نج يوسف بن محمد الطوع، جامعة
لكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١ (د ط)
- ٢٦ سسر في بقره ت سبع، أبو عمر وعثمان بن سعيد سدي ت ٤٤٤هـ عبي
نصحيحه أونويرتور، ط ١، دار مكتب العمية، ١٩٩٦م
- ٢٧ جامع بيان عن تاور أي بقر، أبو جعفر نظري ت ٣١هـ نج محمود
شاكور ط ١، در حواء برث لعربي بيروت، ٤٢١هـ - ٢٠٠١م
- ٢٨ جامع لأحكام هرو، أبو عبد لله القرطبي، ت ٦٧١هـ ط ٣، دار مكتب
عربي بيروت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٢٩ حمل في سحو، أبو القاسم لرحاحي ت ٣٤١هـ، نج د عبي توفيق الحمد
ط ٥، مؤسسه لرسالة، بيروت، ٤١٧هـ - ٩٩٦م
- ٣٠ خمر، أبوبكر عبد قاهر لرحاحي ت ٤٧١هـ، نج عبي حيدر، دمشق، ١٢٩٢
هـ - ٩٧٢م، (د ط)
- ٣١ حمده لعربية ولعبي، د وصل سامرائي ط ١، در بن حرم، بيروت، ١٤٢١
هـ - ٢٠٠٠م
- ٣٢ حني سدي في حروف لعبي، حسن بن قاسم لرددي ت ١٤٩هـ، نج د بحر
سدي قبوه ود محمد سديم هصر، ط ١، دار مكتب العمية، بيروت، ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م
- ٣٣ حاشية لخصري عبي شرح ابن عقي، محمد لخصري ت ١٢٨٧هـ، نصحيح
يوسف شمع محمد بقاعي در فكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
- ٣٤ حاشية مصاص عبي شرح لأشموي، محمد بن عبي الصبار ت ١٢٠٦هـ دار
لفكر، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- ٣٥ حاشية يس عبي شرح لتصريح، ياسين بن لدين لعبيمي ت ١٠٦١هـ در
فكر بيروت، (د ط د ت)

- ٣٦ حجج سحرية حتى نهاية لقرن لثالث هجري، د محمد واصل صبح
سمرني ط در عمار عمان، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م
- ٣٧ خجة في لقرءات اسع، من حاسوبه ت ٣٢٠ هـ نج د عبد الله صام مكرم،
ط ٦، مؤسسة لرسالة، بيروت ١٩٩٦ م
- ٣٨ حدود، عني بر عيسى لومسي ٣٨٤ هـ، نج د برهيم سمرني، د مكر،
عمان، ١٩٨٤ هـ، د ط
- ٣٩ خيل في اصلاح الخيل من كتاب خيل من سيد عطيو سي ت ٥٢١ هـ، نج
سعيد عبد لكريم سعودي، (د ط د ت)
- ٤٠ حربه لأدب ولب بيات سدر العرب، عبد القادر لبعدي ت ١٠٩٣ هـ نج
عبد اسلام هارون، القاهرة، ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م، (د ط
- ٤١ لخصائص، أبو مفتح عثمان بر جي ت ٣٩٢ هـ نج محمد عني سحر د
لكتاب لعربي، بيروت، (د ط د ت)
- ٤٢ خلاف سحوي بن نصريين ولكويين وكتاب لإصف، د محمد حمر
خوي در قسم لعربي، حلب، ١٩٦٤ م (د ط)
- ٤٣ در سات في نظرية اسحو لعربي ونظرياتها د صاحب أبو حاج، ط ١، در
مكر، لأردن، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م
- ٤٤ در سات لأصوب لقرآن لكريم، محمد عبد الحائق عصيمة، ط ١، مط سعادة
باهرة ١٩٧٢ م
- ٤٥ د سة في سحو لكوي من حلال معني لقرن سحر، محمد أحمد ديرة ط ١،
د فسة بيروت، ١٤١٩ هـ ١٩٩١ م
- ٤٦ بد بصور في علوم، لكتاب مكنون، أبو عباس بن يوسف معروف سمر
لحيي ت ٧٥٦ هـ نج لشيخ عني محمد موص، ولشيخ عادل أحمد عبد
بوحد، د حد لحواف جادود ركريا عبد محمد سوي ط ١، در لكت
عمامة بيروت، ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م
- ٤٧ برد عني سجاد، بن مصاء لقرطبي ت ٥٩٢ هـ، نج د شوقي صيف، ط ٣، در
معرف، لاهره د ت
- ٤٨ د سيم في علم تفسير، أبو لروح من اخوري ت ٥٩٦ هـ، ط ١، لكت
(إسلامي لطبعة وشتر، دمشق، ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م
- ٤٩ سعة في لقرءات لاس مجاهد، نج د شوقي صيف، ط ٣، در معرف،
باهرة، (د ت)

- ٥ شرح بن عفيف، ٤٠٠ مدين عبد الله بن عبد الله بن محمد بن ت ١٢٦٩ هـ. نج محمد
عفي مدير عبد محمد، مكتبة معصرة، بيروت، ١٠٥ هـ - ٩٩٥ م، د ط
- ٥ شرح بن نظم، مدير مدير محمد بن محمد بن ماث ت ١٢٨٦ هـ نج محمد بن
عيون سود، ط ١ د، مكتبة معلمة، بيروت، ١٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٥٢ شرح لأحروم، حسد بن عفي بكراوي لأهري ت ١٢٠٢ هـ د، لمعرفة،
مدار ببصا، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، د ط
- ٥٣ شرح لأشموي لأمية بن مالك، عفي بن محمد لأشموي ت ٩٢٩ هـ د،
مكر، بيروت (د ط د ت ١)
- ٥٤ شرح لأمية لشارح لأندسي محمد بن أحمد هو. ي ت ٧٨٠ هـ نج - عبد
حميد حيد محمد عبد حميد مكتبة لأهريه بذرث، القاهرة، ١٤٢٠ هـ
٢٠٠٠ م د ط
- ٥٥ شرح ألقه بن معط، عبد تحرير بن جمعة موصي معروف بن نفوس
ت ١٩٦٦ هـ نج - عفي موسى شومبي، ص ١ مكتبة خريجي، مصر، ١٠٥
١٩٨٥ م
- ٥٦ شرح تشهين، مول مدير محمد بن عبد الله بن ماث ت ١٢١٢ هـ. نج
د عبد الرحمن لسيه ود محمد بدوي بخون، ط ١، د. هجر، مصر، ١٤١٠ هـ
١٩٩٠ م
- ٥٧ شرح نصريح عفي بوصيح، حسد بن عبد الله لأهري ت ٩٠٥ هـ. نج محمد
بن عيون لسود، ص ١ د، مكتبة لعمية بيروت ١٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٥٨ شرح هن لوجحي، أبو حسن بن حروف لأشسي ت ١٢٠٩ هـ. نج د سوي
محمد عمر عرب، ط ١، مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ
- ٥٩ شرح هن لوجحي (لشرح لكيرا) ابن عصفور لأشيلي ١٢٦٣ هـ نج
د صاحب أبو حجاج، ط ١ عام مكتب، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- ٦٠ شرح حدود بخونه عبد الله بن حمد الفكهجي ت ٩١٢ هـ نج صاحب بن
حسن بعيد مطبوعات جامعة لإمام محمد بن مسعود لإسلامية، لعوديه
- ٦ شرح شور مدع بن هشام لأصري ت ٦١١ هـ نج محمد عفي مدير عبد
حميد، القاهرة، ١٩٦٥ م
- ٦٢ شرح عصائد لسبع بطون خادمت، أبو بكر محمد بن محسن بن لأصري ت
٣٢٨ هـ نج عبد سلام ه. و. ط ٥، د. يعرف، مصر، د ت

- ٦٣ شرح لقصيد العشر الخطيب لثري ت ٥٠٢ هـ. نج د فحري لدين قباوة
ص ٤ در الألف الجديدة، بيروت. ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- ٦٤ شرح بقصا مشهورات الموسومة بالمعتقدات. أبو جعفر سجاس ت ٣٣٨ هـ در
مكتب نعيمية بيروت د ت د ط
- ٦٥ شرح قطر سدي وبن تصدي، بن هشام لأصباري ت ٦٧ هـ نج محمد عبي
دير عبد الحميد ط مكتبة معصرية بيروت، ١٤٤ هـ ١٩٩٤م
- ٦٦ شرح بكفية رصي لدين لاسردي ت ٦٨٦ هـ. قسم لأور نج د حسر
بن محمد بن برهم خططي. ط ١. مطبوعات جامعة لإمام محمد بن سعود
لإسلامه، لسعودية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م
- ٦٧ شرح بكفية، صي لدين لاسردي ت ٦٨٦ هـ لقسم الثاني نج د يحي
شيم مصري. ط ١. مطبوعات جامعة لإمام محمد بن سعود لإسلامه،
سعودية ١٤١٦هـ ١٩٩٦م
- ٦٨ شرح بكفية شافية حمد لدين بن هاشم ت ٦٧٢ هـ. نج د عبد لمعه حمد
هريدي ص ١ در مأمون سر ت. ١٤٠٢ ١٩٨٢م
- ٦٩ شرح كتاب مسويه، أبو سعيد لسري ت ٣٦٨ هـ جزء لأور نج د رمضان
عبد لوب و د محمود فهمي حجازي و د محمد هشام عبد لدايم، حيه نعامه
مكتب ١٩٨٦م، و جزء ثاني ثم د رمضان عبد لتوب هيئة نعمة مكتب
٩٩٠ م و جزء ثالث نج د فهمي بن لفصل. ص ١ در مكتب معصرية
عاهرة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، و جزء أربع نج د محمد هشام عبد لدايم، در
مكتب معصرية، لعاهرة. (د ب)
- ٧٠ شرح سمع، بن بوهان المعكري ت ٤٥٦ هـ نج د فخر فارس، ط ١.
مطبوعات مجلس الوطني لشقفة ولسور و لأداب، لكوب، ١٤٠١هـ - ١٩٨٤م
- ٧١ شرح لفصل موفق لدين بن يعيش ت ٦٤٣ هـ عام مكتب بيروت،
د ت د ط
- ٧٢ شرح لفصل في صفة لإعراب موسوم بالحجر، صدر لأفصل لخورومي ت
٦١٦ هـ. نج د عبد لوجس بن سمان لعشيم، ط ١. مكتبة العبيكان، لرباص
٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م
- ٧٣ شرح لفقدمة الكفيه في عام لإعراب، حمد لدين أبو عمرو بن حاجب ت ٦٤٦
هـ نج د حمد عبد اعطي بحيمر، ط ١. مكتبة برر مصطفى سار، مكة. ١٤١٨هـ
٩٩٦ م

٧٤. صحيح البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت ١٥١ هـ، نج: عبد الدين الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط. د.ت).
٧٥. صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ت ٢٦١ هـ، نج: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣ م، (د.ط).
٧٦. الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من نخبة القرن السابع، نج: د. محسن بن سالم العميري، ط ١، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٠ هـ.
٧٧. عيون الأخبار، أبو محمد ابن قتيبة الدينوري ٢٧٦ هـ، نج: د. مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، (د.ط).
٧٨. العلل في النحو، أبو الحسن الوراق ت ٣٨١ هـ، نج: مها مازن المبارك، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٩. الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثماني ت ٤٤٢ هـ، نج: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٨٠. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مط جامعة دمشق، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
٨١. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد ت ٢٨٥ هـ، نج: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر، (د.ت. د.ط).
٨٢. الكتاب، سيبويه ت ١٨٥ هـ، نج: عبد السلام هارون، ط ١، دار الجبل، بيروت، (د.ت).
٨٣. كتابان في حدود النحو، الشيخ شهاب الدين الأبلزي ت ٨٦٠ هـ، والشيخ جمال الدين الفاكهي ت ٩٧٢ هـ، نج: د. علي توفيق الحمد (د.ط. د.ت).
٨٤. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، أبو علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ، نج: د. محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٨٥. الكشف، جاز الله الزنجشيري ت ٥٣٨ هـ، نج: محمد عبد السلام شاهين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٨٦. كشف المشكل، علي بن سليمان الحيدرة اليمني ت ٥٩٩ هـ، نج: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط ١، دار عمّار، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٨٧. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي ت ١٠٩٤ هـ، نج: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٨٨. الكواكب الدرية، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل من نخبة القرن الثالث عشر، ط ١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٨٩. الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري ت ٦١٦ هـ، نج: عبدالاله تبهان وغازي مختار طليحات، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٩٠. لسان العرب، أبو الفضل ابن منظور ت ٧١١ هـ ط ٣، دار صادر، ١٩٩٤ م.
٩١. الملححة في شرح الملححة، محمد بن الحسن الصايغ ت ٧٢٠ هـ، نج: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٩٢. التلمع في العربية، أبو الفتح ابن جني ت ٣٩٢ هـ، نج: حامد المؤمن، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٩٣. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠ هـ، نج: محمد فؤاد سركين، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١ م.
٩٤. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١ هـ، نج: عبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف (د. ت).
٩٥. مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي ت ٣٣٧ هـ، نج: عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٩٦. المحتسب في تبين رجوه شواذ القراءات أبو الفتح ابن جني ت ٣٩٢ هـ، نج: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٩ م.
٩٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الاندلسي ت ٥٤٦ هـ، نج: عبد السلام عبدالشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٩٨. المحلي (وجوه النصب)، أبو بكر ابن شقير البغدادي ت ٣١٧ هـ، نج: د. فائز فارس، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٩٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط ٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
١٠٠. المذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، دار القلم، بيروت، مطبوعات الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، السعودية، ١٣٩١ هـ.
١٠١. المرحل، أبو محمد ابن الحشاش ت ٥٦٧ هـ، نج: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م، (لا. ط).

١٠٢. المسائل الخليلية، أبو علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ، تح: د. حسن هندراوي، ط ١، دار القلم دمشق، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٠٣. مسائل خلافية بين الخليل وسيويه، د. فخر صالح سليمان قدارة، ط ١، دار الأمل، اردب، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٠٤. المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين عبدالله السنكاري، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٣ م.
١٠٥. المسائل المثورة، أبو علي الفارسي، تح: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٦ م.
١٠٦. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ت ٧٦٩ هـ، تح: د. محمد كامل يركات، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، (د. ط.).
١٠٧. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧ هـ، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
١٠٨. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٠٩. معاني الحروف، أبو الحسن الرماني ت ٣٨٤ هـ، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، (د. ط. د. ت.).
١١٠. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش ت ٢١٥ هـ، تح: د. فائز فارس، ط ٢، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر، ١٩٨١ م.
١١١. معاني القرآن وإعرابه أبو إسحاق الزجاج ت ٣١١ هـ، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
١١٢. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء ت ٢٠٧ هـ الجزء الأول، تح: أحمد يوسف نجاني ومحمد علي النجار، الجزء الثاني، تح: محمد علي النجار، الجزء الثالث، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، (د. ت. د. ط.).
١١٣. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس ٣٣٨ هـ، تح: محمد علي الصابوني، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١١٥. المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري ت ٥٣٨ هـ، تح: د. فخر صالح قدارة، ط ١، دار عمارة، عمان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

